مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies

دراسات
DERASAT
دراسات استراتيجية

# السياسات الغربية
## تجاه أمن الخليج العربي

الدكتور أشرف محمد كشك
نوفمبر 2014

# السياسات الغربية تجاه أمن الخليج العربي

الدكتور أشرف محمد كشك

الطبعة الأولى - 2014

**الناشر:** مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

يمنع نسخ أو تسجيل أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

رقم الإيداع في إدارة المكتبات العامة: 726/د ع/2014

رقم الناشر الدولي: 978-99901-09-91-7

# السياسات الغربية

## تجاه أمن الخليج العربي

د. أشرف محمد كشك
مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
نوفمبر 2014

**المحتويات**


**مقدّمة** 9

**الفصل الأول:** السياسة الأمريكية تجاه أمن الخليج العربي بعد عام 2011: بين الثابت والمتغيّر. 13

**أولاً:** مرتكزات ومضامين السياسة الأمريكية تجاه أمن الخليج العربي. 14

**ثانياً:** السياسة الدفاعية الجديدة للولايات المتحدة وتأثيرها على أمن دول الخليج العربية. 21

**ثالثاً:** القضايا الخلافية بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربية. 26

**رابعاً:** تصورات الإدارة الأمريكية للأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي وتداعياتها. 35

**الفصل الثاني:** مبادرة حلف الناتو تجاه دول الخليج العربية: حصاد عشر سنوات 2004-2014. 45

**أولاً:** مظاهر تنامي العلاقات بين دول الخليج وحلف الناتو بعد عام 2011. 47

**ثانياً:** مضمون وآليات تعظيم الأمن بين دول الخليج وحلف الناتو. 49

**ثالثاً:** معوقات التعاون بين دول الخليج وحلف الناتو. 65

**الفصل الثالث:** متطلّبات الدور الأوروبي تجاه أمن الخليج العربي. 73

**أولاً:** المزايا الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي مقارنة بالولايات المتحدة. 76

**ثانياً:** الدور المتوقع من الاتحاد الأوروبي تجاه أمن الخليج العربي. 79

**ثالثاً:** معوقات الدور الأوروبي تجاه أمن الخليج العربي ودور الجانبين في التغلب عليها. 88

**رابعاً:** مقترحات لبناء علاقات استراتيجية مستقبلية بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي. 92

**الخاتمة والتوصيات:** 96

**أولاً:** خاتمة تقييم للسياسات الغربية تجاه أمن الخليج العربي. 96

**ثانياً:** توصيات لصانع القرار في دول مجلس التعاون. 98

## مقدّمة الكتاب

كان ولايـزال أمـن منطقـة الخليـج العـربي يسـتحوذ عـلى جـلّ اهتـمام الـدول والمنظـمات الغربيـة انطلاقـاً مـما تمثلـه تلـك المنطقـة مـن أهميـة اسـتراتيجية بالغـة، بالنظـر لموقعهـا الجغـرافي الـذي يضـم عـدداً مـن الممـرات الحيويـة للتجـارة العالميـة، فضـلاً عـن اسـتمرار الأهميـة النفطيـة لتلـك الـدول، بالرغـم مـما يـتردد بشـأن اكتشـافات النفـط الصخـري في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، ومـن ثـمّ فقـد تصـدت القـوى الغربيـة - منـذ الانسـحاب البريطـاني مـن شرق السـويس والخليـج العـربي وحتـى الآن- لكافـة المحـاولات التـي اسـتهدفت تغيـير موازيـن القـوى القائمـة في تلـك المنطقـة، وذلـك بانتهـاج اسـتراتيجيات عديـدة بلغـت حـدّ اسـتخدام القـوة العسـكرية عندمـا تطلـب الأمـر ذلـك.

ومـن جانبهـا ومـع التسـليم بـأن الـدول الصغـرى دائمـاً مـا تسـعى لبنـاء شراكات دفاعيـة مـع القـوى الدوليـة الفاعلـة في النظـام الـدولي، فـإنّ ذلـك الأمـر كان أكـثر إلحاحـاً بالنسـبة لـدول مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة، والتـي لا تكمـن مخاوفهـا في صغـر مسـاحتها فحسـب، ولكـن في كونهـا دولاً لديهـا ثـروات نفطيـة و تقـع ضمـن محيـط إقليمـي يشـهد حالـة مـن الاضطـراب المزمـن، نتيجـة اسـتمرار الـصراع الإقليمي-الإقليمـي، والإقليمـي الـدولي عـلى تلـك المنطقـة وعجزهـا عـن التحـول لمفهـوم القـوة الموازنـة ضمـن تلـك التفاعـلات، ومـن ثـمّ فقـد حرصـت دول مجلـس التعـاون منـذ اسـتقلالها وحتـى الآن عـلى بنـاء سلسـلة مـن الـشراكات الدفاعيـة عـلى مسـتوى العـالم سـواء مـع الـدول أو المنظـمات الكـبرى.

وعـلى الرغـم مـن أهميـة تلـك الـشراكات لجهـة الحفـاظ عـلى أمـن دول المجلـس مـن ناحيـة والحفـاظ عـلى معادلـة التـوازن الإقليمـي الخليجـي التقليديـة مـن ناحيـة أخـرى، فـإنّ ثمّـة تغـيّراً شـهدته البيئتـان الإقليميـة والعالميـة، وبخاصـة بعـد عـام 2011 ومـن ذلـك تغـيّر اسـتراتيجيات بعـض الـدول الكـبرى تجـاه أمـن منطقـة الخليـج العـربي، الأمـر الـذي يطـرح تسـاؤلات خمسـة **أولهـا:** مـا هـي أهميـة التحالفـات الدفاعيـة الدولية لـدول مجلس التعـاون؟ **وثانيهـا:** مـا هـي المسـتجدات التـي طـرأت عـلى واقـع هـذه التحالفـات، **وثالثهـا:** مـا مـدى تأثـير البيئـة الإقليميـة والدوليـة عـلى العلاقـات الخليجية-الغربيـة؟، **ورابعها:** هل

تعـدّد تلـك الـشراكات كان ميـزة اسـتراتيجية لـدول المجلـس أم عبئـاً عليهـا؟ **وخامسـها:** مـا هـي الخيـارات العمليـة لـدول مجلـس التعـاون في ظـل تغـيّر تلـك الـشراكات؟

الإجابـة عـن تلـك التسـاؤلات سـتكون محـوراً لهـذا المؤلّـف الـذي يتنـاول علاقـات دول مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة بـكل مـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وحلـف الناتـو والاتحـاد الأوروبي، في محاولـة لتحليـل واقـع تلـك العلاقـات واسـتشراف آفاقهـا المسـتقبلية، وبخاصـة بعـد التحـولات التـي شـهدها العـالم العـربي عـام 2011 والتـي لاتـزال آثارهـا آخـذة في التصاعـد، وسـوف تـترك تغـيّرات عميقـة ليـس فقـط عـلى أمـن الخليـج، وإنّمـا عـلى النظـام الإقليمـي برمّتـه.

# الفصل الأول

## السياسة الأمريكية تجاه أمن الخليج العربي بعد عام 2011: بين الثابت والمتغيّر[1]

(1) هذا الفصل هو تطوير لدراسة للمؤلف نشرتها مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 195، يناير 2014، مصر

## مقدّمة

على الرغم من أنّ العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية توصف دائماً "بالاستراتيجية"، فإنّ التحولات الإقليمية والعالمية منذ عام 2011 وحتى العام 2014 تؤكّد بما لا يدع مجالاً للشك، أنّ تلك العلاقات تجتاز مرحلة دقيقة من تاريخها، أبرز ملامحها التباين في وجهات النظر بين الجانبين، بما يتطلّب إدارة جيدة من طرفيها، للحيلولة دون انهيارها، أو على أقلّ تقدير تصدّعها ممّا يهدّد مصالح طرفيها، حيث يلاحظ أنّ هوّة الخلاف بين الجانبين قد ازدادت، لتشمل قضايا تعدّ ضمن جوهر الأمن القومي لدول المجلس، ابتداءً بالملف النووي الإيراني وسيادة مخاوف خليجية من إمكانية عقد صفقة بين إيران والدول الغربية لن تقتصر على البرنامج النووي الإيراني، بل ربما تتضمن تعزيزاً للدور الإقليمي لإيران، الأمر الذي سيكون انتقاصاً من المصالح الجوهرية لدول مجلس التعاون، ومروراً بالمسألة السورية، وانتهاءً بمضمون السياسة الدفاعية الأمريكية الجديدة، التي لن تكون دول المجلس بمنأى عنها.ولم يكن خطاب الرئيس الأمريكي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2013 والذي جمع فيه البحرين مع كل من العراق وسوريا كبلدانٍ تعاني من التوتر الطائفي، فضلاً عن رفض المملكة العربية السعودية المقعد غير الدائم في مجلس الأمن، سوى مؤشّرين مهمّين على وجود خلافات في الرؤى، فما هي مضامين السياسة الأمريكية تجاه أمن الخليج العربي؟ وما هو مدى تأثير السياسة الدفاعية الجديدة للولايات المتحدة على أمن الخليج؟ وما هي القضايا الخلافية بين الجانبين؟ وهل لدى الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية دائمة لأمن منطقة الخليج العربي تعكس أهميتها الاستراتيجية، أم أنّ أمن تلك المنطقة ظلّ جزءًا من الاستراتيجيات الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط عموما؟ وما هي خيارات دول مجلس التعاون الدفاعية بعيداً عن الولايات المتحدة، في ضوء تشكّك دول المجلس في جدوى تلك الشراكة؟ ويمكن الإجابة عن تلك التساؤلات من خلال المحاور التالية::

**أولاً: مرتكزات ومضامين السياسة الأمريكية تجاه أمن الخليج العربي:**

بداية يثار تساؤل محوري: هل كان لدى الإدارات الأمريكية المتعاقبة تصوّراً لأمن منطقة الخليج العربي، بما يتوازى مع أهميتها الاستراتيجية، أم أنّ أمن تلك المنطقة تمّت صياغته ضمن التصوّر الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط عموماً؟

فبنظرة تاريخية مختصرة، يلاحظ أنّ الولايات المتحدة الأمريكية - منذ عام 1947 وحتى الآن- قد انتهجت استراتيجيات عديدة تجاه منطقة الخليج العربي، تمثّلت في مبدأ ترومان عام 1947، ومبدأ أيزنهاور عام 1957، ثمّ سياسة نيكسون بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة عام 1971، فضلاً عن مبدأ كارتر الذي جاء ردًا على نجاح الثورة الإيرانية عام 1979 وإدراك الولايات المتحدة والدول الغربية عموماً بأنّ أمن الخليج قد أضحى مهدّدًا، وصولاً إلى سياسة ريجان في 1980، ثمّ بيل كلينتون وبوش الأب والابن، ويُلاحَظ على تلك الاستراتيجيات أمران، **الأول**: أنها لم تتضمن خططًا واضحة لإقامة أمن إقليمي حقيقي ينبع من المنطقة، ويعبّر عن مصالح أطرافها كافة، وإنما قامت على مبدأ الإقصاء لبعض أطراف الإقليم الخليجي، بما يعني استبعاد فرص إقامة أمن تعاوني، وبدلاً من ذلك تكريس الأمن الاستراتيجي، ومن ثمّ فقد شهدت منطقة الخليج العربي حروباً ثلاثاً. **والثاني**: لم تستهدف هذه الاستراتيجيات الحفاظ على أمن منطقة الخليج بشكل مستقل، وفقًا لأهميتها البالغة للأمن القومي الأمريكي خاصة والدول الغربية عامة، وإنما جاءت ضمن الصراع العالمي مع الاتحاد السوفيتي تارة، والحيلولة دون ظهور قوة إقليمية من شأنها تهديد المصالح الغربية في المنطقة تارة أخرى، وبالتالي فقد تنوّعت السياسات الأمريكية تجاه الأطراف الإقليمية، سواء بالاحتواء المزدوج أو بالغزو المباشر والإطاحة بنظم اعتبرتها تمثّل تهديداً مباشراً لمصالحها الجوهرية[2]

(2) Dr Ashraf Keshk, Developing an Agenda for security studies in the Gulf Regional security models proposed for the Gulf region (Analysis of GCC – Iran interactions), paper presented for Cambridge university 2010

ومن التبسيط اختزال أسس التعاون الخليجي- الأمريكي في النفط والموقع الاستراتيجي لمنطقة الخليج العربي، فالمعادلة أكثر تعقيداً مما تبدو، وخلاصتها أنّ هذه العلاقات تنهض على مفهومي المصلحة والقيم، فكلّما كان هناك تقارب في الأخيرة كلما تعزّزت المصالح[3]. ويعدّ ذلك أحد ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية عموماً، ولم يكن نتيجة للتحوّلات التي يشهدها العالم العربي منذ عام 2011، ففي عام 2005 قالت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كونداليزا رايس- خلال زيارة لها إلى مصر- "لقد سعت الولايات المتحدة على مدى 60 عاماً من أجل تحقيق الاستقرار على حساب الديموقراطية في الشرق الأوسط، لكننا لم نحقّق أياً منهما، نحن ننتهج أسلوباً آخر، نحن ندعم التطلعات الديموقراطية لكل الشعوب"، وتعكس هذه العبارة سيادة قناعة لدى صانع القرار الأمريكي بأنّ سبب الإرهاب الذي بلغ الأراضي والمصالح الأمريكية هو حالة الجمود السياسي في العالم العربي، فضلاً عن الإخفاق الأمريكي في العراق[4]. ولعلّ نمو الجماعات دون الدول، والتي أبرزها ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" يؤكد ذلك الأمر.

ومع أنّ تلك التصريحات لم تكن موجّهة بالأساس لدول مجلس التعاون، فإن التوصيات المقدمة لإدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما الثانية هي الحفاظ على خيط رفيع بين مطالبة دول المجلس بالإصلاحات وعلاقات التحالف الاستراتيجي، ففي تقرير موسّع أعدّه مجموعة من الخبراء في السياسة الخارجية بمؤسسة بروكينجز للبحوث، وتمّ تقديمه للرئيس الأمريكي باراك أوباما في يناير 2013، وخلاصته "أنّ أي تغييرات دراماتيكية في منطقة الخليج العربي من شأنها أن تمثّل ضرراً للمصالح الأمريكية الاستراتيجية في هذه المنطقة" [5].

---

(3) د جون تشيبمان، رؤية استراتيجية لضمان أمن الخليج، (في) "التطورات الاستراتيجية العالمية: رؤية استشرافية" مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2011، ص171 - ص173

(4) جمال خاشجقي، نهاية القضايا الإقليمية الراهنة، إنه زمن القضايا الداخلية وتدخلات الأصدقاء، صحيفة الحياة، 23 مارس 2013

(5) Bic Bets, Black Swans, Presidential Briefing Book, Policy Recommendation For President Obamas Second Terms By The foreign Policy Scholars at Brookings, 2013

ويعني ما سبق أنّ السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي تنهض على ثوابت محدّدة، وهو ما عكسه بوضوح خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما في مايو 2011 عن التحوّلات في الشرق الأوسط، والذي قال فيه "لقد انتهجت الولايات المتحدة العمل على مجموعة من المصالح الجوهرية في المنطقة، هي مكافحة الإرهاب، ووقف انتشار الأسلحة النووية، وضمان حرية حركة التجارة، وضمان أمن المنطقة، والدفاع عن أمن إسرائيل، والسعي لسلام عربي إسرائيلي، وسنواصل عمل هذه الأمور..... وكما أقدمنا على عمله خلال حرب الخليج، إننا لن نتهاون حيال العدوان عبر حدود البلدان، وسنحافظ على التزاماتنا تجاه أصدقائنا وشركائنا"[6]،تلك الثوابت التي يؤيدها في الوقت ذاته الكونجرس الأمريكي، ففي تقرير أصدرته لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس الأمريكي في يونيو عام 2012 جاء فيه: أن هناك سبعة تحديات تواجه الولايات المتحدة في سياق علاقاتها مع دول الخليج العربية، وهي1 - كيفية الموازنة بين المصالح الأمنية للولايات المتحدة ودعم الحريات الأساسية،2- دول الخليج العربية أضحت أكثر استقلالية في مسألة الأمن، فضلاً عن دورها المتنامي على المستويين الإقليمي والدولي،3- مع أنّ منطقة الخليج سوف تستمر كأحد أهم مصادر الطاقة بالنسبة للولايات المتحدة والدول الغربية، فإنها تواجه تحديات أمنيّة،4 – كيف يمكن للولايات المتحدة الحفاظ على وجودها العسكري في منطقة الخليج؟5- هل يمكن للولايات المتحدة الاستمرار في تقديم المساعدات الأمنية لدول الخليج، شريطة ألّا يؤدي ذلك إلى سباق تسلح في المنطقة؟6- ما هي نوعية المساعدات الأمنية التي يجب أن تقدمها الولايات المتحدة لدول الخليج العربية؟7- ما هي آليات تحسين العلاقات بين دول الخليج والعراق ؟. وتضمن التقرير توصيات لصانع القرار الأمريكي وهي: 1- يجب على الولايات المتحدة دراسة كل حالة على حدة، بشأن الموازنة بين دعم الحريات وتقديم المساعدات الأمنية، ولكن لا بدّ من وجود مظلة أمنية لشركائها الخليجيين. 2- يتعين أن تظل الولايات المتحدة الفاعل المركزي في أي إطار أمني لمنطقة الخليج العربي، ويجب عليها دعم المنظمات الإقليمية، ومنها مجلس التعاون وجامعة الدول العربية، 3- ضرورة أن تسعى الولايات المتحدة إلى تنمية العلاقات التجارية

(6) الخطاب على الرابط
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2011/05/

مـع دول المجلـس، حيـث إنّ لديهـا اتفاقيـات تجـارة حـرة مـع بعـض الـدول الخليجيـة، 4- يجـب أن تقـوم الولايـات المتحـدة بتوزيـع قواتهـا في منطقـة الخليـج العـربي لضـمان وصولها حـال حـدوث أزمـات في تلـك المنطقـة. 5- يتعـين عـلى الولايـات المتحـدة أن تدعـم القـدرات العسـكرية لـدول المجلـس، وبخاصـة الجويـة منهـا، ولكـن مـن خـلال تقاسـم الأعبـاء مـع دول الخليـج عـلى غـرار نمـوذج ليبيـا وأفغانسـتان، أخـذاً في الاعتبـار أهميـة نقـل القيـم الأمريكيـة ضمـن تلـك القـدرات، ومنهـا احـترام حقـوق الانسـان، ودور القانـون والحقـوق المدنيـة. 6- أن تدعـم الولايـات المتحـدة التسـلح المـشروع لشركائهـا مـن دول الخليـج العربيـة، شريطـة ألّا يـؤدي ذلـك التسـلح إلى إضعـاف مكانـة إسرائيـل، ومـن ثـمّ العمـل عـلى منـع سـباق التسـلح الإقليمـي، 7- السـعي لإدمـاج العـراق ضمـن الإطـار العـربي، وكذلـك هيـكل الأمـن الإقليمـي الخليجـي، وذلـك للحيلولـة دون تصاعـد التوتـرات الطائفيـة في المنطقـة.[7]

وانطلاقـاً مـن تلـك الثوابـت تتعـدّد مسـتويات التعـاون بـين الولايـات المتحـدة ودول مجلـس التعـاون عـلى النحـو التـالي:

**عـلى المسـتوى العسـكري:** تتعـدّد آليـات التعـاون العسـكري بـين الجانبـين، ومنهـا القواعـد العسـكرية الأمريكيـة في دول الخليـج، وفقـاً للاتفاقيـات الدفاعيـة التـي تـمّ توقيعهـا في هـذا الشـأن، فضـلاً عـن حصـول دول الخليـج العربيـة عـلى أسـلحة ومعـدّات عسـكرية حديثـة سـنوياً مـن الولايـات المتحـدة،

(7) The Gulf Securtiy Architecture: Partnership With The Gulf Co-operation Council, Committee On Foreign Relations, United state Senate, june 2012

**ويوضح الجدول التالي القواعد والاتفاقيات العسكرية الأمريكية مع دول مجلس التعاون:**

| دولة الكويت | المملكة العربية السعودية | دولة قطر | الإمارات العربية المتحدة | مملكة البحرين | سلطنة عمان |
|---|---|---|---|---|---|
| - ١٤ قاعدة منها ٧ قواعد تم إغلاقها.<br><br>- وذلك بموجب اتفاق عام ١٩٩١ لمدة عشر سنوات.<br><br>- القواعد العاملة هي : معسكر فرجينيا، عريفجان، بيوهرينج، باتريوت، قاعدة على سالم الجوية، سبير هيد، معبر كيه<br><br>- المعسكرات المغلقة "الدوحة، نافيستار، فيكتورى، بنسلفانيا، نيويورك، وولفرين "، نيوجيرسي | - قاعدة الرياض الجوية.<br><br>- قاعدة إسكان.<br><br>- الملك عبد العزيز الجوية بالظهران.<br><br>- الملك خالد الجوية "أبها".<br><br>- الملك فهد الجوية "الطائف". | - إتفاق عسكرى بين الولايات المتحدة وقطر عام ١٩٩٢ سمح للولايات المتحدة باستخدام القواعد القطرية والتخزين المسبق للأسلحة الأمريكية.<br><br>- قاعدة العديد الجوية.<br><br>- قاعدة السيلية. | - إتفاق عسكرى بين الولايات المتحدة و دولة الإمارات عام ١٩٩٤.<br><br>- قاعدة الظفرة الجوية.<br><br>- ميناء جبل على.<br><br>- ميناء الفجيرة. | - إتفاق عسكرى بين الولايات المتحدة و البحرين عام ١٩٩٥ بنشر الأسطول الأمريكي الخامس.<br><br>- قاعدة الجفير بالمنامة.<br><br>- قاعدة الشيخ عيسى الجوية.<br><br>- ميناء سلمان.<br><br>- مطار المحرق. | - إتفاق عسكرى بين الولايات المتحدة و سلطنة عمان وتجدد أعوام " ٢٠٠٠، ١٩٩٠، ١٩٨٥ " لمدة عشرة أعوام باستخدام مطارات عمان العسكرية في مسقط وثمريت وجزيرة مسيرة لأغراض محددة.<br><br>- قاعدة مسيرة.<br><br>- قاعدة المصنعة.<br><br>- ثمريت الجوية. |

**المصدر:** اللواء طلعت مسلم، القواعد العسكرية الأجنبية في الوطن العربي، سلسلة أوراق عربية العدد 2 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011

وعلى الرغم من عدم وجود أرقام دقيقة حول مشتريات السلاح الخليجية من الولايات المتحدة الأمريكية، فإنّ هناك بعض الدراسات الصادرة عن الكونجرس تشير إلى أنّ مبيعات الأسلحة الأمريكية عموماً قد تضاعفت حوالي ثلاث مرات عام 2011، في ضوء زيادة طلب دول مجلس التعاون على طلبات الشراء، حيث بلغ إجمالي مبيعات الأسلحة الأمريكية 66.3 مليار دولار في ذلك العام، بما يعادل أكثر من 75% من إجمالي سوق الأسلحة في العالم، والذي بلغت قيمته 85.3 مليار دولار في العام ذاته، وتعدّ تلك المبيعات أكبر زيادة في تاريخ الولايات المتحدة، حيث لم تتعد 31 مليار دولار في عام 2009[8].

(8) Richard F. Grimmett and Paul K. Kerr, Conventional Arms Transfers to Developing Nations, 2004-2011, Congressional Research Service, usa 2012

**وعلى المستوى السياسي :** تقدمت الولايات المتحدة، في 2006، بمبادرة "حوار أمن الخليج" كآلية للتنسيق الأمني المتحد مع دول مجلس التعاون، وتستهدف توفير إطار عمل للعلاقات الأميركية الخليجية في ستة مجالات هي: تحسين القدرات الدفاعية لدول الخليج، وقضايا الأمن الإقليمي "النزاع العربي الإسرائيلي، العراق، برنامج إيران النووي"، ومكافحة انتشار الأسلحة النووية، والتصدي للإرهاب، وتعزيز الأمن الوطني، وحماية البنية التحتية، وضمن ذلك الحوار تكون هناك لقاءات ثنائية سنوية، تعقد في كلّ من الولايات المتحدة ودول المجلس[9].

من ناحية أخرى تم الاتفاق بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون في أعقاب اجتماع وزيرة الخارجية الأمريكية ونظرائها من دول المجلس في 31 مارس 2012 على تأسيس منتدى للتعاون الاستراتيجي وعقد اجتماعات وزارية منتظمة، وتشكيل اللجان المشتركة للتعاون الاقتصادي والسياسي والأمني والعسكري، وبخاصة مكافحة الإرهاب ومراقبة الحدود ومكافحة القرصنة والصحة العامة، وإدارة الموارد الطبيعية، والبحث العلمي والتقنية، والإغاثة في حالات الكوارث الإنسانية والبيئية. وقد عقد الاجتماع الوزاري الثاني للمنتدى في سبتمبر 2012، على هامش الاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة، وتمّ التوقيع على الاتفاقية الإطارية للتعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري والفني بين الطرفين[10].

من ناحية ثالثة اجتمع وزير الدفاع الأمريكي تشاك هيجل مع وزراء الدفاع في دول مجلس التعاون بالرياض في 14 مايو 2014 ضمن منتدى الحوار الخليجي- الأمريكي لمناقشة تحديات الأمن الإقليمي وآليات مواجهتها، وقد تزامن ذلك الاجتماع مع اجتماعات دول مجموعة ال5+1 وإيران بشأن الملف النووي، وهو الأمر الذي يثير قلق دول مجلس التعاون، عما سوف تسفر عنه تلك المفاوضات، والتي ربما لن تقتصر على الملف النووي. ومع أنّ رد وزير الدفاع الأمريكي كان واضحاً في هذا

(9) عبد الجليل زيد المرهون، المقاربة الأمريكية الجديدة لأمن الخليج، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2011.

(10) أنظر موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية على الرابط التالي:
http://www.gcc-sg.org/index5bff.html?action=Sec-Show&ID=618

الشـأن بالقـول "إن التفـاوض مـع إيـران حـول ملفّهـا النـووي لا يعنـي مبادلتـه بالأمـن الإقليمـي"، مؤكـداً عـلى أنّ "التـزام الولايـات المتحـدة بأمـن الخليـج لا يتزعـزع"، ومـع أهميـة ذلـك الاجتـماع، فـإن الأهـم هـو مـا أسـفر عنـه، حيـث بحـث الجانبـان مجـالات التعـاون الأمنـي، والتـي دعـا إليهـا وزيـر الدفـاع الأمريـكي، وهـي "تنسـيق الدفـاع الجـوي والصاروخـي، تكامـل الأمـن البحـري، التعـاون في مجـال أمـن المعلومـات" [11].

ومـع أهميـة منتـدى الحـوار الأمريكي-الخليجـي فإنـه يثـير تسـاؤلين، **الأول:** مـا هـي القيمـة المضافـة التـي يتضمنهـا، مقارنـة بالحـوار الأمنـي الـذي بـدأ بـين الجانبـين عـام 2006؟ **والثـاني:** هـل يعـد ذلـك المنتـدى تغـيّراً نوعيـاً في الاسـتراتيجية الأمريكيـة بشـأن التعـاون الأمنـي مـع دول مجلـس التعـاون، حيـث كانـت تعتمـد الولايـات المتحـدة في السـابق عـلى التعـاون مـع كل دولـة عـلى حـدة؟ وواقـع الأمـر ليـس المهـم هـو تعـدد آليـات التعـاون وإنمـا مـا مـدى إسـهام تلـك الآليـات في تحقيـق أمـن دول مجلـس التعـاون والأمـن الإقليمـي عمومـاً.

**وعـلى المسـتوى الاقتصـادي:** تشـير التقاريـر الرسـمية إلى أنّ معـدل التبـادل التجـاري بـين دول مجلـس التعـاون والولايـات المتحـدة الأمريكيـة قـد بلـغ عـام 2011 حـوالي 55,945.6 مليـون دولار، وهـو يمثّـل 7.1% مـن إجـمالي التبـادل التجـاري لمجلـس التعـاون.[12]

(11) د. أشرف محمد كشك، لقاء تشاك هيجل مع وزراء الدفاع الخليجيين، صحيفة الوطن 23 مايو2014

(12) https://www.google.com.bh/#q=trade.ec.europa.eu+%2Fdoclib%2Fdocs%2Ftradoc_113482.pdf

**ثانياً: السياسة الدفاعية الجديدة للولايات المتحدة وتأثيرها على أمن دول الخليج العربية:**

مع التسليم بثوابت السياسة الأمريكية تجاه دول مجلس التعاون فإن تلك السياسة شهدت تغيراً انطلاقاً من متغيرين جوهريين **الأول:** يرتبط بالسياسة الدفاعية الأمريكية الجديدة التي تستهدف عدم الانخراط في النزاعات الإقليمية، **والثاني:** يتعلق بموازين القوى الإقليمية والتي عكسها الصراع في سوريا[13].

وبتحليل استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2010 نجد أنها قد تضمنت ملامح السياسة الدفاعية الجديدة للولايات المتحدة، ومفادها إعادة نشر القوات الأمريكية في العالم، بحيث لا يتمّ التركيز على مناطق معيّنة مثل العراق وأفغانستان، ودون أن تقوم أيضاً بتخصيص موارد أكبر لنشر تلك القوات، بما يعني العودة مرة أخرى إلى نمط السياسة الدفاعية الأمريكية الذي كان سائداً في التسعينيات والسابق على التدخل في كل من العراق وأفغانستان، وأهم ملامح تلك السياسة هي الدفاع عن الأرض الأمريكية، والاحتفاظ بوجود عسكري أمريكي متقدم في أقاليم العالم، وذلك من أجل طمأنة الحلفاء وردع الخصوم والاستعداد لخوض وكسب حربين إقليميتين في وقت واحد، والاحتفاظ بقوات قادرة على القيام بعمليات مكافحة الإرهاب بسرعة وفعالية، وذلك من خلال استخدام أدوات غير مباشرة وخفيفة للتدخل مثل العمليات الخاصة التي تستهدف منظمات الإرهاب في باكستان واليمن[14]، وتعدّ الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية الجديدة التي عرضها وزير الدفاع الأمريكي السابق ليون بانيتا أمام المنتدى الأمني الآسيوي في يونيو عام 2012 تطبيقاً لاستراتيجية الأمن القومي المشار إليها، حيث قال "إنه بحلول العام 2020، ستعيد البحرية الأمريكية نشر قواتها من نسبة حوالي 50%-50% حالياً بين المحيط الهادئ والمحيط الاطلسي إلى نسبة 60%-40% لصالح المحيط الهادئ، بما يشمل ست حاملات طائرات، إضافة إلى

(13) رغدة درغام، أمريكا الانعزالية اختارت إرضاء طهران وعدم مواجهة الأسد، صحيفة الحياة 25 أكتوبر 2013

(14) د. مصطفى علوي، معضلة خروج القوى الكبرى من مناطق التدخل: الولايات المتحدة نموذجاً، مجلة السياسة الدولية، العدد 190، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص49، 2012

أكثرية سفننا وغواصاتنا".[15] وذلك لمواجهة القوة الصينية الصاعدة والتي أطلق عليها استراتيجية "الدوران"، في إشارة إلى تدوير القوة العسكرية الأمريكية، بما يعني أنّ التزام الولايات المتحدة المستقبلي بأمن دول الخليج العربية ضمن تلك السياسة الجديدة ربما لن يكون كعهد سابقه، ولعل الموقف الأمريكي تجاه الأزمة في مالي قد عكس ذلك التوجه الأمريكي الجديد، حيث أكدت الولايات المتحدة على أنها لن ترسل أي جنود إلى مالي، وسوف تكتفي بدرس احتمال تقديم مساعدة لوجستية لفرنسا، ويعني ذلك أنّ الإدارة الأمريكية الحالية قد بدأت في التخلي بشكل تدريجي عن سياسة الجمهوريين التي أدت إلى خوض حروب خارجية باهظة التكلفة مادياً وبشرياً[16]. ومع أنّ هناك العديد من العوامل من شأنها تفسير ذلك التحوّل النوعي في السياسة الدفاعية للولايات المتحدة، فإنه يمكن تفسيرها بشيء من التفصيل في ضوء عاملين وهما:

**العامل الأول: الخطط الأمريكية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من النفط**

يعدّ نفط منطقة الخليج العربي إحدى الدعائم الأساسية التي قامت عليها السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي، ففي خطابه أمام الكونجرس الأمريكي في 24 مايو1951 قال الرئيس الأمريكي هاري ترومان "الشرق الأوسط يحتوي على نصف احتياطيات النفط في العالم"، ومن ثمّ فقد أوصى بتحالفات عسكرية إقليمية الأولى: قيادة الشرق الأوسط المستوحاة من النموذج البريطاني والثانية: منظمة الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط والتي عرفت آنذاك بحلف بغداد[17] أما الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون فقد أعلن في أوائل سبعينيات القرن العشرين عن رغبته في تأمين استقلال الطاقة الوطنية. وفي خطابه السنوي عن حالة الاتحاد قال الرئيس الأمريكي

(15) أنظر نص كلمة وزير الدفاع الأمريكي السابق ليون بانيتا أمام منتدى الأمن الآسيوي، على الرابط التالي:
http://www.iiss.org/conferences/the-shangri-la-dialogue/shangri-la-dialogue-2012/speeches/first-plenary-session/leon-panetta/

(16) غسان حيدر، نهاية حقبة أمريكية، صحيفة الحياة، 17 يناير 2013

(17) مروان بشارة، أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي، مجلة سياسات عربية العدد الأول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر2013

بوش الابن "إنه يجب على الولايات المتحدة أن تقلل اعتمادها على النفط المستورد من الشرق الاوسط بأكثر من 75 في المئة بحلول عام 2025"، وقال "الولايات المتحدة مدمنة للنفط الذي غالباً ما يستورد من أجزاء غير مستقرة من العالم".

ومع أنّ حماية مصادر الطاقة في منطقة الخليج العربي ظلت بنداً استراتيجية ثابتة للإدارات الأمريكية كافة، بغضّ النظر عما إذا كانت الإدارة جمهورية أم ديمقراطية، فإنّ هناك جدلاً يثار بشأن إمكانية استقلال الولايات المتحدة في إنتاج النفط فيما يعرف "بثورة النفط الصخري"، ومن ثمّ تراجع الاعتماد على نفط منطقة الخليج العربي بما قد يعني تراجع أهميتها الاستراتيجية. وفي هذا السياق أشار التقرير السنوي لوكالة الطاقة الدولية بعنوان "آفاق الطاقة في العالم 2012" إلى أنه مع حلول عام 2020، من المتوقع أن تصبح الولايات المتحدة أكبر منتج للنفط العالمي متجاوزة المملكة العربية السعودية، كما ذكر التقرير أن الانخفاض المستمر في واردات النفط الامريكية يمكن أن يصل إلى الحد الذي تصبح فيه الولايات المتحدة مصدرة للنفط بحلول عام 2030.[18] من ناحية أخرى أشارت إحصاءات وزارة الطاقة الأمريكية في سبتمبر 2012 إلى أن الإنتاج الأمريكي من النفط قد ارتفع 3,7% ليبلغ 6,5 مليون برميل يومياً، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تمكنت في عام 2012 من تلبية 83 بالمائة من استهلاكها البترولي من مصادر داخلية، وبالتالي يصبح عام 2012 هو أعلى مستوى اعتماداً على النفط المحلي منذ عام 1991، كما تتوقع وزارة الطاقة الأمريكية أن يرتفع الإنتاج الأمريكي من النفط خلال الأعوام المقبلة بنحو7 بالمئة سنوياً [19].

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد حالياً 10,598 مليون برميل يومياً منها 2,156 مليون برميل من منطقة الخليج، بما يعادل 20% من الواردات الأمريكية، وتأتي المملكة العربية السعودية في قائمة الموردين بحوالي 1,365 مليون برميل يومياً، ثم الكويت بحوالي 305 آلاف برميل يومياً[20]. وبغضّ النظر عن مدى

(18) International Energy Agency. World Energy Outlook. 2012.

(19) وليد خدوري، البترول الصخري وفرص الاستقلال الطاقوي للولايات المتحدة الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد فبراير 2013، ص85

(20) US Energy Information Administration (EIA) 2013

نجاح الولايات المتحدة في ذلك من عدمه، فإنّ المهم هو مدى انعكاس ذلك على سياسة الولايات المتحدة تجاه أمن الخليج العربي. وفي هذا السياق يرى أنتوني كوردسمان أحد الخبراء في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بالولايات المتحدة، أنّ استقلال الأخيرة في مجال الطاقة لا يعني تراجع الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج، بل أنّ الولايات المتحدة سوف تسعى لأن يكون لها حضور أمني في منطقة الخليج العربي من خلال تعزيز علاقاتها مع دول مجلس التعاون، والحلفاء الآخرين، وسوف تسعى على المدى البعيد لخلق إطار أمني متعدد الأطراف يؤسس على التعاون وليس التنافس الدولي، ومن ناحية أخرى ووفقاً للسلوك الذي سوف تنتهجه إيران، وتقييم الوضع الأمني في آسيا، فإنه يمكن خلق نموذج لوكالة الطاقة الدولية بعضوية ومهام جديدة، تقوم على التعاون وليس التنافس، وتكون الالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية على غرار اتفاقية وكالة الطاقة الدولية التي تمّ إبرامها عام 1974 والتي من شأنها أن تؤدي إلى هيكل أمني متعدد الأطراف يتضمن الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان والهند وقوى آسيوية أخرى، ومثل هذا النموذج من شأنه الحد من الحاجة إلى الولايات المتحدة [21]، يضاف إلى ما سبق ولكي تحقق الولايات المتحدة ما يسمى "بأمن الطاقة" يتعين عليها انتهاج سياسات اقتصادية محددة وهي دعم الأسواق المفتوحة، والمنافسة القوية[22]، وينبغي التأكيد على أنّ قضية أمن الطاقة تعدّ أحد أسس السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون، وهو ما أشار إليه الأمير تركي الفيصل رئيس مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في محاضرة له بجامعة هارفارد حول مبادئ السياسة الخارجية السعودية بالقول» من أهمّ تلك المبادئ، أمن الطاقة الذي يعني الحفاظ على تدفق النفط والعمل مع منتجي النفط الآخرين، للحفاظ على استقرار أسواق النفط العالمية»[23]. ومجمل القول إنّه

(21) Antony H, Cordesman, The Myth Or Reality of Us Energy Independence, CSIS, January, 2013

(22) Gal Luft and Anne Korin what we got wrong about opec Oil Embargo, foreign affairs October 2013

(23) Prince Turki Al Faisal, Saudi Arabia, New Foreign Policy Doctrine in The aftermath of the Arab Awakening, public lecture, Belfer center for science and International Affairs, John F Kennedy School of Government, Harvard University, Cambridge USA, April 2013

من قبيل التبسيط الشديد النظر إلى موضوع النفط على كونه سلعة عادية تخضع لعمليات البيع والشراء فقط، بل هو صناعة كبيرة تنهض على رؤوس أموال ليست بالقليلة، وتضطلع بإدارته وتسويقه مجموعة من رؤوس الشركات الأمريكية الكبرى التي تتفاعل مع هيكل الاقتصاد العالمي تأثراً وتأثيراً[24].

**العامل الثاني: الأزمة المالية الأمريكية الراهنة**

تشير المصادر الأمريكية الرسمية إلى أنّ إجمالي الدين المحلي الأمريكي بلغ 16 تريليون دولار عام 2012.[25]، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية لتخفيض الإنفاق العسكري بحوالي 487 مليار دولار من الميزانية الدفاعية للعام 2012، وذلك تطبيقاً لاستراتيجية الولايات المتحدة خفض نفقاتها الدفاعية خلال السنوات العشر القادمة[26].

وتثير الأزمة المالية تساؤلاً جوهرياً مؤدّاه: هل تعني تلك الأزمة أن القوة الأمريكية في سبيلها نحو الانهيار؟ وواقع الأمر أن القوة العسكرية – بالرغم من أهميتها – إلّا أنها ليست سوى أحد أوجه قوة الدولة، فعلى الرغم من أنّ المصادر الأمريكية الرسمية تشير إلى أنّه وفقاً لحسابات مكتب الميزانية بالكونجرس الأمريكي سوف يصل إجمالي الدين الحكومي إلى 100 في المائة من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2023، وإنه يعتبر من مظاهر القلق عندما تتجاوز مستويات الدين في الدول الغنية نسبة 90 في المئة، إلّا أنّ الولايات المتحدة لديها ميزتان عن الدول الأخرى سمحتا لها بمواجهة مشكلة الدين بنجاح نسبي، وهما امتلاك عملة الاحتياطي في العالم، وسوق الأصول الأكثر سيولة في العالم الممثل بسندات الخزانة، وعلى العكس من مخاوف انهيار الدولار فقد ارتفع الدولار خلال الأزمة المالية، وانخفضت عائدات السندات. من ناحية ثالثة فإنّ القوة البشرية الماهرة تعدّ أحد أوجه قوة الدولة، وهو ما يميز

(24) د. أمين الساعاتي، مستقبل العلاقات الامريكية – الخليجية بعد الاكتفاء الذاتي من النفط، صحيفة الاقتصادية، 3 فبراير 2013

(25) انظر تصريح الرئيس الأمريكي على الرابط التالي:
http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/barackobama

(26) أنظر موقع وزارة الخزانة الأمريكية على الرابط التالي
http://www.treasurydirect.gov/

الولايات المتحدة حيث تنفق نسبة من إنتاجها المحلي على التعليم العالي تساوي ما تنفقه كل من فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة مجتمعة، ووفقاً لدراسة نشرتها جامعة شنغهاي جياتونج عام 2010 أشارت إلى أن هناك 17 جامعة أمريكية تعدّ من بين أرقى 20 جامعة في العالم، كما أنّ الأمريكيين هم الأكثر فوزاً بجوائز نوبل والأكثر نشراً للدراسات العلمية في المجلات العلمية المحكمة، بما يماثل ثلاثة أضعاف الصينيّين، من ناحية رابعة تنهض الولايات المتحدة على مؤسسات سياسية راسخة تنعكس على قيم الأفراد فيما يتعلق بأهمية النظام السياسي الأمريكي، ومن ناحية خامسة للولايات المتحدة سمتان تميّزانها عن القوى العظمى التي سيطرت في الماضي، وهما استناد الولايات المتحدة إلى التحالفات لا المستعمرات، وارتباطها بأيديولوجية تتسم بالمرونة، ومن ثمّ فالولايات المتحدة في وضع جيد يسمح لها بالاستفادة من هذه الشبكات والتحالفات [27]. ويعني ما سبق أنّ الرهان على انهيار سريع للولايات المتحدة على غرار الاتحاد السوفيتي السابق لا يستند إلى تقديرات علمية صحيحة.

ومع عدم إمكانية الجزم بتراجع الدور الأمريكي تجاه الشرق الأوسط والخليج العربي، حيث لا يوجد بديل للقيادة الأمريكية حالياً، أو على الأقل في المدى المنظور، فإنه بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية التي تواجهها الولايات المتحدة فإنّ استمرار ذلك الدور سيكون مرهوناً يتحمل فاتورة هذا التدخل من جانب الشركاء الإقليميين[28].

**ثالثاً: القضايا الخلافية بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربية:**

على الرغم من التصريحات التي أدلى بها جون كيري خلال زيارته للمملكة العربية السعودية ( نوفمبر 2013 ) ضمن جولته في المنطقة العربية والشرق الأوسط والتي شملت كلاً من المملكة العربية السعودية، والأراضي الفلسطينية، وإسرائيل، والأردن، والإمارات، بإعادة التأكيد على المصالح الجوهرية والعلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، وهو الأمر الذي اتفق معه فيه الأمير

(27) جوزيف ناي وآخرون، مستقبل القوة الأمريكية، سلسلة دراسات عالمية، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 105، عام 2012 ص16-18، و ص22

(28) مناقشات حوار المنامة الأمني، المنامة، ديسمبر 2012

سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، بَيْدَ أنّ هذا الأخير كان أكثر صراحة في تحديد رؤية المملكة العربية السعودية للمواقف الدولية تجاه تطورات الشرق الأوسط بالقول "إنّ سياسة التقاعس الدولي وأنصاف الحلول الجارية حالياً عبر المساومات والمناورات، للالتفاف حول بعض معالجة قضايا الشرق الأوسط، ستؤدي بالمنطقة إلى البقاء تحت مخاطر دائمة تعدّ قنبلة موقوتة".[29] من ناحية أخرى يلاحظ أنّ هناك توجهات داخل الكونجرس الأمريكي تدرك خروج السياسة الأمريكية تجاه دول الخليج العربية عن مسارها الطبيعي، وهو ما أشار إليه صراحة العضوان البارزان بالحزب الجمهوري بالكونجرس الأمريكي جون ماكين ولينـدسي جراهام، حيث» اتهما إدارة الرئيس أوباما بالفشل وتهديد موقع أمريكا في الشرق الأوسط، وحذّرا من أنّ دول الخليج بدأت تفقد الثقة، بالولايات المتحدة، وأكّدا على أن العلاقات مع السعودية تتدهور بسرعة، مما سوف يؤدي إلى تهديد الأمن القومي الأمريكي، في حين تواصل الإدارة الأمريكية محادثاتها مع إيران التي اعتادت على ممارسة ذلك التكتيك»[30]، وتتمثل القضايا الخلافية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون فيما يلي:

**1-الأزمة السورية:**

يوجد اتفاق بين كل من الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون بشأن ضرورة التحول الديمقراطي في سوريا، إلّا أن هناك تبايناً بين الجانبين حول آليات ذلك التحول، ففي أعقاب "صفقة نزع السلاح الكيماوي السوري" شهد الموقف الأمريكي تغيّراً بشأن الموقف من النظام السياسي السوري، الأمر الذي يتعارض مع مواقف بعض الدول الخليجية التي تدعم المعارضة السورية، وتتمثّل مخاوف دول مجلس التعاون في أنّ استمرار المسألة السورية دون حل جذري يعني المزيد من انخراط الأطراف الإقليمية سواء من الدول، أو الجماعات دون الدول، في تلك الأزمة، بما يعني إمكانية اندلاع حرب أهلية على غرار الحالة اللبنانية، أو حالة عراقية أخرى لن تكون دول

(29) المؤتمر الصحفي، موقع وزارة الخارجية السعودية على الرابط التالي:
http://www.mofa.gov.sa/aboutMinistry/Minister/PressConferences/Pages/ArticleID20131226172559378.aspx

(30) McCain & Graham: "Obama is Failing the Middle East, and U.S. Interests There" Washington -post-Oct 27 2013

المجلس ببعيدة عنها من خلال "ظاهرة المهاجرين إلى سوريا"، على غرار المهاجرين إلى أفغانستان والعراق من قبل، الذين يمثّلون خطورة على دول مجلس التعاون، من ناحية أخرى فإن انتصار النظام السوري من شأنه إيجاد معادلة إقليمية جديدة تتجاوز مفهوم الهلال الشيعي القديم إلى محور سياسي يمتد من إيران ومروراً بالعراق ودمشق ووصولاً إلى اليمن، وهذا المحور سوف يرتبط بمنظومة سياسية واقتصادية وعسكرية واحدة، مما يعني تحقيق المشروع الإيراني الساعي للهيمنة على المنطقة، ولعلّ وجود دعم إيراني للحوثيين يؤكد ذلك الأمر.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى تصريح علي أكبر ولاياتي المستشار السياسي للمرشد الاعلى بالقول "أن ايران تساند نضال أنصار الله في اليمن وتقدم ايران مختلف أنواع الدعم المادي والمعنوي لجماعة الحوثي المسلحة " وقال ولايتي خلال استقباله عدد من العلماء الزيديين في اليمن، إن دور حركة أنصار الله "الحوثيين" في اليمن مثل دور حزب الله في لبنان في محاربة الإرهاب"

ويمكن تفسير تغيّر الموقف الأمريكي تجاه الأزمة السورية في ضوء تغيّر بنية النظام الدولي ذاته من الصفة الأحادية التي سادت ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى ملامح تعددية جديدة أقطابها أربعة هم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من ناحية، وروسيا والصين من ناحية أخرى، ولكل من تلك القوى أدواته وتحالفاته الإقليمية، الأمر الذي أضفى على تلك الأزمة مزيداً من التعقيد[31]، فضلًا عن تطورات موازين القوى الإقليمية. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تصريح جيفري فيلتمان، مساعد وزير الخارجية الأميركي الأسبق الذي يعمل حالياً مساعداً للأمين العام للأمم المتحدة، "بأنّ التوصل إلى حل في سوريا يتطلب التفاهم مع إيران"[32]، من ناحية ثالثة يمكن تفسير ذلك في ضوء مبدأ الرئيس أوباما ذاته، والذي أكد عليه خلال كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2013، بأنه لن يتمّ اللجوء إلى القوة العسكرية الأميركية إلا في حالة تأمين مصالح واشنطن الأساسية في المنطقة، و

(31) د. مصطفى علوي، مباراة لا صفرية: الصراع الدولي وحدود تراجع النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مصر، عدد أكتوبر 2013

(32) صحيفة الحياة 15 سبتمبر 2013

من ذلك الدفاع عن الحلفاء والشركاء، وضمان استمرار انسياب الطاقة، ومحاربة الإرهاب، فضلاً عن محاذير ودواعي التدخل العسكري الأمريكي المباشر في سوريا، ومنها الخشية ألّا يتحقق الاستقرار في سوريا بسقوط النظام، بل تتحول البلاد إلى حالة من عدم الاستقرار. من ناحية أخرى تخشى الإدارة الأمريكية وقوع الأسلحة الثقيلة في أيدي الجماعات المتطرفة التي تستخدمها، لتهديد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة [33].

من ناحية أخرى ألقت الولايات المتحدة بالمسؤولية على بعض دول مجلس التعاون تجاه التطورات الراهنة في المسألة السورية من خلال الاتهامات التي أشار إليها جو بايدن نائب الرئيس الأمريكي في خطاب حول سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط في جامعة هارفرد بالقول "مشكلتنا الكبرى كانت حلفاؤنا في المنطقة"، وأضاف أن "الأتراك أصدقاء كبار لنا وكذلك السعودية والمقيمون في الإمارات العربية المتحدة وغيرها، لكن همهم الوحيد كان إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد، لذلك شنوا حرباً بالوكالة بين السنة والشيعة وقدموا مئات الملايين من الدولارات وعشرات آلاف الاطنان من الأسلحة إلى كل الذين يقبلون بمقاتلة الأسد" وهي التصريحات التي اعتذر عنها لاحقاً للدول الثلاث.

**2-البرنامج النووي الإيراني:**

تضمن البرنامج الانتخابي للرئيس باراك أوباما استراتيجية الحوار مع دول الجوار ومنها إيران، وبالتالي يعدّ الخطاب السياسي الأمريكي تطبيقاً لهذا البرنامج، فقد جاء على لسان نائب الرئيس الأمريكي في مؤتمر ميونخ للأمن في فبراير 2013 "أنّ الوقت قد حان ربما لإجراء محادثات ثنائية بين الولايات المتحدة وإيران"[34]، وصولًا إلى خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2013 والذي تضمن مؤشرات إيجابية بشأن إمكانية التوصل لاتفاق مع إيران، وهو

(33) مراجعة الخيارات الأمريكية في سوريا ووجهتها: المزيد من الارتباك، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، مارس 2014

(34) د. محمد السعيد إدريس، تحوّلات مؤثرة: الإطار الإقليمي للعلاقات بين دول الخليج ودول الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية العدد 192 أبريل 2013

ما عكسه المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني والذي "حذّر أعضاء الكونغرس، الذين يفكرون في فرض عقوبات أشد على إيران، من أنّ إحباط الجهود الديبلوماسية الأميركية للتوصل إلى اتفاق مع إيران، قد لا يترك أمام الرئيس باراك أوباما سوى خيار استخدام القوة العسكرية ضد برنامج إيران النووي"، مؤكداً على أن "الشعب الأميركي لا يريد أن يخوض حرباً"[35]، وهو ما يتسق والتوجه الإيراني الجديد في السياسة الخارجية، ومفاده أنّ العلاقات الدولية لم تعد لعبة صفرية الأبعاد، بل يمكن أن يتزامن فيها التعاون والتنافس في الوقت ذاته[36]. وقد عبّر عن ذلك المضمون الخطاب الأمريكي الرسمي -غير مرة- بل إنّ إيران قد استبقت نتائج الحوار مع الولايات المتحدة بتوقيع اتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نوفمبر 2013، وهذا من شأنه أنْ يتيح لمفتشي الوكالة تفتيش مواقع نووية إيرانية إضافية.

وقد وقّعت كلٌّ من إيران ومجموعة دول ال5+1 اتفاقاً مبدئياً في جنيف في 23 نوفمبر2013 بشأن الملف النووي الإيراني، بعد مفاوضات بين الجانبين امتدت لأكثر من عشر سنوات، ومجمل الاتفاق التزام إيران بوقف تخصيب اليورانيوم وتحديد نسبته، مقابل عدم فرض عقوبات جديدة عليها، ومنحها جملة حوافز اقتصادية خلال فترة انتقالية مدتها ستة أشهر، إلّا أنّ ذلك الاتفاق لم يتضمن المطالب الحقيقية لإيران، وهي تعهد الولايات المتحدة بعدم الإطاحة بالنظام الإيراني، الاعتراف بالحقوق النووية السلمية لإيران، أن يكون لإيران دور إقليمي يتناسب وثقلها الجيواستراتيجي، بينما تريد الولايات المتحدة ضمان أمن الحلفاء، فضلاً عن أمن الطاقة.

ومن ثمّ هناك مخاوف خليجية ألا يقتصر ذلك الاتفاق على المسألة النووية وإنما قد يشمل "مستقبل دور إيران الإقليمي"، إلا أنّ أي اتفاق لا يتضمن ضمانات حقيقية بشأن عدم امتلاك إيران للسلاح النووي، و احترام سيادة واستقلال دول مجلس التعاون، فإن ذلك لن يحقق أمن تلك الدول، ومن ثمّ سوف تظل حالة الخلل في توازن القوى الإقليمي الخليجي أبرز ملامح هذا الأمن، وقد عكس الخطاب الخليجي

(35) التصريح منشور في صحيفة الحياة اللندنية، 13 نوفمبر2013
(36) فاطمة الصمادي، اللعبة لم تعد صفرية بين طهران وواشنطن، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، سبتمبر2013

الرسمي قلق دول المجلس عما ستؤول إليه تلك المفاوضات من خلال تصريحات ثلاثة، **الأول:** ما أشار إليه عبد الرحمن العطية الأمين العام السابق لدول مجلس التعاون الخليجي في أعقاب القمة الخليجية التشاورية عام 2009، وذلك رداً على سؤال حول موقف دول الخليج من التقارب الإيراني الأمريكي بالقول "نحن نؤمن بالحوار، إلا أننا نأمل بأنّ أي حوار بين الدول يجب ألّا يكون على حساب مصالح دول مجلس التعاون الخليجي"، وأضاف "هناك تحرك أمريكي إيجابي نحو إيران نأمل ألا يكون على حساب الأمة العربية ومصالحها، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي"، **والثاني:** تصريح الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة وزير الخارجية البحريني بالقول "إنّ عدم إحراز تقدّم في المفاوضات مع إيران كان نتيجة خطأ جوهري يتعلق بكيفية إدارة المفاوضات مع إيران منتقداً عدم مشاركة دول المجلس في تلك المفاوضات، وأن هذا هو السبب الرئيسي وراء فشل تلك المفاوضات"، **وثالثها:** تأكيد الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي في 5 يونيو 2012 إنّ "البرنامج النووي الإيراني كان سبباً في تصعيد وتيرة التهديدات في المنطقة، وبالتالي يمثّل خطراً"[37]، فضلًا عما أشار إليه الفيصل خلال المؤتمر الصحفي مع نظيره الأمريكي جون كيري في الرياض في الرابع من نوفمبر 2013 بالقول "تدرك المملكة العربية السعودية تماماً أهمية المفاوضات في حل الأزمات، ولكننا في نفس الوقت نرى بأن المفاوضات لا ينبغي أن تسير إلى ما لا نهاية، خصوصاً وأننا بتنا نقف أمام أزمات جسيمة لم تعد تقبل أنصاف الحلول، بقدر حاجتها الماسة إلى تدخل حازم وحاسم"[38].

**3- مسألة الإصلاح والتحديث:**

مع أنّ الولايات المتحدة لم تمارس ضغوطاً على دول مجلس التعاون بشأن إجراء المزيد من الإصلاحات السياسية على خلفية تحوّلات العالم العربي عام 2011 سوى بشكل غير مباشر- من خلال الخطابات الرسمية- بين آنٍ وآخر، إلا أنه أحياناً يتم الربط بين تلك

(37) د. أشرف كشك، نتائج فشل المفاوضات الإيرانية الغربية على أمن مملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مؤتمر الصراع والتنافس في الخليج العربي، 4-5 نوفمبر2012، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

(38) أنظر المؤتمر الصحفي للأمير سعود الفيصل وجون كيري، مرجع سابق

القضيـة والقضايـا الأمنيـة، مـن خـلال بعـض الدراسـات الأكاديميـة التـي تصـدر عـن مراكـز التفكـير الاسـتراتيجي بالولايـات المتحـدة والتـي تعـد مصـدراً مهـماً لصانـع القـرار، ومـن ذلـك الدراسـة التـي كتبهـا ريتشـارد مـاك دانيـال أحـد الضبـاط في البحريـة الأمريكيـة، ونشرتهـا مؤسسـة بروكنجـز، ويقـترح فيهـا التفكـير في أماكـن بديلـة للأسـطول الخامـس الأمريـكي مسـتقبلاً، عـلى خلفيـة حالـة عـدم الاسـتقرار الإقليمـي الراهنـة، حيـث اقـترح بديلـين **الأول:** "مينـاء الدوحـة الجديـد"، عـلى اعتبـار أنـه تحـت الإنشـاء وسـوف يبـدأ تشـغيله عـام 2016، أمـا **الثـاني**: فهـو "مينـاء الشـعيبة" بالكويـت، انطلاقـاً مـن العلاقـات الاسـتراتيجية الأمريكيـة الكويتيـة[39]، ويعنـي ذلـك أنّ مسـألة الإصـلاح في دول الخليـج ربمـا لا تكـون هـي الهـدف بقـدر ضـمان المصالـح العسـكرية الأمريكيـة في منطقـة الخليـج[40].

ويلاحـظ أنّ المطالـب الأمريكيـة لـدول مجلـس التعـاون بالإصـلاح تجـاوزت الخطـاب الرسـمي إلى محاولـة التدخـل في الشـؤون الداخليـة لبعـض دول مجلـس التعـاون، ومـن ذلـك الزيـارة التـي قـام بهـا توماس مالينوسـكي مسـاعد وزيـر الخارجيـة الأمريـكي للشـئون الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان والعمـل للبحريـن خـلال شـهر يوليـو2014 والتقـى خلالهـا مـع أعضـاء جمعيـة الوفـاق المعارضـة، الأمـر الـذي حـدا بـوزارة الخارجيـة البحرينيـة لإصـدار بيـان اعتـبرت فيـه أن مالينوسـكي شـخصٌ غـير مرحّـب بـه، وعليـه مغـادرة البـلاد، وذلـك "لتدخلـه في الشـئون الداخليـة لمملكـة البحريـن وعقـده اجتماعـات مـع طـرف دون أطـراف أخـرى، بمـا يبـين سياسـات التفرقـة بـين أبنـاء الشـعب الواحـد، وبمـا يتعـارض مـع الأعـراف الدبلوماسـية والعلاقـات الطبيعيـة بـين الـدول"[41].

(39) Commander Richard McDaniel, No "Plan B", U.S. Strategic Access in the Middle East and the Question of Bahrain, Foreign Policy,at BROOKINGS, June 2013

(40) F. Gregory Gause, III Kings for ALL seasons: How The middle East Monarchies Survived The Arab Spring, Brookings Doha Center Analysis paper no 8, 2013

(41) انظر بيان وزارة الخارجية على الرابط التالي
http://bna.bh/portal/news/625158

وينبغـي التأكيـد عـلى أنّ تحـوّلات العـالم العـربي عـام 2011 لم تكـن منشـأة للتبايـن الخليجي-الأمريـكي عمومـاً، ومـع المملكـة العربيـة السـعودية عـلى نحـو خـاص، بـل إنّهـا كانـت كاشـفة لهـذا التبايـن ابتـداءً بأحـداث الحـادي عـشر مـن سـبتمبر عـام 2001 ومـا تلاهـا مـن توتـر ملحـوظ للعلاقـات بـين الجانبـين، ووصـولاً للغـزو الأمريـكي للعـراق عـام 2003، والـذي رتـب العديـد مـن التحديـات الداخليـة للمملكـة العربيـة السـعودية[42].

**4-التطورات في مصر:**

تـدرك دول مجلـس التعـاون أهميـة البعـد العـربي في معادلـة أمـن الخليـج العـربي، وهـو الأمـر الـذي عـبّر عـن ذاتـه -غـير مـرّة- بوجـود بعـض الـرؤى بشـأن إمكانيـة انضـمام مـصر لمجلـس التعـاون، كـما تـدرك الولايـات المتحـدة الثقـل الاسـتراتيجي لمـصر ضمـن معادلـة الأمـن الإقليمـي والأمـن القومـي العـربي، إلا أن مقاربـة الولايـات المتحـدة ودول مجلـس التعـاون تبـدو متباينـة، فهنـاك حـرص مـن جانـب دول المجلـس عـلى دعـم مـصر مـن خـلال حزمـة مـن المسـاعدات، حيـث حصلـت مـصر بالفعـل عـلى 7 مليـار دولار مـن إجـمالي مسـاعدات قدرهـا 12 مليـاراً، تعهـدت بهـا دول خليجيـة [43]. ويعـدّ ذلـك تعويضـاً عـن المسـاعدات الماليـة الأميركيـة والأوروبيـة، ولـدول المجلـس هـدف اسـتراتيجي للنهـوض بمـصر في ظـل التطـورات في كل مـن العـراق وسـورية، وعـلى الرغـم مـن أنّ الإدارة الأمريكيـة قـد بـدأت في التعامـل مـع تطـورات مـا بعـد 30 يونيـو2013، فـإن ذلـك لم ينـه الخلافـات بـين الجانبـين كافـة.[44]

ومـع أهميـة وطبيعـة العلاقـات الأمريكيـة، فـإن ذلـك لم يحـل دون ظهـور "ممانعـة خليجيـة" للسياسـات الأمريكيـة، ومـن ذلـك اعتـذار المملكـة العربيـة السـعودية عـن قبـول المقعـد غـير الدائـم بمجلـس الأمـن، أو إلقـاء كلمتهـا أمـام الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة في سـبتمبر 2013، وهـو الأمـر الـذي وصفـه الأمـير بنـدر بـن سـلطان رئيـس الاسـتخبارات

(42) Saud Mousaed Al Tamamy, Saudi Arabia and Arab Spring : Opportunities and Challenges of Security, Journal of Arabian Studies: Arabia, the Gulf, and the Red Sea, Dec 2012

(43) تصريح هشام رامز محافظ البنك المركزي المصري، صحيفة الحياة، 29 سبتمبر 2013

(44) خالد الدخيل، السعودية ومصر، زمن الاختلافات، صحيفة الحياة 15 سبتمبر2013

السعودية بأنه رسالة موجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وليس للأمم المتحدة»[45]، فضلًا عن الكلمة التي ألقاها خلفان ضاحي القائد العام لشرطة دبي أمام مؤتمر الأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية من الداخل، والذي نظمه مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة في فبراير عام 2012حيث قال "إنّ السياسة الأمريكية الرعناء في المنطقة هي إحدى مهددات الأمن في خليجنا العربي"[46]، ولم يقتصر ذلك الرفض على المستوى الرسمي فقط، بل أيضاً على مستوى النخب الفكرية في بعض دول مجلس التعاون، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر ظهور سلسلة مقالات لرئيس تحرير صحيفة الوطن البحرينية تحت عنوان "الخليج بدون الأمريكان" بما يعني تبلور قناعة لدى بعض المفكرين من دول مجلس التعاون مفادها أن الولايات المتحدة لم تعد هي الضامن الرئيسي لأمن تلك الدول.

وبوجه عام فإن ما أثار قلق دول مجلس التعاون الخليجي هو سيادة شعور مفاده عدم قدرة الإدارة الأمريكية الراهنة على حسم الأزمات، ففي بداية توليه مقاليد الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية أطلق الرئيس الأمريكي باراك أوباما وعوداً برّاقة لحل أزمات المنطقة، ومنها القضية الفلسطينية، بَيْدَ أنّ سياسات تلك الإدارة لم تكن على النحو المتوقع، وبخاصة تجاه القضايا السابق الإشارة إليها، مع إدراك دول مجلس التعاون أنّ المصالح الدولية قد لا تتوافق دائماً مع نظيرتها الإقليمية[47]،

(45) SIMON HENDERSON, The U.S.-Saudi Royal Rumble: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-u.s.-saudi-royal-rumble

(46) الفريق خلفان ضاحي، مهددات الأمن في منطقة الخليج العربي، مؤتمر الأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية من الداخل، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة 2012 ص22، ص23

(47) د. عبد العزيز بن صقر، تباين في وجهات النظر، صحيفة الأيام 14 يناير 2014

**رابعاً: تصوّرات الإدارة الأمريكية للأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي وتداعياتها:**

**1- الرؤية الأمريكية للأمن الإقليمي الخليجي:**

بداية يتعين التفرقة بين نوعين من الأمن الإقليمي، وهما الأمن التعاوني والأمن الاستراتيجي، ويقصد بالأمن التعاوني "ممارسات الدول لخفض احتمالات وقوع الحرب والحد من التداعيات التي تسببها، بمعنى آخر هو تحسين البيئة التي تعمل خلالها الدول من خلال أنشطة نزع التسلح ومراقبة التسلح وتدابير بناء الثقة والأمن"[48]، بينما يدور الأمن الاستراتيجي حول مفهوم القوة الصلبة وحلّ النزاعات بالوسائل العسكرية، ووفقاً لهذا التعريف فإنّ تصوّرات الإدارات الأمريكية المتعاقبة لأمن منطقة الخليج العربي تندرج ضمن الأمن الاستراتيجي، من خلال التدخل الأمريكي في الأزمات "بالقوة الصلبة". وضمن هذا السياق عرضت الولايات المتحدة مقترح إقامة درع صاروخي بالتعاون مع دول مجلس التعاون، وذلك خلال انعقاد اللقاء الأول لمنتدى التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون عام 2012، وعلى الرغم من أن ذلك المقترح يعكس تحولاً نوعياً في صيغة العلاقات الأمريكية-الخليجية من الطابع الثنائي إلى الطابع الجماعي، حيث إنّ أهم الانتقادات التي وجهت لطبيعة العلاقات بين الجانبين خلال السنوات الماضية هو التفاوت في مستواها، فقد حصلت كل من مملكة البحرين ودولة الكويت على صفة حليف للولايات المتحدة من خارج حلف الناتو، فضلاً عن توقيع الولايات المتحدة اتفاقيتي تجارة حرّة مع كل من مملكة البحرين2004 وسلطنة عمان 2009، ولا يعد ذلك المقترح الأمريكي بالأمر الجديد، فهو إحياء لفكرة عرضها وزير الدفاع الأمريكي السابق وليم كوهين، وبذل جهودًا لإقناع دول مجلس التعاون بقبولها في الفترة 2001- 1997 إلّا أّن ذلك الاقتراح تواجهه عدة عقبات، وهي التكلفة الباهظة، فضلاً عن أن تركز هذه المظلة حول المنشآت النفطية الحيوية يعدّ أمرًا منقوصًا، حيث ستظل المناطق المدنية في دول الخليج في حالة انكشاف أمني أمام أي تهديدات إقليمية[49]. إلّا أنّ ذلك

(48) بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009

(49) د. أشرف كشك، مظلة كلينتون الدفاعية: المضمون والدلالات، صحيفة عمان العمانية،2009

المقترح يجيء في ظل خيارات محددة أمام دول المجلس لمواجهة السياسات الإيرانية، أشار إليها أنتوني كوردسمان الباحث بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بالولايات المتحدة – أحد مراكز البحث ذات الصلة الوثيقة بصانع القرار الأمريكي- وهي أن دول المجلس ليس أمامها سوى ثلاثة خيارات لمواجهة إيران **الأول:** التفاوض مع إيران، **والثاني:** حرب واسعة النطاق ضد المنشآت النووية الإيرانية، وتحتاج الولايات المتحدة في تلك الحالة للوصول إلى 40 موقعاً داخل إيران، بما يعني حرباً مطولة غير معروفة عواقبها، **والثالث:** مشاركة دول مجلس التعاون في إقامة منظومة ردع ضد إيران[50]. وجميعها خيارات لن تحقق هدف التصدي لطموحات إيران النووية من ناحية، فضلاً عن أنها تعدّ تكريساً لمفهوم الأمن الاستراتيجي من ناحية أخرى.

ويعني ما سبق أنّ العلاقات الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة بقدر ما تتيح مزايا، فإنها في الوقت ذاته ترتب أعباء على تلك الدول، فالولايات المتحدة كانت – ولاتزال - هي أحد المصادر الرئيسية للأسلحة والتكنولوجيا العسكرية لدول الخليج، كما أنها ظلت المدافع الأول عن تلك الدول منذ ثمانينيات القرن العشرين، إلا أنّ السياسات الأمريكية تجاه القضايا الإقليمية وبخاصة الغزو الأمريكي للعراق قد أوجد نوازع الشك لدى دول المجلس في جدوى تلك الشراكة[51].

**2- تأثير الاستراتيجيات الأمريكية على فرص بناء الأمن الإقليمي:**

لم تستهدف السياسة الأمريكية بناء أمن إقليمي حقيقي في هذه المنطقة بما يتوازى وتلك المصالح، إذ ظل جوهرها حماية أمن إسرائيل وأمن الطاقة، باعتبارهما بندين ثابتين على أجندة رؤساء الولايات المتحدة كافة، بغضّ النظر عن كونهم جمهوريين أو ديمقراطيين، ويمكن تفسير الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 ضمن ذلك السياق، فقد استهدفت الولايات المتحدة من ذلك الغزو الحيلولة دون وجود قوة إقليمية تهدد

(50) Anthony H.Cordesman, In Search of Balance In the Gulf : The GCC, Iran and the US, Gulf Strategic Conference, Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies Manama, 29-30 October 2013

(51) جوزيف كوستين، تصورات دول مجلس التعاون الخليجي للأمن الجماعي في أوائل القرن الحادي والعشرين، (في)علاقات الخليج الدولية، كلية الشؤون الدولية، جامعة جورج تاون، قطر، 2010

مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة، بعد أن أخفقت "سياسة الاحتواء المزدوج"، إلا أنها لم يكن لديها تصور عن نتائج ذلك الغزو ليس فقط بالنسبة للعراق، ولكن بالنسبة لهيكل الأمن الإقليمي الخليجي أيضاً[52]. ومن ثمّ كانت النتيجة الطبيعية هي خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي، ممّا أدّى إلى تنامي النفوذ الإيراني الإقليمي بشكل ملحوظ من خلال تحالفات إيران الإقليمية، سواء مع الدول، أو الجماعات دون الدول، يعزّزها في ذلك قدرات عسكرية تقليدية وغير تقليدية، ومن أبرز النتائج السلبية لذلك الغزو التداعيات الطائفية على دول مجلس التعاون.

ولا يعني ما سبق أنه لم تكن هناك فرص لظهور مقترحات من جانب دول مجلس التعاون بشأن إقامة هياكل للأمن الإقليمي، إلا أنها لم تعكس رؤية شاملة أو ذات جوانب عملية لهياكل الأمن الإقليمي، وإنما طرحت إما في سياق مؤتمرات عامة أو رداً على تساؤلات خلال مؤتمرات صحفية، وبالتالي لم تلق الاهتمام الكافي. ويمكن عرض أهم تلك المقترحات على النحو التالي:

**1- مقترحات ضمّ العراق لمجلس التعاون لدول الخليج العربية:**

بالرغم من سيادة قناعة مشتركة لدى دول المجلس بأهمية دور العراق الإقليمي، فإنه لا يوجد تصور خليجي مشترك لدمج العراق ضمن منظومة مجلس التعاون، لأسباب عديدة منها: تباين وجهات النظر بهذا الشأن، وتنامي الدور الإيراني في العراق، فضلاً عن استمرار تداعيات الغزو العراقي لدولة الكويت،[53]. ويلاحظ أنّ الولايات المتحدة الأمريكية دائماً ما كانت تحث دول مجلس التعاون على قبول العراق ضمن منظومة مجلس التعاون، وفق صيغة ما، وهو الأمر الذي لم يحظ بتأييد كل دول المجلس التي لايزال لديها شكوك تجاه عراق ما بعد صدام. وربما تهدف الولايات المتحدة

(52) د. محمد السعيد إدريس، تداعيات غزو العراق على الخيارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورقة مقدمة لمؤتمر "عشر سنوات على احتلال العراق"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الفترة من 10-11 إبريل 2013.

(53) Dr ashraf keshk, Iraq and the Security Situation in the Gulf Region: Advantage or Threat? Gulf Research Center, university of Cambridge, July2013

- من وراء ذلك - للتحول من مقدّم للأمن إلى معزّز للأمن[54]، لإدراك الولايات المتحدة الأمريكية أنّ العراق لن يكون ركيزة القوة الأميركية في المنطقة، كما تصوّرت ذلك قبل الغزو عام 2003، وذلك على غرار كل من ألمانيا الغربية واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وكوريا الجنوبية بعد الحرب الكورية[55].

**2- دعوة رئيس الوزراء القطري السابق لإنشاء منظمة للأمن الإقليمي:**

خلال المؤتمر الأول لتجمع "العالم العربي والعالم" الذي انعقد بالكويت في 11 فبراير 2013 دعا رئيس الوزراء القطري السابق الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني لتأسيس "منظمة الدول المطلة على الخليج للتعاون" لتضم إيران، مؤكداً على أنه "لا بديل للطرفين عن التعايش"، ولم يكن ذلك المقترح بجديد، حيث أثيرت تلك الفكرة غير ذي مرة من جانب بعض دول مجلس التعاون كمحاولات لإيجاد صيغة إقليمية أساسها اعتبارات الجغرافيا، وحول ذلك المقترح يقول د. عبد العزيز بن صقر رئيس مركز الخليج للأبحاث "يمكن لهذا المقترح أن يرى النور إذا ما تم البدء في التعاون في القضايا غير الاستراتيجية، ومن ذلك الأمن والسلامة البحرية، انطلاقاً من أن دول مجلس التعاون لا تمتلك حدوداً برية مشتركة مع إيران، لكون مثل تلك الحدود تعد مصدراً للتصادم بين الدول"[56].

ورغم وجاهة مثل هذه المقترحات فإن استمرار الأزمة النووية الإيرانية، فضلاً عن التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون، بالإضافة إلى التدهور الأمني في العراق جميعها معوقات نحو تنفيذها.

وعلى الرغم من أهمية إيجاد أطر للأمن الإقليمي، فإنه يتعين على دول مجلس التعاون ابتداءً التفكير في إنشاء قوة أمن ذاتي حقيقية "القوة الموازنة"، إذ إنّه في هيكلية تفاعلات النظم الإقليمية يمكن التمييز بين ثلاثة أدوار: تفاعلية تقوم بها ثلاث

(54) Melissa G.Dalton and Nora Bensahel, Revitalizing the partnership, united states and Iraq a Year after withdrawal, policy Brief ,the center for a new American Security, Washington, United States of America, 2012

(55) عبد الجليل زيد المرهون، مرجع سابق

(56) عبد العزيز بن عثمان بن صقر، مبادرة منظمة الدول المطلة على الخليج للتعاون، تستحق التأييد، صحيفة الشرق الأوسط، 12 فبراير 2013

قوى، وهي القوة الضاغطة ويقصد بها الأطراف الدولية التي لها مصالح جوهرية في منطقة الخليج العربي، والقوة المناوئة وهي العراق سابقاً وإيران حالياً، والقوة الموازنة وهي دول مجلس التعاون[57]، حيث إنه في ظل القوة الموازنة، وانحسار المواجهة بين القوة الضاغطة والقوة المناوئة فإن الصراع يمكن أن يتطور نحو حالة الحرب باعتباره يدور وفق المعادلة الصفرية، حيث يسعى كل طرف لتحقيق المكاسب كافة التي يدرك أنها في الوقت ذاته خسائر للطرف الآخر، وفي تلك الحالة يكون هناك غياب لأي مؤشرات للتعاون بين القوة الضاغطة وتلك المناوئة، بينما وجود القوة الموازنة ضمن هيكلية التفاعلات الإقليمية من شأنه أن يؤدي إلى ضبط ذلك الصراع ليظل يدور في حدوده المقبولة دون بلوغه حالة الحرب، نظراً للدور الذي تلعبه القوة الموازنة من خلال علاقاتها مع كل من القوة الضاغطة والقوة المناوئة، حيث تكون العلاقات بين الأطراف الثلاثة مزيجاً من التعاون والصراع [58]، وبالنظر إلى توازن القوى بين دول مجلس التعاون وإيران نجد أن ميزان القوى يميل لصالح الأخيرة، فوفقاً لتقرير التوازن العسكري الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن لعام 2012، فإنّ عدد قوات الجيش الإيراني العاملة تبلغ 532,000 ألف جندي في مقابل 363,600 ألف جندي هي عدد قوات جيوش دول مجلس التعاون العاملة "المملكة العربية السعودية 233,500، الكويت 15,500، قطر 11,800، البحرين 8,200، عمان 42,600، الإمارات العربية المتحدة 51,000"[59]، ومع أن جانباً واحداً من أوجه القوة العسكرية لا يكون مؤشراً دقيقاً للمقارنة، حيث توجد دراسات تؤكد تفوق دول المجلس في المجال الجوي، ولكن في الوقت ذاته يلاحظ أن إيران استطاعت تطوير أجيال متعاقبة من الصواريخ بعيدة المدى، فضلاً عن قوة إيران البحرية.

(57) د محمد السعيد إدريس، مفهوم القوة الموازنة، صحيفة الخليج الإماراتية، أغسطس 2005

(58) د أشرف محمد كشك، الضرورات الاستراتيجية للتحول نحو حالة الاتحاد الخليجي، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، مارس2013

(59) The military balance 2012,the international institute for strategic studies IISS

**ملاحظات ختامية:**

**أولاً:** على الرغم من تأكيد الولايات المتحدة على ثوابت حماية الحلفاء، فإن الخطاب الرسمي الأمريكي بعد عام 2011 قد عكس حقيقة مفادها أنّ التدخل الأمريكي في الأزمات الإقليمية مستقبلاً سيكون وفق حسابات أمريكية دقيقة، وأنّ الولايات المتحدة الأمريكية بصدد تغيير خريطة تحالفاتها الإقليمية بما يتلاءم والمستجدّات الإقليمية من حيث انحسار أدوار دول محورية وظهور فاعلين جدد، فضلاً عن مستجدات البيئة الدولية وتأثيرها على مجمل السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

**ثانياً:** مع أن الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 كان سبباً رئيسياً في تدمير معادلة توازن القوى التقليدي التي كانت قائمة قبل ذلك الغزو، فإنه لم يكن هناك حرص أمريكي على بناء نماذج أمن إقليمي على غرار ما شهدته أقاليم العالم، أي صيغة تضم الدول أطراف الإقليم الخليجي ضمن منظومة أمنية واحدة،» دول مجلس التعاون بالإضافة لكل من العراق وإيران واليمن» حيث يلاحظ أن الصيغ التي تحكم أمن منطقة الخليج العربي الآن، هي رؤى إقليمية ودولية تعبر عن مصالح كل طرف على حدة، بما يعني في النهاية أن هذه المنطقة لاتزال ضمن إطار الأمن دون الإقليمي دون التفكير في هيكل إقليمي متعدد الأطراف.

**ثالثاً:** ترتبط القضايا الخلافية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون بشكل وثيق بالأمن القومي لدول المجلس، وليس صحيحاً أن تطورات العالم العربي عام 2011 كانت منشأة لتلك الخلافات بقدر ما كانت كاشفة لتراكمات عديدة ابتداءً بمعارضة المملكة العربية السعودية الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، ووصولاً لإعلان المملكة عن عدم رضائها عن هيكل النظام العالمي الراهن.

**رابعاً:** بالرغم من وجود ممانعة خليجية للسياسات الأمريكية إلّا أنّ ذلك غير كافٍ، وإنما لا بد وأن تتبعها سياسات عملية لدول مجلس التعاون لتنويع خياراتها الدفاعية سواء مع الدول الآسيوية الصاعدة، أو تفعيل مبادرة إسطنبول للتعاون الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون وحلف الناتو التي أعلنها الحلف عام 2004، وتتضمن مجالات عملية للتعاون الأمني مع دول المجلس، فضلاً عن أهمية وضع الآليات العملية لمقترح الملك عبد بن عبد العزيز بشأن الانتقال من حالة التعاون إلى حالة

الاتحاد الخليجي موضع التنفيذ، الذي يعد ضرورة استراتيجية وملحّة، بل إنّه سيكون الرد الخليجي العملي تجاه مستجدات البيئتين الإقليمية والدولية التي تحتم على دول مجلس التعاون إعادة تعريف مصالحها الاستراتيجية، أخذاً في الاعتبار ضرورة بل حتمية تفعيل البعد العربي في معادلة أمن الخليج العربي.

# الفصل الثاني

مبادرة حلف الناتو تجاه دول الخليج العربية:
حصاد عشر سنوات 2004-2014

**مقدّمة**

على عكس المقولة التقليديّة التي تقول إنّ التحالف ينتهي بالمهمّة التي أوجدته فإن حلف دول شمال الأطلسي "الناتو" قد استطاع التكيّف مع مستجدّات عالم ما بعد الحرب الباردة، وذلك من خلال سلسلة متنوعة من الشراكات الاستراتيجية، فضلاً عن التدخل في بعض مناطق النزاعات التي مثّلت تهديداً لمصالح أعضائه خارج أراضيه ومنها البوسنة عام 1995 ويوغسلافيا 1999، بالإضافة إلى مهمّة حفظ السلام في كوسوفو، وقوّات المساعدة الدوليّة في أفغانستان "إيساف" والأزمة الليبية عام 2011.

وفي خطابه أمام المعهد الملكي للشؤون الدولية بلندن حدّد الأمين العام لحلف الناتو أندرس فوج راسموسن الأخطار والتهديدات المستقبلية التي تواجه الحلف، وهي الإرهاب والقرصنة وتهريب الأسلحة، مشيراً إلى أنّ مجالات التعاون بين الحلف وشركائه تتمثّل في التدريب والتعليم العسكري والدفاع الذكي في مجال أمن الإنترنت، وذلك من خلال تقوية الروابط مع الشركاء، والتعاون مع روسيا والصين وأفغانستان وأستراليا، ومنظّمات كالاتحاد الأوروبي[60].

وفي ردّ على تساؤل تمّ توجيهه لأحد مسؤولي الحلف مفاده: لماذا يزداد تدخل الحلف في النزاعات الدوليّة؟ فكانت الإجابة هي» ببساطة لأن الحلف لديه جيش عالمي، أما المنظّمة الأمميّة فلا جيش لديها».

وضمن تلك السياسة الجديدة للحلف حظيت منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي باهتمام بالغ من جانب الحلف انطلاقاً من أهميّتها الاستراتيجية، وقد تمثّل ذلك في إطلاق الحلف مبادرتي الحوار المتوسطيّ عام 1994 مع سبع دول، ثم مبادرة إسطنبول مع دول الخليج العربيّة عام 2004، وعلى الرغم من الفارق الزمني بين المبادرتين فإنهما يتشابهان في الكثير من الأهداف[61]، وتكتسب الأخيرة أهميّتها بالنسبة لدول الخليج في ظل استمرار حالة الخلل في توازن القوى الإقليمي الخليجي من

(60) Anders Fogh Rasmussen, Delivering Security in the 21st Century, http://www.chathamhouse.org/publications/papers/2012

(61) انضمت الكويت لمبادرة اسطنبول في ديسمبر 2004 وقطر والبحرين في فبراير 2005، والإمارات في يونيو من العام نفسه.

ناحيـة، ومسـتجدات البيئتـين الإقليميـة والدوليـة مـن ناحيـة أخـرى التـي حتّمـت عـلى دول الخليـج العربيـة إقامـة تحالفـات دوليّـة مـع الـدول والمنظّـمات الكـبرى الفاعلـة في العـالم، ومـن بينهـا حلـف الناتـو، حيـث انضمّـت كلّ مـن البحريـن والإمـارات وقطـر والكويـت لتلـك المبـادرة والتـي تضمنـت مجـالات عديـدة للتعـاون منهـا: الاستشـارات في المجـالات الدفاعيـة، مكافحـة الإرهـاب، والمسـاهمة فيـما يقـوم بـه الحلـف مـن جهـود للتصـدي لأسـلحة الدمـار الشـامل، وأمـن الحـدود، والتخطيـط لحـالات الطـوارئ المدنيّـة، وهـي مجـالات مهمّـة لأمـن دول الخليـج العربيـة[62].

ولا يعنـي مـا سـبق أن هـذه المبـادرة هـي أحاديـة الاتجـاه، بمعنـى أنهـا تقـدّم الحلـف كمنتـج للأمـن ودول الخليـج كمسـتهلك لذلـك الأمـن، بـل إنّ علاقـة دول الخليـج وحلـف الناتـو تؤسـس عـلى مبـدأ "الاحتيـاج الاسـتراتيجي المتبـادل"، فحلـف الناتـو منظّمـة دوليّـة مهمّـة لهـا مصالـح اسـتراتيجية في منطقـة الخليـج العـربي، وأيضـاً لـدول الخليـج تحالفـات أمنيّـة دوليّـة مـع العديـد مـن القـوى الدوليّـة، منهـا الأعضـاء الرئيسـيون في الحلـف، ويوجـد العديـد مـن التحديّـات الأمنيّـة المشـتركة التـي تواجـه الجانبـين.

ومـع التسـليم بأهميّـة مـا سـبق فـإنّ المشـكلة الحقيقيّـة في مسـار تلـك الشراكـة تكمـن في الفجـوة بـين الاحتياجـات الأمنيّـة الحقيقيّـة لـدول الخليـج العربيـة ومـا يقدمـه حلـف الناتـو مـن تعـاون أمنـي، ومـن ثـمّ فإنـه بعـد مـرور مـا يزيـد عـن عـشر سـنوات عـلى إطـلاق تلـك المبـادرة فإنـه مـن المنطقـي أن تثـار تسـاؤلات ثلاثـة لـدى دول الخليـج أعضـاء المبـادرة عـلى المسـتويين الرسـمي والشـعبي **أولهـا:** مـا هـي الإنجـازات التـي حقّقتهـا المبـادرة بالنظـر إلى الأهـداف الطموحـة التـي كانـت تصبـو إليهـا؟ **وثانيهـا:** هـل تلبـي المبـادرة الاحتياجـات الأمنيّـة والدفاعيـة الحقيقيّـة لـدول الخليـج العربيـة؟ **وثالثهـا:** مـع التسـليم بتزايـد دور الحلـف تجـاه القضايـا الدوليـة والإقليميـة، مـا هـو مسـتقبل الشراكـة بـين الحلـف ودول الخليـج العربيـة، ومـا هـي آليـات تفعيلهـا؟ ومـا هـي معوّقـات ذلـك؟ وللإجابـة عـن تلـك التسـاؤلات يسـتعرض هـذا الفصـل أربعـة عنـاصر رئيسـية، **الأولى:** مظاهـر تنامـي العلاقـات بـين حلـف الناتـو ودول الخليـج بعـد عـام 2011، **والثانيـة:** مضمـون وآليـات تعظيـم الأمـن **والثالثـة:** معوّقـات تعظيـم الأمـن بـين الجانبـين، **والرابعـة:** ملاحظـات ختاميـة.

(62) نص المبادرة على موقع حلف الناتو على الرابط التالي
http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_52956.htm

**أولاً: مظاهر تنامي العلاقات بين دول الخليج وحلف الناتو بعد عام 2011:**

أعلنت دول حلف الناتو مبادرة اسطنبول في قمة الحلف بتركيا 29-30يونيو2004، بغرض التعاون الأمني الثنائي العملي بين الحلف وبلدان منطقة الشرق الأوسط على أن تبدأ بدول مجلس التعاون، وتقدم المبادرة قائمة من الأنشطة الثنائية التي يمكن للدول الاختيار منها وهي: 1- تقديم الاستشارات في المجالات الدفاعية، 2- تشجيع التعاون العسكري-العسكري، 3- مكافحة الإرهاب من خلال تبادل المعلومات والتعاون البحري 4- المساهمة فيما يقوم به الحلف من أعمال لمواجهة التهديدات التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها 5- تشجيع التعاون في مجال أمن الحدود 6- تشجيع التعاون في مجال التخطيط لحالات الطوارئ المدنية[63]

وعلى الرغم من وجود العديد من أوجه التعاون بين دول الخليج أعضاء مبادرة إسطنبول وحلف الناتو منذ إطلاق المبادرة عام 2004، فإن التحوّلات التي يشهدها العالم العربي منذ عام 2011 وحتى 2014 قد أكدت وبما لا يدع مجالاً للشكّ صعوبة الفصل بين الأمن الإقليمي ونظيره العالمي، مما حتّم على الجانبين تفعيل تلك الشراكة وهو ما عكسته المؤشّرات التالية:

1- إشارة البيان الختامي لقمة الحلف في شيكاغو- مايو 2012 - إلى» التزام الحلف بتعزيز التعاون مع أعضاء مبادرة إسطنبول، والترحيب بعرض دولة الكويت لاستضافة مركز مبادرة إسطنبول على أراضيها، والذي من شأنه المساعدة على فهم التحديّات الأمنيّة المشتركة وكيفيّة التعامل معها». والجدير بالذكر أنّ دولة الكويت قد أعلنت عن تخصيص 5000 متر مربع لإنشاء مقرّ ومركز تدريبي إقليمي لحلف الناتو[64].

2- رغبة بعض دول الخليج العربية الاستفادة من التجربة الفريدة لحلف الناتو، وبخاصة في مجالي التعليم والتدريب العسكري، وفي هذا الإطار أعلنت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان (مع أنّ عمان ليست عضواً في مبادرة

(63) انظر نص المبادرة على الرابط التالي:
http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_52956.htm

(64) البيان الختامي لقمة حلف الناتو في شيكاغو على موقع حلف الناتو على الرابط التالي:
www.nato.int

إسطنبول حتى الآن ) عن إنشاء كليّتين "للدفاع الوطني" في عامي 2012 و2013 على التوالي، بهدف تأهيل القيادات العسكرية والمدنية وزيادة قدراتهم من أجل تحديد وتقييم تحديّات الأمن الوطني والإقليمي والدولي، وفهم أسس ومتطلبات إدارة وتوظيف موارد الدولة، من أجل حماية المصالح الوطنية،[65] وهي ذاتها آليّة عمل كليّة الدفاع بحلف الناتو ومقرّها مدينة روما.

3- رغبة بعض دول الخليج أعضاء المبادرة في التعرّف عن قرب على تجربة تلك المنظّمة العسكريّة التي تضطلع بدور مهّم في الأمن العالمي والأزمات الدولية المختلفة، وهو ما تمثّل في افتتاح دولة الإمارات العربية المتحدة بعثة دبلوماسية دائمة لها في مقرّ الناتو ببروكسل عام 2012 يرأسها سفير فوق العادة[66].

4- مساهمة بعض دول الخليج أعضاء المبادرة في عمليّات حلف الناتو في أفغانستان، فضلاً عن المساهمات الخليجية في عمليّات الحلف في ليبيا عام 2011، والتي تعدّ تطوّراً نوعيّاً في علاقة الجانبين[67].

5- الزيارات الرسميّة المتبادلة بين مسؤولي حلف الناتو ونظرائهم من دول الخليج أعضاء المبادرة، ومنها زيارة نائب القائد الأعلى لقوّات حلف الناتو لمملكة البحرين، في إبريل 2013 ومناقشة دور قوّة دفاع البحرين في الواجبات والمهمّات الدوليّة للمساهمة في عمليّات الأمن والسلام الدوليين[68]، فضلًا عن الزيارة التي قام بها وفد من حلف الناتو برئاسة الدكتور رالف شوالتز مستشار الأمين العام لحلف الناتو لشؤون الشرق الأوسط والخليج العربي، التقى خلالها الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة وزير الدولة لشئون الدفاع، وقد تم خلال اللقاء بحث علاقات التعاون

(65) أنشئت كليّة الدفاع في دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لمرسوم اتحادي رقم 1 لعام 2012، وكالة أنباء الإمارات، أغسطس 2012

(66) د. أشرف محمد كشك، على خلفية زيارة وفد الناتو للبحرين: أي قيمة مضافة لحلف الناتو تجاه أمن الخليج العربي؟، مقال منشور على موقع مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، 20فبراير 2013

(67) Rolf Schwarz, Nato relation with the Gulf Region (The uneansy Balance: potential Challenges of The West Relations With The Gulf States, (Riccardo Alcaro and Andera Dessi-Edditors), Instituto Affari Interntionali, 2012

(68) الخبر منشور في صحيفة الوطن البحرينية 13 إبريل 2013

والتنسيق العسكري، وتم التأكيد على تطوير العلاقات والتنسيق القائم بين الجانبين، بما يخدم المصالح المشتركة ويعزز الأمن والاستقرار في المنطقة، بالإضافة إلى بحث عدد من القضايا ذات الاهتمام المتبادل [69].

وهي جميعها مؤشّرات إيجابية يمكن البناء عليها ضمن التعاون المستقبلي بين حلف الناتو ودول الخليج أعضاء المبادرة.

**ثانياً: مضمون وآليات تعظيم الأمن بين دول الخليج وحلف الناتو:**

قبيل الحديث عن مضمون تعظيم الأمن ينبغي على حلف الناتو قراءة الواقع الخليجي بخصوصيته وتشابكاته الإقليمية والدولية من عدة زوايا **أولها**: أنه في الوقت الذي تتنامى فيه أهمية منطقة الخليج تتنامى معها التهديدات الأمنية التي تواجهها، ومن ثمّ فإنه في ظل الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية الجديدة التي عرض ملامحها ليون بانيتا وزير الدفاع الأمريكي السابق أمام المنتدى الأمني الآسيوي، وذلك في يونيو عام 2012، والتي جاء فيها "أنه بحلول العام 2020، ستعيد البحرية الأمريكية نشر قواتها من نسبة حوالي 50%-50% حاليا بين المحيط الهادئ والمحيط الاطلسي إلى نسبة 60%-40% لصالح المحيط الهادئ، بما يشمل ست حاملات طائرات، إضافة إلى أكثرية سفننا وغواصاتنا"[70]، وذلك لمواجهة القوة الصينية الصاعدة والتي أطلق عليها استراتيجية "الدوران" في إشارة إلى تدوير القوة العسكرية الأمريكية، فإن ذلك يعني أنّ التزام الولايات المتحدة المستقبلي بأمن دول الخليج العربية ضمن تلك السياسة الجديدة ربما لن يكون كعهد سابقه، ومن ثمّ فإنّ دول الخليج ستظل بحاجة إلى التحالفات الدولية لتحقيق التوازن الإقليمي، **وثانيها:** إدراك العلاقة القائمة بين أمن الخليج والأمن العربي والإقليمي عمومًا، وهو ما اتضح خلال حرب تحرير الكويت عام 1991، **وثالثها:** إدراك ارتباطات دول الخليج وتحالفاتها حيث إنها ستظل

(69) الخبر منشور على موقع وكالة الأنباء البحرينية، 20 أغسطس 2014

(70) أنظر نصّ كلمة وزير الدفاع الأمريكي السابق ليون بانيتا أمام منتدى الأمن الآسيوي، على الرابط التالي:
http://www.iiss.org/conferences/the-shangri-la-dialogue/shangri-la-dialogue-2012/speeches/first-plenary-session/leon-panetta/

حريصة على علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي إذا حدث تباين داخل الحلف بين الولايات المتحدة وشركائها فإنّ علاقات دول الخليج مع الأولى ستظل مقدّمة على علاقاتها بأي أطراف أخرى، بما يعني حتميّة وجود توافق داخل الحلف بشأن سياسته تجاه دول الخليج العربية، **ورابعها**: المفهوم الشامل للأمن وعدم حصره في الجانب العسكري، وهو ما يمكن أن يسهم فيه حلف الناتو بما لديه من إمكانيات وخبرات في هذا الشأن[71].

ومن ثمّ فإنّ مسألة تعظيم الأمن يتعيّن أن تكون استجابةً للواقع الخليجي المتشابك على النحو التالي:

**1- دعم الأمن الذاتيّ لدول الخليج العربيّة**

- **دعم حلف الناتو القدرات الدفاعية لدول الخليج العربية**: فدول الخليج تكمن معضلتها الرئيسية في كونها دولاً نفطية وصغيرة، وتقع ضمن محيط جيران أقوياء، ومن ثمّ تسعى بشكل دائم لإحداث توازن مع هؤلاء الجيران، ولذلك كان خيارها التحالف مع القوى الكبرى في العالم، إلاّ أنّ ذلك الخيار تكتنفه صعوبات عديدة ومنها التطورات الإقليمية والدولية، فالتحالفات لا تدوم، ولذلك فإنّ البناء الذاتي للقوة يبقى هو الخيار الأهمّ والاستراتيجي، ويمكن لحلف الناتو الإسهام في هذا المجال من خلال المساهمة في زيادة قدرات القوات المسلحة الخليجية بوضع برامج تتناسب وطبيعة تلك القوات، ودعم الحلف سياسات التكامل الدفاعي وتحسين التسلّح بين دول الخليج، إذ لم تستطع تلك الدول حتى الآن أن تحدث تكاملاً دفاعيًا، بالرغم من كونها الأعلى شراءً للأسلحة في العالم، وبالتالي يمكن للحلف أن يقدّم لدول الخليج أسلحة متنوعة حيث إن الاعتماد على مصدر واحد يعدّ إحدى مشكلات تلك الدول، فلا تكمن مشكلة دول الخليج مع إيران في الخلل الكمي فقط، بل والنوعي أيضًا، فدول الخليج على سبيل المثال تعدّ في حالة انكشاف جويّ في مقابل السلاح الجويّ المتطوّر لدى إيران، وبالتالي فإنّ الحلف بما لديه من إمكانات عسكرية هائلة يمكنه

(71) Ashraf Kishk,The Istanbul Cooperation Initiative Agreement between Nato and the Gulf Cooperation Council, Obstacles and Propositions, Nato Defence College, Rome 2009

معالجـة هـذا القصـور، وذلـك مـن خـلال تحقيـق مفهـوم القـوّة الموازنـة.

ويوضح الشكلان التاليان مضمون تلك النظرية:

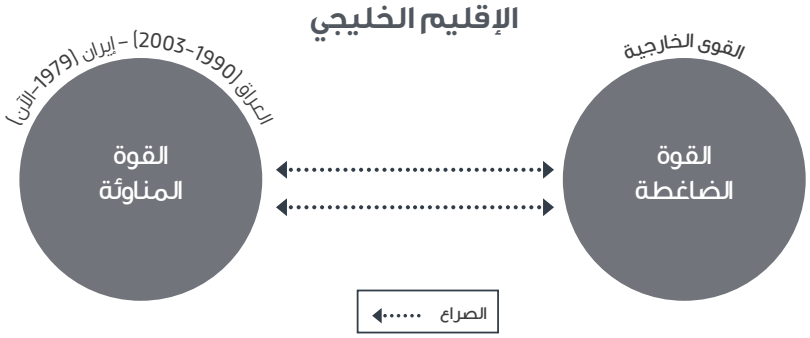


**نموذج رقم (1)** المعادلة الصفرية (الصراع المؤدي إلى الحرب)

ويعنـي النمـوذج رقـم (1) أنّـه في ظـلّ غيـاب القـوة الموازنـة، وانحسـار المواجهـة بـين القـوة الضاغطـة والقـوة المناوئـة فـإن الـصراع يمكـن أن يتطـوّر نحـو حالـة الحـرب باعتبـاره يـدور وفـق المعادلـة الصفريـة، حيـث يسـعى كل طـرف لتحقيـق كافـة المكاسـب التـي يـدرك أنهـا في الوقـت ذاتـه خسـائر للطـرف الآخـر، ففـي ظـل تلـك الحالـة يكـون هنـاك غيـاب لأي مـؤشّرات للتعـاون بـين القـوة الضاغطـة وتلـك المناوئـة.

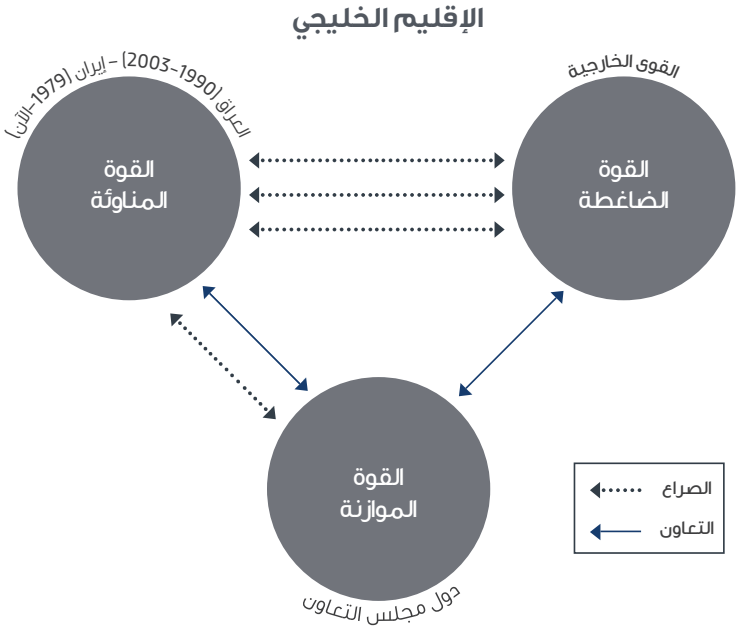


**نموذج رقم (2)** المعادلة غير الصفرية (الصراع المنضبط)

ويعني النموذج رقم (2) أن وجود القوة الموازنة ضمن هيكلية التفاعلات الإقليمية من شأنه أن يؤدّي إلى ضبط ذلك الصراع، ليظل يدور في حدوده المقبولة دون بلوغه حالة الحرب نظراً للدور الذي تلعبه القوة الموازنة من خلال علاقاتها مع كل من القوة الضاغطة والقوة المناوئة، حيث تكون العلاقات بين الأطراف الثلاثة مزيجاً من التعاون والصراع..[72]

وبمقارنة القوات المسلحة التقليدية بين دول الخليج العربية الست وإيران يتضح وجود خلل كبير، فوفقاً لتقرير التوازن العسكري الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن عام 2012 يبلغ عدد قوات الجيش الإيراني العاملة 532,000 ألف جندي في مقابل 363,600 ألف جندي هو عدد قوات جيوش دول الخليج العربية الست[73].

(72) د. أشرف كشك، الضرورات الاستراتيجية للتحول نحو حالة الاتحاد الخليجي، مرجع سابق

(73) The Military Balance,The international institute of strategic studies 2012

- **إجراء مناورات عسكرية بشكل دوري منتظم بين الجانبين:** حيث إنّ لكل شراكة أمنية أهدافًا، وبالنسبة لدول الخليج فإنّ "تحقيق الردع" يتصدّر تلك الأهداف، وهو يعني "تقديم أدّلة للخصم لا يمكن تجاهلها بشأن توافر المقدرة الثأرية التي تكفل معاقبته بعنف عند أي محاولة من جانبه لإثارة الحرب، لتحقيق مكاسب معيّنة على حساب الدولة الرادعة"، وبالتالي يمكن أن يتحقّق ذلك الردع من خلال إجراء مناورات مشتركة بين حلف الناتو ودول مبادرة إسطنبول، وبخاصة المناورات البحرية على غرار تلك التي أجريت بين الجانبين عام 2008، وذلك كنوع من الردّ على المناورات الإيرانية التي تجرى من آن لآخر، وتستعرض فيها إيران ما حققته من تقدّم على صعيد التسلّح البحري، وضمن ذلك السياق يثار تساؤل مهمّ مفاده :هل يتدخّل حلف الناتو حال قيام إيران بعمل عدائي مثل إغلاق مضيق هرمز أو تلويث مياهه لإعاقة الملاحة فيه ؟ صحيح إنّ الدول الرئيسية أعضاء الناتو الرئيسيين شاركوا من قبل لحماية الطاقة في الخليج العربي خلال أزمتين، **الأولى**: تأمين السفن خلال الحرب العراقية – الإيرانية في الثمانينيات والتي عرفت بحرب الناقلات، **والثانية** :حرب تحرير الكويت عام 1991، إلاّ أنّ الحلف لم يشارك كمنظّمة تجاه الأزمات التي شهدتها منطقة الخليج العربي، وربما يجد ذلك تبريراً هو أنّ حلف الناتو ليس شرطيّ العالم، أو بمعنى آخر أنّه يمكنه أن يعطي بلا نهاية، إلاّ أنّ قضية الالتزام الأمني تبقى أمراً مهمّاً. من ناحية أخرى فإنّ توجّه دول الخليج لبناء مظلّة دفاعية دوليّة للتصدّي للتهديدات الأمنية الإقليمية، ومنها الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن حالة عدم الاستقرار في دول الجوار(سوريا-اليمن-العراق) سيظلّ خيارًا استراتيجيًا - على الأقل على المدى القريب - إلى أن تتمكّن تلك الدول من التحوّل إلى مفهوم القوّة الموازنة الحقيقية لضبط مسار التفاعلات الإقليمية وضمان عدم خروجها عن الحدّ المألوف، ويعدّ ذلك خياراً حتمياً، وهو ما يمكن أن يسهم فيه حلف الناتو[74].

(74) د. أشرف محمد كشك، الخليج وحلف الناتو: نحو علاقة أكثر توازناً، صحيفة عمان العمانية، يناير 2010

**- العقيدة الدفاعية لحلف الناتو وإمكانية استفادة دول الخليج منها:**

مـمّا لا شـكّ فيـه أنّ حلـف الناتـو يعـدّ مـن أقـوى الأحـلاف العسـكرية التـي شـهدها العالم، وتنبـع أوجـه قوّتـه مـن أمريـن، **الأول** :حـرص الحلـف عـلى تطويـر عقيدتـه العسـكرية لتتكيـف مـع المتغـيّرات كافـة، وتتمثـل مبـادئ تلـك العقيـدة في اسـتمرار الـدور الدفاعـي الجماعـي واعتبـار وحـدة وأمـن الأعضـاء "كل لا يتجـزأ"، وهـو مـا تشـير إليـه المـواد (3،4،5) مـن الميثـاق المنشـئ للحلـف، **والثـاني**: يتمثّـل في المفاهيـم الاسـتراتيجية التـي يصدرهـا الحلـف، وذلـك لسـدّ الفجـوة بـين نصـوص الميثـاق والمسـتجدات الأمنيّـة، وذلـك بهـدف تكويـن "إجـماع جديـد" بـين دول الحلـف حـول تلـك التهديـدات الأمنيّـة الجديـدة وآليـات مواجهتهـا. وفي هـذا السـياق صـدر مفهومـان اسـتراتيجيّان عامـي 1999 و2010، ويمكـن لـدول مجلـس التعـاون الاسـتفادة مـن تجربـة حلـف الناتـو عـلى النحـو التـالي:

- يمكـن تعديـل الميثـاق المنشـئ لمجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة لينـصّ "صراحـة" عـلى أنّ أيّ اعتـداء عـلى أيّ مـن دولـه يكـون بمنزلـة اعتـداء عـلى كلّ الـدول الأطـراف في دول مجلـس التعـاون، بمـا يعنـي ترسـيخ فكـرة الأمـن الجماعـي لـدى تلـك الـدول.

- اسـتحداث مفهـوم اسـتراتيجي لـدول مجلـس التعـاون، وهـو مـا يعنـي مراجعـة أمنيـة لطبيعـة التهديـدات التـي تواجـه هـذه الـدول، ويمكـن أن يكـون ذلـك كلّ خمـس أو عـشر سـنوات، والتـي قـد تتطلـب آليّـات جديـدة لمواجهتهـا، ويعـدّ ذلـك تطويـراً للميثـاق المنشـئ للمجلـس ولا يتناقـض معـه.

- في ظـلّ جهـود دول الخليـج للتحـوّل مـن حالـة التعـاون إلى حالـة الاتحـاد فإنّهـا يمكنهـا الاسـتفادة مـن تجربـة حلـف الناتـو بشـأن كيفيـة تكويـن القـوّات وتوزيعهـا واسـتدعائها، حيـث يلاحـظ أنّ آليّـة عمـل قـوّات الحلـف ومقـترح العاهـل السـعودي الملـك عبداللـه بـن عبـد العزيـز عـام 2005 بتفكيـك قـوات درع الجزيـرة تـكاد تكـون متشـابهة، ويمكـن أن تتـوزّع القـوات الخليجيـة المشـتركة في أكـثر مـن دولـة خليجيـة عـلى غـرار عمـل قـوات حلـف الناتـو مـع إيجـاد آليّـة لاسـتدعائها وقـت الـضرورة، وذلـك بإمكانيـة إجـراء تغيـيرات جذريـة عـلى نوعيـة التشـكيلات العسـكرية الخليجيـة المشـتركة، لتكـون خفيفـة التسـلّح وسريعـة الحركـة، لتتمكّـن مـن القيـام بمهـامّ عسـكرية سريعـة وناجحـة، بمعنـى أنّهـا تكـون

قـوّات معـدّة "للأزمـات" عـلى غـرار قـوات الناتـو، نظـراً لاسـتمرار حالـة عـدم الاسـتقرار في منطقـة الخليـج العـربي، ومواجهـة التحديـات الأمنيـة المختلفـة ومنهـا الإرهـاب والقرصنـة.

- يلاحـظ أنّـه مـن المبـادئ التـي تحكـم عمـل حلـف الناتـو "تقاسـم الأعبـاء" بـين أعضائـه، فضـلاً عـن إمكانيـة عـدم الفصل بـين الجوانـب العسـكرية والسياسـية والاقتصاديـة للحلف، فجميعهـا تصـبّ في النهايـة في "بقـاء هـذا الكيـان"، للحفـاظ عـلى مصالـح أعضائـه، وهـو مـا يمكـن الاسـتفادة منـه في تطويـر مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيّـة في التحـوّل نحـو حالـة الاتحـاد.

**تلبية الحلف الاحتياجات الأمنية الحقيقية لدول مجلس التعاون**

عـلى الرغـم مـن أن دول مجلـس التعـاون تمتلـك ثـروة اقتصاديـة هائلـة، إلّا أنهـا لم تتمكـن مـن تشـكيل قـوة عسـكرية موحـدة، يعتـد بهـا تـؤدي وظيفـة الـردع، وتكـون طرفاً أساسـياً ضمـن التوازنـات الإقليميـة، ومـن ثـم فـإنّ دول مجلـس التعـاون بحاجـة لدعـم حلـف الناتـو في تطويـر قـوة عسـكرية موحـدة بحيـث يتـم تقسـيمها وفقـاً لطبيعـة التهديـدات التـي تواجـه دول مجلـس التعـاون، حيـث يلاحـظ أنّ قـوات حلـف الناتـو تقسـم إلى ثلاثـة أقسـام وهـي: قـوات الـرد السريـع - قـوات الدفـاع الأساسـية - قـوات التعزيـز، قـوات المهـام المشـتركة، ومـن ثـم فـإن بنـاء القـدرات العسـكرية لـدول مجلـس التعـاون سـيكون رسـالة لإيـران التـي تحـرص عـلى تطويـر قدراتهـا التقليديـة بشـكل مسـتمر. ويمكـن لحلـف الناتـو وضـع برامـج تتناسـب وطبيعـة قـوات دول مجلـس التعـاون، فضـلاً عـن أهميـة إجـراء المنـاورات البحريـة المشـتركة عـلى غـرار تلـك التـي تـم إجراؤهـا عـام 2008 رداً عـلى المنـاورات التـي تجريهـا إيـران مـن آنٍ لآخـر[75].

مـن ناحيـة ثالثـة فـإن تعزيـز الثقـة بـين دول مجلـس التعـاون وحلـف الناتـو أمـر مهـم، ويمكـن أن يتحقـق ذلـك مـن خـلال التبـادل المعلومـاتي بشـأن تقييـم المخاطـر الأمنيـة وآليـات مواجهتهـا ومنهـا ظاهـرة الإرهـاب[76].

---

(75) د.أشرف كشك، تعظيم الأمن بين دول الخليج العربية وحلف الناتو: المضامين والمعوقات، ورقة مقدمة لمؤتمر "الخليج والناتو ضمن مبادرة اسطنبول: الدروس المستفادة والتحديات المستقبلية" الجامعة الأمريكية بدبي، 22أكتوبر2013

(76) من كلمة د. عبد اللطيف الزياني، الأمين العام لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية=

مـن ناحيـة رابعـة فإنـه لا معنـى للقيمـة المضافـة للأمـن التـي يقدمهـا الحلـف، مـا لم يتـم تعديـل المـادة الخامسـة مـن الميثـاق المنشـئ للحلـف.

البحـث عـن مجـالات عمليـة للتعـاون ومنهـا أمـن الطاقـة وإدارة الأزمـات، فمـن خـلال المركـز الـذي أنشـأه الحلـف حـول أمـن الطاقـة وفقـاً لقـرار قمـة شـيكاغو يمكـن أن تكـون هنـاك آليـات عمليـة للتعـاون مـع دول مجلـس التعـاون.

كـما يمكـن أن ينهـض الحلـف بـدور تجـاه الأمـن البحـري، فعـلى سـبيل المثـال خـلال عـام 2008 فقـد ارتفعـت قيمـة التأمـين مـن 900 إلى 9000 دولار لـكل سـفينة في خليـج عـدن بسـبب تنامـي ظاهـرة القرصنـة.

مـن ناحيـة أخـرى فإنـه في ظـل سـعي الولايـات المتحـدة لتحقيـق الاكتفـاء الـذاتي مـن النفـط، فـإن ذلـك ربمـا يقلـل مـن اهتمامهـا بمنطقـة الخليـج العـربي، ومـن ثـمّ فـإن وجـود فـراغ أمنـي في تلـك المنطقـة قـد لا يعنـي الكثـير بالنسـبة للولايـات المتحـدة الأمريكيـة[77]، إلا أنـه يتعـين أن يكـون مثـار اهتـمام الحلـف.

مـن ناحيـة أخـرى فـإن هنـاك مجـالات عمليـة اسـتفاد منهـا شركاء الحلـف، ومـن ذلـك عـلى سـبيل المثـال في عـام 2013 قـدم الحلـف تدريبـاً عمليـاً في مجـال حمايـة المدنيـين أثنـاء الحـروب، وذلـك لعـدة مـدن في الأردن واسـتفاد منهـا حـوالي 100 ألـف فـرد في عـدة مـدن أردنيـة[78]، وهـو مـا يمكـن لـدول مجلـس التعـاون الاسـتفادة منـه.

**- حلف الناتو وأمن الطاقة:**

يـدرك حلـف الناتـو التهديـدات التـي تواجـه أمـن الخليـج العـربي والتـي يعتبرهـا في الوقت ذاتـه تهديـداً مبـاشراً لمصالـح أعضائـه، وفي مقدمتهـا أمـن الطاقـة، وقـد بـدأ الاهتـمام المبـاشر بتلـك القضيـة مـن جانـب الحلـف في قمتـي ريجـا 2006 وبوخارسـت 2008، حيـث

=أمام ندوة الحوار الاستراتيجي الأطلسي –الخليجي، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، البحرين مايو2013

(77) Jean loup samaan, The strategic dimensions of the shale gas revolution: shared views from nato and gulf countries, conference report, research division, nato defence college, rome 2013

(78) Rolf Schwarz, Nato and The Middle East After The Arab spring

تضمن البيانان الختاميان ما مؤداه أنّ المصالح الأمنية للحلف يمكن أن تتأثر بانقطاع إمدادات الموارد الحيوية، مما يتطلب التعاون بين الناتو والمنظّمات المعنيّة، للحفاظ على ذلك المورد الحيوي. بل إنّ الأمين العام للحلف قال أمام البرلمان الأوروبي في مايو 2006 "إنّ الناتو سوف يبحث استخدام القوة إذا ما هدّدت إمدادات الطاقة" [79]، بل إنّ المفهوم الاستراتيجي للحلف الصادر عام 2010 قد نصّ صراحةً على أنّ الحلف يضع أمن الطاقة ضمن أولوياته، ولا شكّ أنّ قرار الحلف بإنشاء مركز يختصّ بأمن الطاقة خلال قمة شيكاغو عام 2012 يعكس الاهتمام الأطلسي البالغ بتلك القضية، حيث أكدّت التطوّرات في المنطقة العربيّة حتميّة حماية ذلك المورد ومنها الأزمة الليبية 2011 و حادث حقل غاز أميناس بالجزائر في يناير 2012، فضلاً عن سيطرة ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" على عدة حقول نفطية في العراق»، وعلى الرغم من عدم وجود خطط رسمية معلنة للحلف بشأن أمن الطاقة فإن مدير الإدارة السياسية بالحلف جيمي شيا قد قدّم رؤية أكاديمية مفادها أن دور الناتو تجاه قضيّة أمن الطاقة يتمثّل في الإسهام في مجالات أربعة وهي المساعدات المعلوماتية، المساعدات الأمنية، مهام الاستطلاع والمراقبة البحرية، تأمين خطوط الإمداد[80].

ويضطلع الحلف ببعض من تلك المهام بالفعل حالياً من خلال قواته التي تسمّى "قوات المسعى النشط" التي تجوب مياه البحر المتوسط لتأمين السفن المارة والتأكّد من خلّوها من الجماعات الإرهابية أو التجارة غير المشروعة، وليست هي المرّة الأولى التي يشارك فيها حلف الناتو في حماية أمن الطاقة، حيث كان له سابقتان في هذا الشأن، فقد شارك أعضاء الحلف الرئيسيّون خلال أزمتين، الأولى هي حرب الخليج الثانية عام 1991، التي شاركت بها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا، لضمان عدم سيطرة العراق على نفط دولة الكويت أو نفط المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، ممّا كان سيعني تغيير المشهد الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي. أمّا الأزمة الثانية، فكانت خلال الحرب العراقية – الإيرانية1981-1988

(79) د. أشرف محمد كشك، حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخّل في الأزمات العربية، (القاهرة، مجلة السياسة الدولية، عدد يوليو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية) 2011

(80) د. أشرف كشك، على خلفية زيارة وفد الناتو للبحرين، مرجع سابق

حيث شارك بعض أعضاء الحلف في عمليّة عسكريّة استهدفت تأمين إمدادات النفط من خلال حماية عبور ناقلات النفط عبر الخليج. وتمكّنت الدول الحليفة من أسر بعض السفن الإيرانية التي كانت تقوم بزرع ألغام مضادة في الخليج، واشتبكت في إطلاق نيران مع القوات الإيرانية التي استغلّت منصّات النفط لمهاجمة السفن. ومع أنّ تلك العملية لم يضطلع بها الحلف كمؤسسة، إلّا أنّها تمثّل نموذجاً على تعاون "ائتلاف من الدول الراغبة" لتأمين استراتيجية[81].

ويرتبط أمن الطاقة بمسألة الأمن البحري عموماً وتحدياته، ومنها ظاهرة القرصنة، حيث كان لحلف الناتو دور ملموس في التصدّي لتلك الظاهرة وفقاً لقرارات أمميّة في هذا الشأن وهي 1816 و 1838 و 1851، ولم تكن هي المرّة الأولى التي يضطلع فيها الحلف بتلك المهمّة، ففي صيف العام 2007، قامت مجموعة بحرية متعدّدة الجنسيات تابعة لحلف الناتو بالإبحار حول أفريقيا للمرة الأولى، في خطوة أراد منها الحلف إظهار "قلقه ومخاوفه" بشأن أمن الممرات البحرية البعيدة والمكشوفة، و "إثبات قدرته على فرض قوّة بحرية في مناطق تتجاوز مياه الحلف الأوربية التقليدية"، وقامت هذه المجموعة، خلال تلك المهمّة، التي امتدت شهرين، وقطعت خلالها 12500 ميل بحريّ، بأعمال دورية على شواطئ القارة الإفريقية وتنفيذ مناورة مشتركة مع سلاح بحرية دولة جنوب أفريقيا، بالإضافة إلى إنقاذ جنود يمنيّين نجوا من انفجار بركاني مفاجئ في إحدى الجزر مقابل السواحل اليمنية[82].

وللحلف استعداد في هذا الشأن، وهو ما أشار إليه الأمين العام لحلف الناتو أندرس راسموسن في مقال له بصحيفة الرياض السعودية في 15 فبراير 2011 تحت عنوان: الناتو والخليج شريكان في مجال الأمن، حيث قال "يمكننا في أوقات الاضطراب، الاعتماد على الشراكات القائمة. ولا بدّ أن تكون هذه الشراكات قائمة على الاعتراف المتبادل بالمصالح المشتركة، ويجب أن يكون هنالك تصميم مشترك لتحقيق تلك المصالح"[83].

(81) د. أشرف كشك، الربيع العربي: تحدٍّ أم فرصة لحلف الناتو: ليبيا نموذجاً، مؤتمر الناتو والربيع العربي وزارة الخارجية الإيطالية، سبتمبر 2011

(82) محمد سيف حيدر، حلف الناتو في خليج عدن: مكافحة القرصنة ومآرب أخرى، مركز سبأ للدراسات، عام 2012

(83) أندرس راسموسن، الناتو والخليج شريكان في مجال الأمن، صحيفة الرياض السعودية 15 فبراير 2014

**- الاستفادة من خبرة حلف الناتو في مجال إدارة الأزمات:**

ينهض حلف الناتو بدور مهمّ في تقديم الاستشارات والتدريب للقوّات المسلّحة الخليجية، ومن أبرز تلك المجالات إدارة الأزمات، حيث لدى الحلف جهاز يسمّى "إدارة الأزمات"، وينهض بدور مهمّ في هذا الشأن، وهو التدريب ذاته الذي تعقده كليّة الدفاع بحلف الناتو بروما مرّتين في العام، بمشاركة من دول الحلف والدول الشريكة في مبادرتي الحوار المتوسطيّ 1994 وإسطنبول 2004.

وبالنظر إلى التطورات الإقليمية الراهنة، وبخاصة في كل من اليمن والعراق وسوريا، والتي ربما تتطوّر نحو سيناريوهات خطيرة، فإنّ دول الخليج العربية تحتاج وبشكل عاجل إلى العديد من التمرينات المشتركة، لترسيخ مفهوم إدارة الأزمة، لإدارة تداعيات أزمة محتملة. ولدى الحلف خبرة ممتدة في هذا الشأن، بل إنّها أحد بنود مبادرة إسطنبول. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى إعلان الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في 10 أكتوبر 2012 عن إنشاء مركز لرصد الإشعاع النووي[84]، وهو ما يمكن أن يدعمه الحلف، بما لديه من خبرات في ذلك المجال، من خلال إيجاد آليّة جديدة للتعاون بين حلف الناتو ومجلس التعاون كمنظّمة إقليميّة، ممّا قد يمهّد الطريق لانضمام كلّ من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان لمبادرة إسطنبول.

(84) صحيفة الحياة 11 نوفمبر 2012

### 2- دور حلف الناتو تجاه الأمن الإقليمي الخليجي

تطوّر مفهوم الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 1971 وحتى عام2014[85]:

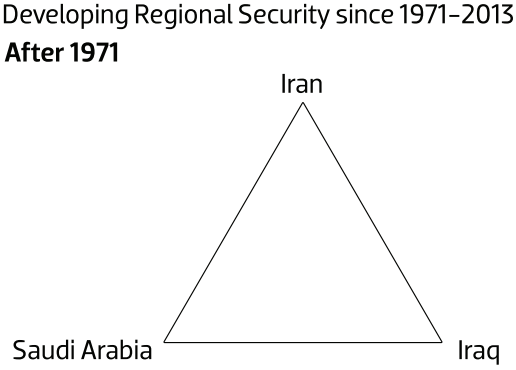


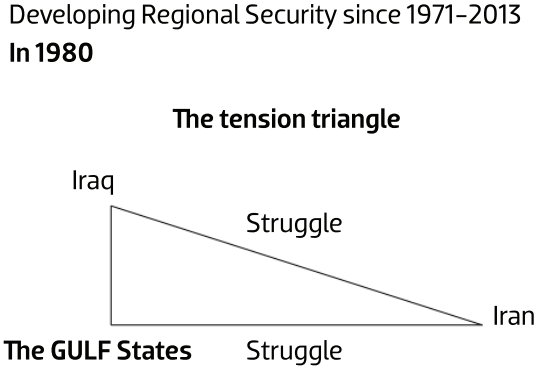


(85) Ashraf Kishk, The Istanbul Cooperation Initiative Agreement between Nato and the Gulf Cooperation Council, opcit

Developing Regional Security since 1971–2013

**During the 1990s**

**The tension triangle**

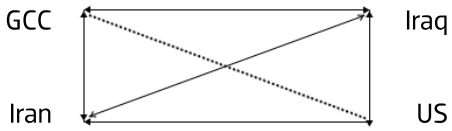


——— Struggle

····· Cooperation

Developing Regional Security since 1971–2013

**After the US Invasion of Iraq 2003**

**The Chaos rectangle**

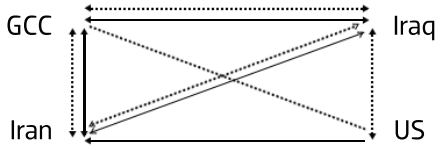


——— Struggle

····· Cooperation

وانطلاقاً مما سبق يمكن لحلف الناتو دعم الأمن الإقليمي الخليجي بمفهومه الواسع، وقد طرحت رؤى عديدة في هذا الشأن، وذلك من خلال رعاية الحلف هيكل أمن إقليميّ على غرار مؤتمر هلسنكي عام 1975، وذلك ليضمّ دول الإقليم الخليجي، وهي دول المجلس، بالإضافة إلى العراق واليمن وإيران، ويتضمّن إنشاء منتدى أشبه بمفوضيّة الأمن والتعاون في أوروبا CSCE، والتي وفّرت أثناء الحرب الباردة مساحة للنقاش بين أعضاء الناتو وأعضاء وارسو حول القضايا الأمنيّة، والاقتصادية، وحقوق الإنسان، حيث استمرّت المؤتمرات التي تعقد في هذا الإطار حتى 1994، حين تحوّلت المفوضيّة إلى منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE، وللناتو ما يعزّزه في هذا الشأن، فبالإضافة إلى مبادرة إسطنبول للتعاون مع دول الخليج العربية، فإنّ للحلف علاقات وطيدة مع العراق من خلال المساهمة في تدريب قوّات الجيش العراقي. من ناحية أخرى يحرص مسؤولو الحلف على إيجاد قنوات اتصال أكاديميّة مع إيران، وهو ما تمثّل في حضور العديد من الأكاديميين الإيرانيين بعض الفعاليات الأكاديمية التي عقدها حلف الناتو، بما يعني أنّ الحلف لديه تصوّر عن قرب عن السياسات الإقليمية لإيران، وهو ما يمكن أن يسهم في بناء تصوّر شامل عن رؤى الأطراف الإقليمية لأيّ هيكل أمني إقليمي مقترح، وأيضاً للحلف دور مهمّ في مكافحة القرصنة في خليج عدن وفقاً للقرارات الأمميّة في هذا الشأن، وهو ما يمنحه دوراً إقليمياً مهمّاً [86]. ومن الأفكار التي طرحت في هذا الشأن ما طرحه الكاتب الأمريكي كينيث بولاك في مجلة Foreign Affairs ومضمونه إقامة حلف دفاعي إقليمي على غرار الحلف الذى نجح في أوروبا أثناء الحرب العالمية الثانية، وقد لا يقتصر على دول مجلس التعاون والعراق وإيران، وإنّما يضمّ بعضاً من دول الجوار مثل تركيا[87]، من ناحية أخرى كانت هناك على سبيل المثال دراسات عن دور الناتو تجاه ما يسمّى الدول الفاشلة التي تنطبق معظم مؤشّراتها على الحالة اليمنية الراهنة، وخلاصتها أنه من الأفضل للناتو الحيلولة دون فشل الدول، لأنّ تكلفة تدخّل الحلف بعد فشل الدول تكون أكبر، وفي الحالة اليمنية فإن فشل اليمن معناه فشل منطقة الخليج

(86) د. أشرف كشك، الأمن الإقليمي الواقع. المستجدات، أي دور لحلف الناتو؟، محاضرة ألقيت في كليّة الدفاع بحلف الناتو، روما 2012

(87) Kenneth M. Pollack, Securing the Gulf, Foreign Affairs, July/August 2003

بأكملها، حيث تعدّ اليمن امتداداً جيواستراتيجيّاً لتلك الدول، بل إنّ دور الحلف بعد التدخّل يظلّ أمراً مهمّاً[88]. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى القرار الذي أصدره مجلس الأمن في إبريل عام 2014 بشأن ضرورة إصلاح القطاع الأمني في مناطق ما بعد الصراع، وهي مسألة مهمّة، نظراً لخبرة الناتو الممتدة في تلك المسألة في دول أوروبا الشرقية، و أفغانستان و العراق، فضلاً عن إشارة المفهوم الاستراتيجي للحلف عام 2010 إلى ذلك بالقول "تستهدف استراتيجية الناتو الجديدة إعادة استقرار أوضاع ما بعد النزاعات" [89]. من ناحية أخرى فإنّ التحوّلات العربية التي بدأت عام 2011 وما ترتّب عليها من خروج دول محورية مثل مصر من معادلة التوازن الإقليمي التقليدية، قد جعل دول الخليج العربية في حالة من الانكشاف الاستراتيجي، بما يمكن معه القول إنها تشهد فراغاً، ممّا يعدّ مناخاً مواتياً للسياسات الإيرانية التدخلية في شؤون هذه الدول. وتقدّم السياسات الإيرانية تجاه مملكة البحرين مثالاً واضحاً على ذلك، الأمر الذي يتطلّب تعزيز الشراكات الأمنيّة الدولية ومنها مع حلف الناتو، وبخاصّة في ظلّ عدم نجاح التحالفات الإقليمية لدول الخليج، حيث طرحت فكرة ضم كلٍّ من المغرب والأردن لمجلس التعاون في مايو2011، فضلاً عن الاتفاق الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون وتركيا في عام 2008 [90].

وينبغي التأكيد على أنّه من مقوّمات نجاح مثل هذا المنتدى أنه يتعيّن على حلف الناتو تطوير حوار استراتيجي، سواء مع الدول الشريكة ضمن المبادرة أو خارج المبادرة حول المصالح المشتركة، ويجب أن يكون لديه وضوح حول التحديّات الأمنية الإقليمية والدولية، ووضع آليات مرنة للتصدّي لها[91].

(88) Rolf Schwarz, Preventing State Failure: Apropsed agenda for NATO, in: Complex Operations, Nato defence college, Rome

(89) د. أشرف محمد كشك، قمة الناتو في ويلز: آليات جديدة للحفاظ على أمن الحلفاء والشركاء، صحيفة الوطن البحرينية 18 سبتمبر2014

(90) د. أشرف محمد كشك، الضرورات الاستراتيجية للتحوّل نحو حالة الاتحاد الخليجي، دراسة استراتيجية، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، يونيو2013

(91) Gulnur Aybet, The Four Satges of Nato partnership Frameworks: Rethinking regional Partnerships with the Middle East and North Africa (In Dynamic Change: rethinking nato Capabilities Operations and Partnerships) Istituto Affari Internazionali, 2013

ويجب أن يضمّ مثل ذلك الحوار إلى جانب الدبلوماسيين ورؤساء الهيئات الدفاعية، أيضاً الباحثين والدارسين لتبادل الأفكار وتطوير التعاون المستقبلي على غرار حوار المنامة السنوي الذي يعدّ إطاراً إقليمياً دولياً لبناء جسور من الفهم المشترك حول التحديّات الأمنية الإقليمية والدولية وآليات مواجهتها، فضلاً عن ضرورة سعي كلٍّ من حلف الناتو ودول الخليج أعضاء مبادرة إسطنبول لوضع تصّور حول "أجندة سياسات طموحة" من أجل تعظيم الأمن وملء الفراغ الأمني الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط، مع التنسيق بشأن المخاوف المشتركة حول طموحات إيران العسكرية التقليدية وغير التقليدية[92].

من ناحية أخرى يمكن لحلف الناتو لعب دور ما تجاه القضيّة الفلسطينية، فعلى الرغم من حرص مسؤولي الناتو دومًا على التأكيد بأنّه لا دور للحلف تجاه تلك القضية في الوقت الراهن، فلدى سؤاله عن ذلك قال الأمين العام السابق للحلف: إنّ تدخل الناتو مشروط بثلاثة أمور، **أولها:** قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، **وثانيها:** وجود تفويض واضح من مجلس الأمن، **وثالثها:** طلب الأطراف المعنيّة تدخل حلف الناتو.

وعلى الرغم من تلك الشروط فإن حلف الناتو ليس ببعيد تمامًا عن مجريات هذا الصراع الذي يعدّ مصدر التوترات في المنطقة التي تضمّ مصالح استراتيجيّة لحلف الناتو، وفي هذا السياق يشار إلى أمرين **أوّلهما:** الاتفاق الأمني الذي تمّ توقيعه بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في 2009/1/16 بشأن منع تهريب السلاح إلى قطاع غزة، حيث أشار إلى دور الناتو في ذلك الاتفاق بالقول "تعمل الولايات المتحدة مع شركائها الإقليميين وحلف الناتو لمواجهة مشكلة تهريب الأسلحة ونقلها إلى حركة حماس"، **وثانيهما:** قيام رئيس أركان قوات حلف الناتو بزيارة الأراضي الفلسطينية ولقاء الرئيس محمود عباس في 2008 لإطلاعه على الحوار المتوسطي والحديث عن آفاق للتعاون في مجال التدريب وتبادل المعلومات، وهي خطوات يمكن البناء عليها إذا ما كانت البيئة الإقليمية والدولية مواتية لتدخّل الحلف في ذلك الصراع[93].

(92) Jean Loup Samaan, Nato in The Gulf: Partnership Without acuse?, Nato defence college, Rome 2012

(93) د. أشرف كشك، حدود الدور المتوقع لحلف الناتو تجاه القضية الفلسطينية، صحيفة عمان العمانية، أغسطس 2011

**ثالثاً: معوّقات التعاون بين دول الخليج وحلف الناتو:**

**1-** مع التسليم بأهميّة دور حلف الناتو تجاه أمن دول الخليج العربية، فإنّ الاعتبارات العمليّة هي الأهمّ وليس الحديث النظري، ومن ثمّ قبل الحديث عن المستقبل فإنّ التساؤل المشروع هو: ماذا تحقّق على أرض الواقع من الشراكة الخليجية-الأطلسية؟. من ناحية أخرى فإنّ الحديث عن الثقة أمر سهل، ولكن كيف يمكن تحقيقها؟[94] فقد لوحظ على سبيل المثال تدني مؤشرات التعاون في بعض المجالات ومنها مجال التدريب والاستشارات، فبتحليل مستوى مشاركة أفراد القوات المسلحة والدبلوماسيين من دول مجلس التعاون مقارنة بالمشاركين من دول حلف الناتو والدول الأخرى الشريكة للحلف في البرامج الدراسية بكلية الدفاع بحلف الناتو بروما، برنامج التعاون الإقليمي منذ عام 2009 وحتى 2013 لوحظ الآتي: 28مشاركاً من دول مجلس التعاون، 129 من دول الحوار المتوسطي، 68 من أعضاء حلف الناتو، 1 برنامج الشراكة من أجل السلام، 3 مشاركون عالميون، 24آخرون[95].

2- من ناحية أخرى يلاحظ أنّ هناك تبايناً في مستوى التعاون بين حلف الناتو ودول الخليج أعضاء مبادرة إسطنبول، من أقصى الرفض إلى أقصى التعاون، فمن دولة الإمارات التي أصبح لديها بعثة دبلوماسية لدى الناتو في بروكسل إلى كلٍّ من السعودية وسلطنة عمان اللتين لا تزالان خارج مبادرة إسطنبول للتعاون الاستراتيجي، وذلك التباين يحدّ من فاعليّة المبادرة.

3- تعدّد الالتزامات الأمنية لدول مجلس التعاون، فمن ناحية اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية على دول مجلس التعاون الخليجي إقامة مشروع الدفاع الصاروخي على أراضيها "الدرع الصاروخي"، وفي الوقت ذاته لدى دول الخليج التزامات دفاعية ضمن الإطار الثنائي مع الدول الغربية الكبرى، فضلاً عن اعتزام دول الخليج تنفيذ

(94) من كلمة الدكتور عبد اللطيف الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أمام ندوة "الحوار الاستراتيجي الأطلسي – الخليجي"، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، 28 مايو 2013، المنامة.

(95) Jean -Loup Samaan and Roman de Stefanis,The Ties That bind? A history of Nato Academic Adnenture with Middle East, Eisenhower Paper, Nato Defence college ,Rome No 1 February 2014

مقترح الاتحاد الخليجي وما به من جوانب دفاعية، مما يعني تعدّد تلك الالتزامات التي ربما تصل أحياناً إلى حدّ التضارب.

4- البيئة العربية والإقليمية البالغة التعقيد أمام حلف الناتو، والتي تختلف بشكل جذريّ عن تلك التي أطلقت فيها مبادرة الحوار المتوسطي عام 1994 ومبادرة إسطنبول عام 2004. صحيح إنّ حلف الناتو لم يكن بعيداً عن تلك التحوّلات، وذلك من خلال التدخّل في الأزمة الليبية، إلاّ أنّ ذلك كان أمراً "ظرفياً لحظيّاً"، وهو ما أشار إليه صراحةً الأمين العام لحلف الناتو بمقال له في صحيفة الشرق الأوسط السعودية في يونيو 2011 حول حلف الناتو والربيع العربي بالقول "تمتّعنا بتفويض قويّ من مجلس الأمن ودعم واضح من دول المنطقة، وهو مزيج نادر لم نشهده في مواقف أخرى"، [96] ومن ثمّ فإن البيئة الراهنة سواء في دول الخليج العربية أو السياق الإقليمي ربما أتاحت فرصاً للناتو لتعزيز سياساته الإقليمية، ولكنّها في الوقت ذاته أوجدت تحديات يتعيّن أخذها في الاعتبار.

5- مسألة الضمانات الأمنيّة ستظلّ إحدى القضايا التي تثير الجدل - ضمن العلاقات الخليجية الأطلسية والتي تصطدم بالمادة الخامسة من الميثاق المنشئ للحلف - ممّا يتطلّب ربّما إعادة النظر في طبيعة وشكل وهدف التعاون لتعظيم الفائدة للطرفين، فضلاً عن استراتيجية الحلف الدفاعية الجديدة التي أعلنها في قمة شيكاغو 2012 ومضمونها تبنّي الحلف مفهوم الدفاع الذكيّ وهو "تحديد الأولويات والاعتماد على حلول متعدّدة الأطراف للأزمات بدلاً من الحلول أحادية الجانب، من أجل ترشيد النفقات واقتسام الأعباء بين أعضاء الحلف". ولا شكّ أنّ ذلك التوجّه الجديد للحلف من شأنه أن يحدّ من دوره تجاه الأزمات الإقليمية والدولية، فعلى الرغم من أنّ أمن منطقة الخليج العربي يكتسب أهميّة استراتيجية لدى حلف الناتو، إلاّ أنّ دور الحلف تجاه حفظ ذلك الأمن – وفقاً لما يؤكّده بعض الباحثين الأكاديميين من الحلف - يظلّ مرتبطاً بتحوّلات وقدرات الحلف، حيث لا بدّ من تقاسم الأعباء بين الحلف وشركائه الإقليميّين، لأنّه لا توجد قوّة يمكنها الاضطلاع بكل شيء في العالم، ولا يوجد ضمان لتدخّل الناتو في الأزمات كافة مستقبلاً، فضلاً عن أهميّة المرجعيّة الشرعيّة لأيّ

(96) أأندريس فوج راسموسن، الناتو والربيع العربي، صحيفة الشرق الأوسط، 3 يونيو 2011.

تدخّل للحلف، من ناحية أخرى فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية لن تخفّف وجودها في الخليج بما يتيح دوراً أكبر لحلف الناتو[97].

6- تنامي العلاقات الأطلسية الإسرائيلية، فعلى الرغم من أنّ إسرائيل ليست عضواً في حلف الناتو، فإنّ السنوات الأخيرة قد شهدت تنامياً ملحوظاً للعلاقات بين الجانبين، ومن ذلك مؤشّران، **أوّلهما:** موافقة حلف الناتو عام 2009 على مشاركة إسرائيل - بناءً علي طلبها- في عمليات المسعي النشط التي يقوم بها الحلف في البحر المتوسط، بما يعنيه ذلك من أنّ الدول التي ستكون في حالة عداء مع إسرائيل ربما تواجه حلف الناتو[98] **وثانيهما:** عقد المؤتمر السنوي للجنة الخدمات الطبية العسكرية بالحلف في إسرائيل – وللمرة الأولى- لمدة خمسة أيّام عام 2012، حيث تناول المؤتمر- الذي يعقد لأوّل مرة خارج أوروبا في دولة ليست عضوًا في حلف الناتو- آليّات التعاون الدوليّ بين دول حلف الناتو وشركائهم، في مجال مساعدة الجرحى خلال المعارك والكوارث والمهام الإنسانية[99].

(97) مناقشات ندوة الحوار الاستراتيجي-الأطلسي الخليجي، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، المنامة مايو 2013، مرجع سابق.

(98) د. أشرف محمد كشك، السياسات الجديدة لحلف الناتو ودلالاتها الإقليمية، صحيفة عمان العمانية، يناير 2011.

(99) الخبر منشور على موقع مفكرة الإسلام 28 مايو 2012

**رابعاً: ملاحظات ختامية:**

**1**- إنّ علاقة حلف الناتو بدول الخليج العربية تؤكد بما لا يدع للشك مجالاً على التداخل بين الأمن الإقليمي والأمن العالمي، بما يعني أنّ تطوير دول الخليج العربيّة لأيّ استراتيجيّات دفاعية مستقبلية يتعيّن أن يتكامل مع الاستراتيجيات الدولية ولا يتقاطع معها[100].

2- مما لا شكّ فيه دور حلف الناتو خارج أراضيه سوف يستمر، حيث إنه منذ عام 1991 وحتى الآن، قام الحلف بعمليات كثيرة من هذا النوع في أفغانستان وخليج عدن والعراق والصومال والسودان وكوسوفو ومقدونيا وليبيا، فضلاً عن مهمات أخرى عبر المتوسط مما يعني تزايد ذلك الدور.

ومن ثم فإن ما يثار بشأن احتمال وجود تأثير سلبي للأزمة المالية التي يواجهها أعضاء الناتو على الاضطلاع بمهامه الخارجية دفاعاً عن مصالحه ليست دقيقة، حيث تشير كافة المؤشرات الصادرة خلال عام 2014 إلى أن الانفاق على الدفاع في تزايد في كل من استونيا ولاتفيا وليتوانيا ولوكسمبورج، والنرويج، والمملكة المتحدة، وعلى الرغم من إعلان كل من فرنسا وألمانيا عن إجراء تخفيضات في ميزانيات الدفاع في عام 2013 إلّا أنّ تلك النسبة وصلت إلى أقل من 1% عن مستويات عام 2012. من ناحية أخرى فقد كررت وزيرة الدفاع الفرنسية -غير مرّة- أهمية دور الجيش لبلورة الاستراتيجية الفرنسية واستعداد فرنسا للدفاع عن مصالحها في إفريقيا والخليج العربي والمحيط الهندي. ومن جانبها أعلنت الحكومة الألمانية اعتزامها زيادة عدد القوات الألمانية المشاركة في عمليات حفظ السلام في الصومال ومناطق أخرى في إفريقيا، فضلاً عن تكرار الأمين العام للحلف أندريس فوج راسموسن تقديم الحلف الدعم لتحقيق السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، إذا طلب من الحلف ذلك كجزء من معاهدة سلام في المستقبل بين الجانبين. ويعني ما سبق أن أعضاء الحلف يظهرون استعداداً واضحاً لترتيب أولويات الموارد والإنفاق بشأن عمليات الناتو الخارجية وتقدم الأزمة الليبية ومالي نموذجين واضحين على ذلك[101].

3- في ظلّ مبدأ الاحتياج الاستراتيجي المتبادل فإنّ استمرار التحديّات الأمنيّة المشتركة

(100) د. أشرف محمد كشك، على خلفية حوار المنامة، الأمن الإقليمي الخليجي وأمن العالم، منشور على موقع مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، فبراير 2013

(101) عشرون عاماً على أول مهمة قتالية لحلف الناتو، تحليل منشور في صحيفة الخليج البحرينية، مارس 2014

ومنهـا: الأمـن البحـري، الانتشـار النـووي، الدولـة الفاشـلة، فضـلاً عـن مبـدأ تقاسـم الأعبـاء، جميعهـا تحديـات تتطلّـب تطويـر مبـادرة إسـطنبول، سـواء مـن حيـث المضامـين أو آليـات العمـل، حيـث إنّ هنـاك قضايـا يتعـيّن أن تكـون ضمـن اهتـمام الحلـف مـن خـلال تفهّـم وجهـة النظـر الخليجيـة بشـأنها، ومنهـا البرنامـج النـووي الإيـراني وتأثـيره عـلى معادلـة التـوازن الاسـتراتيجي في الخليـج العـربي [102].

4- يظـلّ التسـاؤل الرئيـسي الـذي يهيمـن عـلى اللقـاءات الأكاديميـة بـين مسـؤولي الحلـف ودول مجلـس التعـاون هـو: هـل لـدى حلـف الناتـو رؤيـة اسـتراتيجية عمليّـة لأمـن منطقة الخليـج العـربي تتـوازى وأهميّـة تلـك المنطقـة؟ أم أنّ هـذه الرؤيـة هـي جـزء ضمـن تصـوّر أكـبر لحلـف الناتـو في ظـلّ سـعيه للاضطـلاع بـدور أمنـي عالمـي؟ وبغـضّ النظـر عـن تبايـن تلـك الـرؤى فـإنّ المفاهيـم والمصطلحـات ليسـت كافيـة لتحقيـق الأمـن في منطقـة الخليـج العـربي الـذي يعـدّ في الوقـت ذاتـه أمـن حلـف الناتـو، إنّمـا الشراكـة الحقيقيّـة هـي التـي تُبنـى عـلى التـزام حقيقـيّ مـن طرفيهـا.

5- ضرورة أن تكـون الشراكـة تبادليّـة، وليسـت مـن اتجـاه واحـد فقـط، بمعنـى أنّـه لا يتعيّن أن يظـلّ التسـاؤل المطـروح مـن جانـب دول الخليـج: مـاذا قـدّم لنـا حلـف الناتـو؟ أيضـاً لا يتعـيّن أن تكـون رؤيـة الحلـف لـدول الخليـج كممـوّل مـالي فقـط لعمليّاتـه العسـكرية في ظـل مـا أعلنـه مـن "خطـط للدفـاع الـذكيّ".

6- لايـزال الـرأي العـام الخليجـي في حاجـة للمزيـد مـن المعرفـة بشـأن سياسـات حلـف الناتـو، حيـث لا يجـب أن يقتـصر ذلـك عـلى الأفـراد العسـكريين والمدنيّـين الذيـن تتـاح لهـم الفرصـة لزيـارة مقـرّ الحلـف ومؤسسـاته التعليميـة، وإنّمـا يتعـيّن أن تتـاح مطبوعـات الحلـف وأنشـطته السـنوية باللغـة العربيـة في المكتبـات العربيـة التـي تفتقـر لمثـل هـذه المؤلّفـات، حتـى يمكـن إيجـاد المزيـد مـن الوعـي بتلـك السياسـات.

(102) تحليل بعنوان منظور جديد للشراكة الأطلسية الخليجية، مجلة حلف الناتو، مارس 2013 على الرابط التالي:
http://www.nato.int/docu/review/2012/Arab-Spring/NATO-Gulf-Strategic-Dialogue/AR/index.htm

# الفصل الثالث

متطلّبات الدور الأوروبي تجاه أمن الخليج العربي

## مقدّمة

مع التسليم بأنّ هناك تحوّلات استراتيجية في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط عموماً، ومن ثمّ منطقة الخليج العربي، فإنه من بين الخيارات المتاحة لدول مجلس التعاون هي تفعيل مسارات التحالف الدولية الأخرى، في ظلّ أمرين ،**الأول:** صعوبة تحقيق مفهوم الأمن الذاتي لدول المجلس بسبب التباينات في الرؤى حول التهديدات الإقليمية وآليات مواجهتها، ناهيك عن استمرار الفجوة الجيوبولوتيكية مع الأطراف الإقليمية، **والثاني:** عدم فاعليّة كلّ من البعد العربي والتحالفات الإقليمية، سواء الحوار الاستراتيجي مع تركيا أو فكرة ضم كلّ من المغرب والأردن لمجلس التعاون، و من ثمّ فإنّ خيار التحالفات الدولية سوف يبقى هو المتاح لتلك الدول، إلّا أنّ التساؤل الرئيسي الذي يثار لدى دول المجلس هو: هل سيلبي هؤلاء الحلفاء احتياجاتها الأمنية والدفاعية المطلوبة، بمعنى آخر هل لدى هؤلاء الحلفاء القدرة على ممارسة مفهوم "الردع" و "حسم الأزمات" التي ربما تواجهها دول مجلس التعاون؟ وما هي القيود على ذلك؟ وانطلاقاً من هذا، فإنه من بين الخيارات المتاحة لدول مجلس التعاون هو تفعيل دور الاتحاد الأوروبي تجاه أمن الخليج العربي، في ظلّ ثلاثة معطيات، **الأول:** أنّ الاتحاد الأوروبي هو التجمّع الدولي الوحيد الذي لديه إطار عمل جماعي مع دول مجلس التعاون من خلال اتفاقية التعاون بين الجانبين الموقّعة عام 1988، وذلك على العكس من الطبيعة الثنائية لمبادرة إسطنبول بين حلف الناتو ودول الخليج عام 2004، (1+28)، فضلاً عن توقيع الولايات المتحدة اتفاقيات تجارة حرّة ثنائية مع بعض دول مجلس التعاون، **والثاني:** أنّ دول مجلس التعاون لديها بالفعل علاقات متنوعة مع الاتحاد الأوروبي على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية، بما يعني أنّ تلك الشراكة تؤسس على مبدأ "الاحتياج الاستراتيجي المتبادل"، **والثالث:** الصورة الذهنية الإيجابية عن السياسات الأوروبية والمغايرة لصورة الولايات المتحدة لدى شعوب المنطقة.

**وانطلاقاً ممّا سبق يستهدف هذا الفصل الإجابة على تساؤلات ثلاثة وهي:**

1- ما المزايا الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية؟

2- ما هو الدور المتوقع من الاتحاد الأوروبي تجاه أمن الخليج العربي؟ بمعنى آخر ما هي القيمة المضافة التي يمكن أن يقدّمها الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن؟

3- ما هي معوّقات الدور الأوروبي تجاه أمن الخليج العربي، ودور كلّ من الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون في التغلب عليها؟

**مقدّمة حول أسس وتطوّر العلاقات الخليجية الأوروبية:**

ممّا لا شكّ فيه أنّ العلاقات الدولية تبنى على مصالح، سواء كانت تلك المصالح جوهرية أو هامشية، وبالنسبة للاتحاد الأوروبي فإنّ مصالحه في منطقة الخليج العربي تتمثّل في ثلاثة أمور، **أولها:** استمرار الحصول على الطاقة وبأسعار معقولة، فضلاً عن التبادل التجاري، **وثانيها:** صفقات التسلّح والاتفاقيات الأمنية الثنائية، **وثالثها:** لعب دور إقليمي في تلك المنطقة الاستراتيجية من العالم.

بينما تتمثّل مصالح دول مجلس التعاون في ثلاثة أمور، **أولها:** اعتبار أوروبا سوقاً تقليدية للطاقة، **وثانيها:** اعتبارها مصدراً للسلاح والتكنولوجيا، **وثالثها:** أنّ الاتحاد الأوروبي قوّة مهمّة، يمكنها الاضطلاع بدور ما ضمن معادلة الأمن والاستقرار الإقليمي ليس فقط في منطقة الخليج العربي، بل والشرق الأوسط بأكمله[103].

ويلاحظ أنّ هناك تطابقاً في أهداف الجانبين، وانطلاقاً من تلك المصالح فقد شهدت العلاقات بين الجانبين تطوّراً ملحوظاً خلال العقود الماضية، ولا تعدّ العلاقات بالأمر الجديد ابتداءً بوجود البرتغاليين في بداية القرن الخامس عشر، ومروراً ببريطانيا في القرن الثامن عش، ووصولاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن، وربّما تزداد أهمية العلاقات الخليجية الأوروبية الآن، وبخاصة في ظل التوجهات الجديدة

(103) عبد الجليل زيد المرهون، الدور الأوروبي في الخليج من منظور استراتيجي، موقع الجزيرة نت، سبتمبر 2010

للسياسة الدفاعية الأمريكية، والتي تتجه نحو آسيا، بما قد يخلق فراغاً في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.

والجدير بالذكر أنّه لم يكن هناك دور فعّال للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الخليج العربي حتى عام 1990 تاريخ الغزو العراقي لدولة الكويت، وعلى الرغم من صدور مواقف جماعية من الاتحاد الأوروبي بشأن إدانة الغزو والتأكيد على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فقد ظهرت تباينات في الرؤى حول فكرة الحرب ذاتها، إذ عارضت كلٌّ من ألمانيا وفرنسا وبلجيكا استخدام القوة العسكرية لتحرير الكويت، بينما أيّدت كلٌّ من بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا استخدام القوّة العسكرية ضدّ النظام العراقي السابق[104]، وربمّا يعكس ذلك طبيعة النظام الدولي آنذاك الذي كان أحاديّ القوة.

وفي نوفمبر عام 1995 حرصت المجموعة الأوروبية على عقد مؤتمر برشلونة للمشاركة والتعاون الأوروبي المتوسطي في محاولة أوروبية لمواجهة الهيمنة الأمريكية على ذلك النظام الدولي، ورغبة الدول الأوروبية في تجنب التهميش في النظام العالمي الجديد، والجدير بالذكر أنّ الدول الأوروبية فصلت تلك المشاركة عن عملية السلام حتى تضمن لها النجاح.[105]

- من ناحية أخرى فقد عكست أزمة الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، حدود الدور الأوروبي تجاه قضايا الشرق الأوسط، عموماً وتجاه منطقة الخليج العربي على نحو خاص، حيث عارضت كلٌّ من فرنسا وألمانيا وبلجيكا ولوكسمبرج الحرب، بينما أيدتها كلٌّ من بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا ودول شرق أوروبا، وفي مقدّمتها بولندا، الأمر الذي حدا بالولايات المتحدة إلى إطلاق مصطلح "أوروبا القديمة وأوروبا الحديثة"، بالإضافة إلى أنّ الولايات المتحدة لطالما اتهمت الدول الأوروبية" بأنها "الراكب المجاني"، في إشارة إلى تحمّل الولايات المتحدة أعباء الدفاع عن المصالح الأوروبية، في مناطق عديدة في العالم، دون أن تشاركها الدول الأوروبية التكاليف، إلّا أنه بعد انتهاء الغزو

(104) عفراء أحمد البابطين، العلاقات الخليجية الأوروبية في مجال الأمن الإقليمي في منطقة الخليج، مجلة آراء حول الخليج، العدد 52 عام 2009، مركز الخليج للأبحاث.
(105) د. جمعة بن علي بن جمعة، الأمن العربي في عالم متغيرّ، مكتبة مدبولي، مصر 2010

الأمريـكي للعـراق انتهـى ذلـك التبايـن في الآراء، وتمثّـل ذلـك في اجتـماع وزراء خارجيـة دول الاتحـاد الأوروبي في مايـو2003 في اليونـان، الـذي تضمّـن التأكيـد عـلى ضرورة إعـمار العـراق، مـن أجـل تحقيـق الاسـتقرار ونبـذ العنـف والعمليّـات الإرهابيـة.

**أولاً: المزايا الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي مقارنة بالولايات المتحدة:**

1- تكمـن الميـزة الكـبرى للسياسـات الأوروبيـة مقارنـة بمثيلتهـا الأمريكيـة في أنهـا سياسـات جماعيـة، حيـث إنّ مجلـس التعـاون هـو التجمّـع العـربي الوحيـد الـذي يرتبط معـه الاتحاد الأوروبي باتفاقيـة إطاريـة منـذ عـام 1988، وذلـك مقارنـة بالولايـات المتحـدة الأمريكيـة التـي تعتمـد عـلى آليـة التعـاون الثنـائي، بشـكل منفـرد مـن خـلال توقيـع عـدّة اتفاقيـات للتجـارة الحـرّة مـع بعـض دول المجلـس، وربّمـا تتيـح تلـك الصيغـة الجماعيـة لـدول المجلـس حريـة الحركـة والتحلـل مـن القيـود التـي قـد تفرضهـا الاتفاقيـات الثنائيـة.[106] وإن لم يكـن ذلـك الحـال عـلى المسـتوى السـياسي مـن جانـب الاتحـاد الأوروبي، لإعطـاء قـدر مـن المرونـة لـدول الاتحـاد في سياسـتها الخارجيـة. ويعـدّ عـام 2004 تاريخـاً مهـمّاً بالنسـبة للاتحـاد الأوروبي، حيـث تـمّ توسـيع عضويـة الاتحـاد لتشـمل 25 عضـواً، كـما يعـدّ تاريخـاً مهـمّاً في الوقـت ذاتـه للعلاقـات الخليجيـة الأوروبيـة، حيـث تـمّ افتتـاح مكتـب تمثيـلي للمفوضيـة الأوروبيـة في المملكـة العربيـة السـعودية في بدايـة العـام ذاتـه.[107]

وعـلى الرغـم مـن أنّ وجـود الـدول الأوروبيـة ضمـن حلـف الناتـو يمثّـل بديـلاً آخـر لـدول مجلـس التعـاون بشـأن التعـاون مـع تلـك الـدول، فإنّـه ربّمـا يمثّـل قيـداً أيضـاً، حيـث لوحـظ وجـود موقـف أوروبي واحـد في بعـض الأزمـات، سـواء داخـل الاتحـاد الأوروبي أو داخـل حلـف الناتـو، ومـن ذلـك الأزمـة العراقيـة عـام 2003، فخـلال اجتـماع وزراء دول حلـف الناتـو في بروكسـل في 17 فبرايـر 2003، لبحـث مسـألة تأمـين الدعـم العسـكري لتركيـا في حـال شـنّ الحـرب عـلى العـراق، فقـد أعلنـت كلّ مـن فرنسـا وألمانيـا وبلجيـكا رفضهـا اسـتخدام الحلـف في مسـاعدة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في حربهـا عـلى العـراق،

(106) أشرف كشك، الخليج والمحيط الدولي، البحث عن استراتيجية موحدة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مصر، عدد يناير 2011

(107) عفراء أحمد البابطين، مرجع سابق

حيث كانت ترغب الولايات المتحدة في مشاركة الحلف في تلك الحرب استناداً إلى المادة الرابعة من ميثاق الحلف حول التشاور، تلك المواقف دفعت وزير الخارجية الأمريكي آنذاك كولن باول للتحذير من انفراط عقد الحلف، حيث إنه لم يعد قادراً على القيام بالتزاماته.[108]. وتجدر الإشارة إلى أنّ مبادرة إسطنبول للتعاون الاستراتيجي التي أطلقها حلف الناتو عام 2004 مع دول مجلس التعاون، وانضمّت إليها أربع دول خليجية هي: الكويت وقطر والبحرين والإمارات عام 2005، جاءت في أعقاب إنشاء مكتب تمثيلي للمفوضية الأوروبية في المملكة العربية السعودية بداية عام 2004.

2- من ناحية ثانية، فإنه من الناحية الجغرافية يختلف الموقع الأوروبي عن نظيره الأمريكي، فلا يفصل أوروبا عن الشرق الأوسط سوى البحر المتوسط وتركيا، من ناحية أخرى، فإنّ مضيق جبل طارق والذي يعد أقرب نقطة بين شمال إفريقيا وإسبانيا يبلغ عرضه حوالي 16 كم فقط، بالإضافة إلى طرق المواصلات الممتدّة من سوريا وتركيا إلى جنوب أوروبا، بما يعني أنّ أهمية الخليج ضمن الاهتمام الأوروبي بمنطقة الشرق الأوسط عموماً، تحتل المرتبة الثانية مباشرة بعد اهتمام الدول الأوروبية بأمنها[109]

3- بتحليل تجربة الاتحاد الأوروبي، يلاحظ أنّها تتضمّن الكثير من الدروس المستفادة، ومن ثمّ فإنّ دول مجلس التعاون في سبيل تحوّلها من حالة التعاون إلى حالة الاتحاد يمكنها الاستفادة من تلك التجربة من حيث إقامة مؤسسات مشتركة مثل العملة الموحّدة، صحيح إنّ تلك التجربة تواجه تحديات، إلّا أنّ المشكلة قد تكمن في التطبيق وليس المبادئ.

4- على الرغم من تعدّد جوانب التعاون بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون، فإنّ الجانب الأكبر منها يتمثّل في "الأمن الصلب"، وهو التعاون الدفاعي، بينما لا ينحصر التعاون بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي في المجال الدفاعي، بل الأمن بمفهومه الشامل مع إيلاء قدر كبير لمفهوم "الأمن الناعم"، حيث يمتد التعاون

(108) د. حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية الأوروبية والأمنية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول 2009

(109) جمعة بن علي بن جمعة، الأمن العربي في عالم متغيّر، مرجع سابق

بين الجانبين لمجالات أخرى مهمّة لدول المجلس ومنها التعليم، ففي البيان الوزاري المشترك بين الجانبين في مايو عام 2007 تضمن "ضرورة إيجاد سبل عملية للارتقاء بمستوى التعاون في مجال التعليم العالي"، ومن ذلك نجد أنّ الدول الأوروبية تقوم بتطبيق اللامركزية في العملية التعليمية، ويمكن لدول مجلس التعاون الاستفادة منها،[110] وخلال الاجتماع الذي عقد بين الجانبين في مسقط نهاية عام 2009 كان هناك اتفاق بينهما على توسيع وتعميق العلاقات خارج نطاق التجارة.

5- كان للاتحاد الأوروبي دورٌ مهمٌّ تجاه قضايا الأمن الإقليمي، ومنها الملف النووي الإيراني، ومن ذلك اتفاق الترويكا بين إيران والدول الأوروبية عام 2005، الذي تمّ في فرنسا بين الجانبين، ومن بنود هذا الاتفاق ( تعهّد أوروبي بتعاون اقتصادي سياسي وأمني وتكنولوجي، بما فيه التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية مع إيران) العمل الأوروبي مع الولايات المتحدة على منع إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن والحيلولة دون فرض عقوبات اقتصادية على إيران، فضلاً عن الاتفاق المؤقّت بين إيران ومجموعة ال 5+1 الموقّع في نوفمبر 2013 والذي لعبت فيه الدول الأوروبية دوراً محورياً.

6- الثقل الذي يتمتّع به الاتحاد الأوروبي حيث يضمّ 28 دولة تعداد سكانها 500 مليون نسمة، وناتجهم الإجمالي يمثّل خمس الإنتاج المحلي الإجمالي العالمي، حيث بلغ نحو 13 تريليون دولار عام 2012، كما يعدّ النموذج الأبرز في الاندماج والتعاون متعدّد الأطراف [111]

(110) مايكل بارو، كريستيان كوخ، تعزيز أواصر التعاون بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي على صعيد التعليم، تقدير موقف ،مركز الخليج للأبحاث عام 2009

(111) ندوة حول "كيفية بناء شراكة قابلة للاستمرار بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي"، مدرسة لندن للاقتصاد، صحيفة أخبار الخليج البحرينية 8 فبراير 2014

**ثانياً: الدور المتوقّع من الاتحاد الأوروبي تجاه أمن الخليج العربي**

**- ركائز هذا الدور**

**- على المستوى الاقتصادي:**

انطلاقاً ممّا سبق، فإنّه من المفيد لكل من دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي الحرص على تفعيل العلاقات الثنائية بينهما، انطلاقاً من أسس عديدة منها الطاقة، والتي تمثّل أحد المجالات المحورية للتعاون بين الجانبين، حيث تؤمن دول مجلس التعاون ما نسبته 25% من احتياجاتها من الطاقة، كما تصدّر قطر إلى أوروبا الغاز المسال بقيمة 31.44 بليون متر مكعب، مقسمة على بريطانيا بنسبة 14.77 بليون متر مكعّب، وإيطاليا بنسبة 6.57 بليون متر مكعّب، وتكتسب قضية أمن الطاقة أهمية كبرى بالنسبة للاتحاد الأوروبي، حيث قام الاتحاد بدمج تلك القضية ضمن قضايا السياسة الخارجية عام 2006، نظراً لأهميتها الاستراتيجية، من ناحية ثانية تعد منطقة الخليج البديل المتاح أمام أوروبا لتقليل اعتمادها على الغاز الروسي، وتشير الإحصاءات إلى أنّ قطر تستحوذ على ربع صادرات الغاز الطبيعي المسال، على مستوى العالم، بما يعادل 77 مليون طن سنوياً، وبوجه عام تحتوي دول الخليج العربي على 56% من الاحتياطي النفطي العالمي، و 40% من المخزون العالمي للغاز، بما يؤكّد حتمية التدفّق الطبيعي لتلك السلعة الاستراتيجية دون معوّقات، وربما ذلك يبدو أكثر إلحاحاً بالنسبة للدول الأوروبية، في ظلّ ظهور بوادر حرب باردة جديدة على خلفية الأزمة الأوكرانية وتهديد روسيا، بوقف نقل الغاز لأوروبا عبر الأراضي الأوكرانية.

- من ناحية ثانية فإنّ الإمكانات الاقتصادية لدول مجلس التعاون تمنحها ثقلاً سياسياً مؤثراً، وفقاً لتقرير أصدرته غرفة التجارة بمملكة البحرين في يناير 2012، أشار إلى أنّ دول المجلس تعدّ كتلة اقتصادية قوية، حيث بلغ ناتجها المحلي الإجمالي عام 2011 حوالي 1,4 تريليون دولار، بزيادة نسبتها 29% مقارنة بالعام 2010، وبنسبة نمو حقيقي قدره 7,8%، بما يعني أنّ حجم الاقتصاد الخليجي يمثّل أكثر من نصف الاقتصاد العربي ككل، كما تمتلك دول مجلس التعاون نحو تريليوني دولار من الاستثمارات

الخارجيـة، تشـمل موجـودات صناديـق الـثروة السـيادية، كـما تمثّـل تلـك الـدول سـوقاً موحّـدة، قوامهـا 40 مليـون شـخص، كـما أنّ مجلـس التعـاون يعـدّ هـو المنظمـة الإقليميـة الفرعيّـة الوحيـدة التـي اسـتطاعت الاسـتمرار في منطقـة الـشرق الأوسـط، رغـم التحديّـات التـي واجهتهـا، فضـلاً عـن تحقيـق المجلـس عـدداً مـن المشروعـات التكامليـة، وفي عـام 2012 أصبـح الاقتصـاد الخليجـي يمثّـل الثـاني عـشر عالميـاً، بناتـج محـلي قـدره 1,6 تريليـون دولار، فضـلاً عـن إسـهام رؤوس أمـوال دول مجلـس التعـاون في التخفيـف مـن حـدّة الأزمـة الماليـة، التـي شـهدتها الـدول الأوروبيـة عامـي 2009 و2010 حتـى أنّ نحـو ثلـث تمويـل الطـوارئ للبنـوك الأوروبيـة كان يـأتي مـن منطقـة الخليـج العـربي، ومـن ثـمّ فـإنّ إتمـام تلـك الشراكـة يعـدّ أكـثر إلحاحـاً، بالنسـبة للجانـب الأوروبي، حيـث قـد يخـسر موقعـه التجـاري المتميـز مـع الـدول الخليجيـة، خاصّـة وأنّ لتلـك الـدول خيـارات أخـرى، منهـا الاتجـاه شرقـاً نحـو آسـيا والأسـواق الناشـئة.

- مـن ثالثـة فقـد بلـغ حجـم التبـادل التجـاري بـين الاتحـاد الأوروبي ودول مجلـس التعـاون حـوالي 145 مليـار يـورو عـام 2013عـلى حـد تصريـح كاثريـن أشـتون نائـب رئيـس المفوضيـة ومنسـقة السياسـة الخارجيـة بالاتحـاد الأوروبي [112]، بمـا يمثّـل 23,3 % مـن قيمـة تجـارة دول مجلـس التعـاون مـع العـالم، والتـي تصـل إلى 450 بليـون دولار، وتمثّـل السـلع والبضائـع المصنّعـة أهـمّ الصـادرات الأوروبيـة لـدول مجلـس التعـاون بنسـبة 83% مـن إجـمالي الصـادرات، بينـما تتمثّـل الـواردات الأوروبيـة مـن دول الخليـج في الـواردات النفطيـة، والتـي تمثّـل 82% مـن تلـك الـواردات، وعـلى الرغـم مـن أهميّـة دور النفـط في تعزيـز العلاقـات السياسـية والاقتصاديـة بـين الجانبـين، فقـد عـزّز ارتفـاع مسـتويات المعيشـة ونمـوّ الطلـب عـلى السـلع الأساسـية والكماليـة في بلـدان الخليـج العلاقـات التجاريـة بـين الـدول الأوروبيـة الأساسـية مثـل بريطانيـا وألمانيـا وفرنسـا وإيطاليـا وإسـبانيا. مـن ناحيـة أخـرى كانـت الأسـواق الأوروبيـة إحـدى الوجهـات الأساسـية للأمـوال الخليجيـة، سـواء كانـت أسـهم حقـوق ملكيـة أو سـندات، فضـلاً عـن أنّ الصناديـق الخليجيـة، وظّفـت أمـوالاً مهمّـة في شـكل اسـتثمارات مبـاشرة في العديـد

(112) أنظر التصريح في الصحف الإماراتية على الرابط التالي:
http://www.skynewsarabia.com/web/article/315992145/

مـن القطاعـات في الـدول الأوروبية[113].الجديـر بالذكـر أنّ حجـم الصناديـق السـيادية الخليجيـة بلـغ عـام 2012 حـوالي 1,749.30[114].

مـن ناحيـة أخـرى تشـير بعـض المصـادر إلى أنّ إجـمالي قيمـة الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشرة التـي خرجـت مـن الاتحـاد الأوروبي إلى دول مجلـس التعـاون حتـى نهايـة عـام 2011 قـد بلغـت حـوالي 63,2مليـار يـورو، بينـما بلغـت قيمـة التدفقـات الاسـتثمارية مـن دول مجلـس التعـاون للاتحـاد الأوروبي نهايـة الفـترة ذاتهـا حـوالي 49,2 مليـار يـورو [115].

**ويوضّـح الجـدول التـالي التبـادل التجـاري بـين دول مجلـس التعـاون والاتحـاد الأوروبي (بالمليـون يـورو)**

مصدر الجدول: المفوضية الأوروبية على الرابط التالي:

| | الواردات | الصادرات | المجموع |
|---|---|---|---|
| **2008** | 37,545 | 69,922 | 107,467 |
| **2009** | 22,762 | 57,631 | 80,393 |
| **2010** | 35,074 | 65,358 | 100,432 |
| **2011** | 57,417 | 72,910 | 130,327 |
| **2012** | 61,035 | 83,537 | 144,572 |

http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113482.pdf

(113) عامر ذياب التميمي، العلاقات الاقتصادية الخليجية وضرورات الالتزام بمبادئ التعامل بالمثل، 26 ديسمبر 2013 على الرابط التالي:
http://www.sauress.com/alhayat/585940

(114) Source: http://www.swfinstitute.org/wp-content/uploads/2012/04/SWF-asset-allocation-2012sample_1.pdf

(115) تصريح جمعة محمد الكيت، مسؤول شؤون التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد الإماراتية، على الرابط التالي:
http://alroeya.ae/2013101083/10/11//%D8%A5%D986%%D8%AC%D8%A725%

**على المستوى السياسي:**

- مع التسليم بوجود علاقات ثنائية متميزة بين دول الخليج والاتحاد الأوروبي فإنّ التطوّر الأهمّ يتمثّل في قرار مجلس الاتحاد الأوروبي في الدورة العشرين التي عقدت في لوكسمبورج في يونيو 2010، والذي تضمّن إقرار برنامج العمل المشترك للفترة (2010 - 2013)، فضلاً عن صدور تقرير مستقبل العلاقات الأوروبية – الخليجية»، وتبنّى هذا التقرير بدء حوار استراتيجي عاجل مع دول الخليج حول القضايا المهمّة، خصوصا في منطقة الشرق الأوسط، وتشجيع العلاقات الثنائية بين الجانبين، ورسم هذا التقرير بما يمكن تسميته "خارطة طريق" للتعاون الاستراتيجي بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج تقوم على ما أسماه التقرير "مشروع الجسر" للدبلوماسية العامة بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج، وقد تلى ذلك عدّة زيارات مهمّة منها زيارة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في نهاية شهر يناير 2012، إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي في بروكسل، والتي اعتبرت خطوة مهمّة لتوثيق العلاقات الخليجية – الأوروبية، ثمّ الاجتماع المشترك الحادي والعشرون لوزراء الخارجية بدول مجلس التعاون الخليجي ونظرائهم من الاتحاد الأوروبي، والذي عقد في أبوظبي في أبريل 2012 والذي عكس تفهّماً أوروبياً لقضايا دول الخليج العربية، وعلى الرغم من أهمية ذلك التعاون فإنّ الانتقاد الأساسي الموجّه له هو ارتباطه بمدى زمني محدّد وسوف ينتهي، بما يعني الحاجة لإعادة التفكير من أجل بناء علاقات على أسس جديدة، وبخاصّة في ظل ضعف التواصل بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون، إلّا أنّ هناك عاملين قد دفعا نحو إعادة تفعيل تلك العلاقات، **الأول** :توقّف المفاوضات حول اتفاقية التجارة عام 2008، **والثاني**: التحوّلات العربية والتي أفرزت أرضية مشتركة للحوار بين الجانبين [116]، فضلًا عن كثافة الزيارات الرسمية الثنائية ومن ذلك، جولة كاثرين أشتون نائبة رئيس المفوضية ومنسقة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي لبعض دول مجلس التعاون في يناير 2014، حيث شملت تلك الجولة كلّاً من الكويت والمملكة العربية السعودية وعمان وقطر، وأكّدت خلال تلك الجولة على أنّ "مجلس التعاون شريك تتزايد أهميته"[117]، فضلًا عن عقد الدورة العشرين

(116) تحليل حول مستقبل الشراكة الخليجية-الأوروبية بعد الثورات، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، مايو 2013

(117) أنظر تفاصيل الزيارة على الرابط التالي:=

مـن الحـوار السـياسي بـين دول مجلـس التعـاون والاتحـاد الأوروبي في دولـة الكويـت خـلال شـهر إبريـل 2014، حيـث تـمّ خـلال ذلـك الاجتـماع طـرح عـدّة قضايـا إقليميـة ودوليـة للنقـاش، ومنهـا القرصنـة والإرهـاب والتحـوّلات في مـصر، بالإضافـة إلى تطـوّرات المفاوضـات النوويـة بـين إيـران ومجموعـة ال 5+1، وكذلـك التطـوّرات في كلّ مـن سـوريا واليمـن والعـراق. وفي هـذا السـياق قالـت أمـل الحمـد سـفيرة مجلـس التعـاون لـدى الاتحـاد الأوروبي "نحـن حريصـون عـلى الاسـتماع لشركائنـا في الاتحـاد الأوروبي بهـدف تعزيـز تلـك العلاقـة لوضعهـا عـلى المسـار الصحيـح"[118].

- مـن ناحيـة أخـرى توجـد لجنـة للتعـاون المشـترك بـين الجانبـين، حيـث تعقـد اجتماعهـا مرتـين سـنوياً لمتابعـة تنفيـذ اتفاقيـة التعـاون المشـترك الموقعـة بـين الجانبـين في العـام 1988م وقـرارات المجلـس الـوزاري الخليجـي الأوروبي المشـترك، حيـث عقـدت اللجنـة اجتماعهـا الخامـس والعشريـن في إبريـل 2014، وتمّـت مناقشـة عـدّة قضايـا مهمّـة، منهـا تسـهيل التجـارة، والحـوار الاقتصـادي، والتعـاون في مجـال البيئـة والطاقـة، والتعـاون العلمـي والتقنـي، والنقـل، والتعليـم، والإعفـاء مـن التأشـيرات، والتنميـة، ومكافحـة تمويـل الإرهـاب. كـما تمّـت مناقشـة بـدء التعـاون في مجـالات جديـدة، مثـل مكافحـة الفسـاد، وهـو موضـوع يحظـى باهتـمام دول مجلـس التعـاون.[119]

مـن ناحيـة ثالثـة أكّـدت الأزمـات، وبمـا لا يـدع مجـالاً للشـك، وجـود علاقـة قويـة بـين علاقـات أوروبـا المتوسـطيّة وعلاقاتهـا مـع دول مجلـس التعـاون، ومـن ذلـك الأزمـة الليبيـة عـام 2011، حيـث كانـت دول مجلـس التعـاون جنبـاً إلى جنـب مـع الـدول الأوروبيـة أعضـاء حلـف الناتـو، وقـد أشـار د. عبـد اللطيـف الزيـاني الأمـين العـام لمجلـس التعـاون إلى هـذا المعنـى بالقـول "دول المجلـس تدخـل العقـد الرابـع، وكلّهـا ثقـة وإيمـان، بأننـا أصبحنا أكـثر قـوة وتماسـكاً، وأكـثر قـدرة عـلى المسـاهمة في حفـظ الأمـن والاسـتقرار الإقليمـي"[120].

---

=http://www.aawsat.com/home/article/17105

(118) الخبر منشور على موقع وكالة كونا للأنباء على الرابط التالي:
www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2371317&language=ar

(119) انظر الخبر على الرابط التالي:
http://www.alwasatnews.com/4225/news/read/8723131/.html

(120) من كلمة الأمين العام لمجلس التعاون أمام مؤتمر "أمن الخليج العربي، الحقائق الإقليمية، الاهتمامات الدولية عبر الأقاليم"، يونيو 2012، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، مملكة البحرين

**على المستوى الأمني:**

في أعقاب حرب تحرير الكويت عام 1991 تعدّدت مظاهر التعاون الأمني بين دول الخليج والدول الأوروبية، حيث وقّعت فرنسا عدّة اتفاقيات دفاعية مع الكويت (1992)، وقطر (1994 و1998)، والإمارات عام 1991 وقد تمّ تجديد تلك الاتفاقية عام 1995، وتضمّنت الصيغة الجديدة للاتفاقية أن "تقرّر الدولتان بشكل مشترك القيام بردود محدّدة ومناسبة، بما في ذلك عسكرية، عندما يتمّ التعرض لأمن وسيادة ووحدة أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة واستقلالها". من ناحية أخرى فقد افتتحت فرنسا قاعدة بحرية يطلق عليها اسم السلام في دولة الإمارات العربية المتحدة في مايو 2009، ويعدّ ذلك تتويجاً للتعاون الدفاعي بين الجانبين، حيث تشير بعض المصادر إلى أنّ الوحدات البحرية الفرنسية ترسو 30 مرة كلّ عام قبالة السواحل الإماراتية، كما يتمّ إرسال الطيارين العسكريين الفرنسيين إلى الإمارات مرتين كل عام للقيام بدورات تدريبية.[121] كما وقّعت بريطانيا اتفاقية دفاعية مع الإمارات في 1996، فضلاً عن توقيع البحرين اتفاقاً دفاعياً مع بريطانيا في 11 أكتوبر 2012 ينص على "تعزيز التعاون الدفاعي بين البلدين والحفاظ على الأمن والاستقرار في مملكة البحرين والمنطقة، إلى جانب دعم السبل المتوفرة لدى البحرين لمواجهة أي اعتداء خارجي يمس سيادتها ووحدة أراضيها. وتضمّن الاتفاق التعاون في العديد من المجالات الدفاعية بما فيها تبادل المعلومات والتدريب والتعليم والتعاون العلمي والتقني وتبادل الزيارات وإجراء التدريبات الثنائية المشتركة". وفي معرض تعليقه على ذلك الاتفاق قال ولي العهد البحريني الأمير سلمان بن حمد آل خليفة "إنّ الاتفاقية سوف تسهم في فتح آفاقٍ رحبة للتعاون الدفاعي والعسكري بين البلدين"، مشيراً إلى أنّ "البحرين وبريطانيا حليفان استراتيجيان يتطلع كل منهما نحو الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة واحترام السيادة"، بالإضافة إلى التعاون في بعض المجالات الأمنية المهمّة، ومن ذلك مشاركة وفد من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وفريق العمل المكلّف بمتابعة إعداد الدراسات التفصيلية لاستخدامات الطاقة

(121) خالد علي عبد الخالق، فرنسا في الخليج العربي: لماذا الآن؟، مجلة آراء حول الخليج، العدد 59 أغسطس 2009، مركز الخليج للأبحاث.

النووية للأغراض السلمية في ورشة عمل مشتركة حول الأمن والأمان النووي بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي في لوكسمبورج يوليو عام 2011، وتعدّ تلك الورشة إحدى ثمار الحوارات الاستراتيجية بين الجانبين.[122]

من ناحية أخرى توجد مبادرات من جانب بعض دول الاتحاد الأوروبي تجاه مجلس التعاون ككل، ومن ذلك الحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون والمملكة المتحدة، والذي شهدت دولة الكويت في الرابع عشر من أكتوبر 2014 انعقاد الاجتماع الوزاري الرابع المشترك بين الجانبين، وتضمّن البيان الختامي الأوضاع في كلٍّ من سوريا واليمن والعراق والبرنامج النووي الإيراني، كما شهد ذلك الاجتماع مناقشة خطّة العمل المشترك للفترة من 2015- 2018 [123].

**مضمون الدور الأوروبي المتوقّع تجاه أمن الخليج العربي:**

سعت الدول الأوروبية لإيجاد موطئ قدم لها في منطقة الخليج العربي، وهو ما عبّرت عنه صراحة وزيرة الدفاع الفرنسية خلال مؤتمر نظّمه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في المنامة "ديسمبر 2005" بأنّ رؤية أوروبا للأمن في الخليج ترتكز على مدركات ثلاثة، **أولها:** امتلاك المنطقة لثروات لا مثيل لها من الطاقة، ومعاناتها في الوقت ذاته من توتر وعدم استقرار و **ثانيها:** عدم الارتياح الأوروبي لاحتكار الولايات المتحدة مسئولية الأمن في الخليج، في حين إنّ الاتحاد الأوروبي لا يزال هو الشريك التجاري الأول لتلك الدول، **وثالثها:** امتلاك الاتحاد الأوروبي للوسائل السياسية والأمنية التي تمكنه من القيام بهذا الدور [124]، ولا شكّ أنّ لتلك الرؤية أهميتها، وبخاصة في ظلّ الأزمة المالية العالمية التي تواجهها الولايات المتحدة في الوقت الراهن، ومن أهم نتائجها أنّ التدخل الأمريكي في الأزمات لن يكون كسابق عهده، وهو ما أشار إليه

(122) الخبر على الرابط التالي:
http://sdarabia.com/preview_news.php?id=23202&cat=6

(123) انظر الخبر على الرابط التالي:
http://www.albayan.ae/one-world/arabs/20141.2221803-15-10-

(124) د. حسن نافعة، العلاقات السياسية الخليجية ـ الأوروبية، في: التقرير الاستراتيجى الخليجى (2005 ـ 2006) مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للطباعة والنشر، ص ص 162 ـ 163.

الرئيس الأمريكي باراك أوباما في خطابه السنوي عن حالة الاتحاد في 2014/1/28 بالقول إنه "لم يعد في استطاعة الولايات المتحدة أن تعتمد على القوة العسكرية وحدها، ووعد بألّا ترسل واشنطن جنودًا أمريكيين للقتال في الخارج إلّا عندما تكون هناك ضرورة حقيقية لذلك"، فضلاً عن رغبة الولايات المتحدة في تفعيل الدور الأوروبي تجاه القضايا الدولية، وهو ما أشار إليه وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في تصريح له على هامش مؤتمر ميونخ للأمن في 2 فبراير 2014 بالقول "إنّ أمريكا بحاجة إلى أوروبا قوية، وأوروبا بحاجة إلى أمريكا ملتزمة، وهذا يعني أنّ الانكفاء على الذات ليس خيارًا لأيٍّ منّا"، فضلاً عن ظهور بوادر حرب باردة جديدة بين الولايات المتحدة وروسيا، وفي ظلّ غياب العمل العربي المشترك، وضعف أجهزة العمل العربي المشترك، بسبب تحوّلات عام 2011، فإنّ كافّة الظروف المواتية لحدوث فراغ أمني قد تحقّقت بما يتعيّن معه أن يكون لدى دول مجلس التعاون بديلٌ دوليٌّ ذو ثقل، بإمكانه حفظ التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي، ويمكن أن يقدّم الاتحاد الأوروبي ذلك البديل من خلال مقترحات محدّدة في هذا الشأن وهي :

1- ترجمة تلك الركائز إلى أنماط منتظمة من التعاون الدفاعي بين الجانبين، سواء من خلال مناورات عسكرية مشتركة بشكل منتظم، أو وجود هيكل أو آلية تكتسب صفة الديمومة، يمكن من خلالها بحث التهديدات المشتركة، وهي عديدة، ليس أقلها أمن الطاقة، باعتبارها قضية تهم الجميع، سواء دول مجلس التعاون، باعتبارها دولاً منتجة، والدول الأوروبية كأحد المستهلكين الرئيسيين، وهو ما يتّسق مع تقرير المفوضية الأوروبية الصادر في عام 2006 بعنوان "استراتيجية أوروبية لطاقة مستدامة وتنافسية وآمنة"، بما يعني أنّ تأمين تدفّق النفط الخليجي للخارج يتعيّن أن يكون جوهر تلك الشراكة، وذلك ضمن هوية أمنية للاتحاد الأوروبي في منطقة الخليج العربي ،حيث يلاحظ أنّ قضية أمن الخليج العربي لاتزال خارج الاهتمامات الأوروبية، ويقتصر الأمر على إعلانات وبيانات سياسية واتفاقيات ثنائية، وذلك في الوقت الذي تسعى فيه دول مجلس التعاون إلى تنويع خياراتها الدولية تعدّ أوروبا أحد الخيارات الملائمة لها، بَيْدَ أنّ ذلك يتطلّب وضوحاً من الجانب الأوروبي تجاه قضايا المنطقة، بل إنّ إتمام تلك الشراكة يُعدّ أكثر إلحاحاً بالنسبة للجانب الأوروبي، حيث قد يخسر

موقعه التجاري المتميز مع الدول الخليجية، خاصة وأنّ لتلك الدول خيارات أخرى، منها الاتجاه شرقاً نحو آسيا والأسواق الناشئة، في ظلّ ما حققته الدول الآسيوية من قدرة متميزة على إنتاج وتصدير الكثير من السلع المتطوّرة.

2- في ظلّ الطابع المؤسسي للعلاقات الخليجية الأمريكية على الصعيد الأمني حيث تم الإعلان عن تأسيس ما يسمّى حوار» أمن الخليج»، وذلك عام 2006، وهو آليّة تنسيق رئيسية بين الولايات المتحدة ودول الخليج. ويستهدف توفير إطار عمل مشترك بين الجانبين في ستة مجالات هي تحسين القدرات الدفاعية لدول الخليج، وقضايا الأمن الإقليمي "الصراع العربي – الإسرائيلي، الأوضاع في العراق، وبرنامج إيران النووي"، ومكافحة انتشار الأسلحة النووية، والتصدّي للإرهاب العابر للدول، وتعزيز الأمن الوطني، وحماية البنية التحتية الحيوية. وتتمّ في إطار هذا الحوار لقاءات ثنائية سنوية، تُعقَد بشكل منتظم، سواء في واشنطن أو عواصم دول الخليج، فإنه لا توجد مثل هذه الآلية بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج، فضلاً عن الإعلان عن طرح فكرة إقامة درع صاروخي بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يمثّل بعداً جديداً في معادلة أمن الخليج، بما يتطلّب استراتيجية شاملة للعلاقات الخليجية الأوروبية، تتضمّن جوانب سياسية وأمنية واقتصادية أبعد من مجرد اتفاقية للتجارة الحرّة بين الجانبين.

3- يمكن للاتحاد الأوروبي أن يكون أحد الأطراف الرئيسية في نظام أمني إقليمي في منطقة الخليج العربي، انطلاقاً من التجربة الأوروبية التي أرست الأمن الإقليمي في القارة الأوروبية، حيث إن نجاح أوروبا في دمج دول كانت تحت ظلّ أنظمة غير ديمقراطية يمثّل منطلقاً أساسياً لوضع إطار متعدّد الأطراف، يبدأ بإرساء أسس الأمن في منطقة الخليج، وينتهي بوضع نظام أمني أوسع في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال رعاية هيكل للأمن الإقليمي، باعتبار أنّ الدول الأوروبية تمتلك علاقات مميزة مع كافة أطراف الأمن الإقليمي الخليجي.[125]

(125) ا. د. حسن الانصاري، الرؤى الأمنية في منطقة الخليج، مؤتمر الناتو والشرق الأوسط الكبير، دور البرلمانيين، مجلس الشورى القطري2007

4- توجد ركائز للتعاون الأمني الإقليمي بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون، يمكن البناء عليها، ومنها التعاون الأوروبي الخليجي بشأن الأزمة اليمنية، والذي وصفه الأمين العام لمجلس التعاون "بالمثالي"، فضلاً عن تأكيده على أهميّة الخطوات المشتركة بشأن وضع الجماعات الإرهابية على قائمة الإرهاب[126].

5- أهميّة دراسة الاتحاد الأوروبي للاحتياجات الأمنية لدول مجلس التعاون، ومنها مخاطر الإرهاب الإلكتروني، وهي مشكلة تواجه دول مجلس التعاون، ومن ثمّ يتعيّن ألّا تقتصر تلك المساعدة من الاتحاد الأوروبي على تقديم الخبرات والاستشارات، بل أن يكون هناك استعداد أوروبي لتقديم مساعدة عاجلة لأي من دول مجلس التعاون حال تعرضت لأزمة من هذا النوع.

**ثالثاً: معوقات الدور الأوروبي تجاه أمن الخليج العربي ودور الجانبين في التغلب عليها:**

على الرغم من حجم المصالح بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون فإنّ تلك المصالح لم تترجم إلى دور أمني حقيقي للاتحاد الأوروبي، وقد تتعدّد التفسيرات لذلك على النحو التالي:

**عوامل خاصة بالظروف الإقليمية والدولية:**

- الوجود الأمريكي في المنطقة لا يتيح أدواراً فاعلة، ليس فقط للاتحاد الأوروبي، بل لكل القوى التي تسعى لإيجاد موطئ قدم لها في منطقة الخليج العربي، حيث تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على قضايا التعاون الأمني مع دول مجلس التعاون، ومن ذلك على سبيل المثال قضية الطاقة النووية، إذ إنّ الولايات المتحدة الأمريكية تستحوذ على تلك القضية، فهي من سوف يتولّى تزويد بعض دول مجلس التعاون الخليجي بالوقود النووي للمحطات النووية المزمع إقامتها في المنطقة، كما تستحوذ الولايات المتحدة على مهمّة تشييد هذه المحطات ذاتها، فهناك اتفاقيات في هذا الشأن بين الولايات المتحدة وكل من البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات،

(126) خبر الاجتماع الأوروبي الخليجي في البحرين، عام 2013 على الرابط التالي:
http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/56be9acc-907543-a19-af5-f4b9f5243a5a

ويدرك الاتحاد الأوروبي مدى نفوذ الولايات المتحدة في منطقة الخليج، ومن ثمّ يلجأ الاتحاد في الكثير من الأحايين إلى الولايات المتحدة، وبخاصة إبان الأزمات، ومن ثمّ فإنّ الاتحاد ربّما لا تكون لديه الرغبة أو القدرة في تفعيل دوره في تلك المنطقة.

**عوامل خاصة بالاتحاد الأوروبي:**

1 - أدّت التناقضات في المسارات الدبلوماسية الثنائية والمتعدّدة الأطراف بين الاتحاد إلى صعوبة بناء توافق في الآراء، فيما بين الدول الأعضاء السبع والعشرين في الاتحاد، فقد تتبع حكومات معينة سياسات تقوِّض الوصول لنهج موحّد في السياسة الخارجية لتلك الدول، صحيح إنّ تحوّلات العالم العربي عام 2011 قد أدت لحدوث تقارب بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون، وبخاصة في قضايا مثل استقرار اليمن وإسقاط النظام الليبي السابق و معالجة الأزمة في سوريا، بيد أنّ ذلك التقارب كان مؤقتاً وتكتيكياً[127].

2- ترى دول الاتحاد الأوروبي أنه في ظل الخلافات في الرؤى بين دول مجلس التعاون، فإنّه من الأفضل أنْ يتمّ التعامل بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون على أساس ثنائي.

3- بعض السياسات الاقتصادية الأوروبية، ومن ذلك على سبيل المثال قرار الدول الأوروبية باستبعاد دول مجلس التعاون من نظام الأفضليات المعمم، والذي بدأ تطبيقه بداية عام 2014، وهو ما عبّر عنه د. عبد اللطيف الزياني الأمين العام لمجلس التعاون بالقول "إنّ هذه الخطوة تتعارض مع روح التعاون بين الجانبين، ودول الخليج تخشى أن يؤدّي ذلك إلى تراجع الصادرات الخليجية"[128]. وكانت الحجّة الأساسية للاتحاد الأوروبي، في هذا الشأن، هي أنّ دول مجلس التعاون من البلدان

(127) نحو شراكة استراتيجية، الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي في شرق أوسط ثائر، موجز ورشة عمل مشتركة بين مركز بروكنز ومركز فرايد للأبحاث، يناير 2013

(128) انظر تصريح الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي على موقع ميدل إيست أون لاين على الرابط التالي:

http://www.alwatan.com/graphics/2013/07JUL/1.7/index.html

الصاعدة الغنية سريعة النموّ، ومضمون هذا النظام أنه كان يقدّم المزيد من الفائدة للدول النامية ومساعدة منتجاتها لدخول الأسواق في الدول المانحة، من خلال نسبة مخفضة أو معفاة، بشكل كليّ، وهو ما يسهم في زيادة الصادرات والارتقاء بالتصنيع وزيادة معدّلات النموّ الاقتصادي. والجدير بالذكر أنّ ذلك القرار الأوروبي قد أضاف رسوماً إضافية على الصادرات الخليجية تقدّر بحوالي 367 مليون دولار، وهو الأمر الذي من شأنه أن يحدّ من قدرتها التنافسية في الأسواق الأوروبية، كما أنّه يتعارض والتوجّهات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون التي تسعى لتنويع مصادر الدخل وتنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية[129].الجدير بالذكر أنه يوجد حوالي 300 شركة تعمل في مجال تركيب وتجميع السيارات بدول الخليج، ويبلغ إجمالي استثماراتها حوالي 1و1 مليار دولار، وتشغّل نحو 26 ألف عامل، وغالبية تلك الشركات تتبع الدول الأوروبية [130].

4- اتخاذ بعض مؤسسات الاتحاد الأوروبي مواقف سياسية سلبية تجاه بعض دول مجلس التعاون، ومن ذلك تصويت البرلمان الأوروبي في الخامس من فبراير 2014 على قرار بشأن حقوق الإنسان في مملكة البحرين، حيث صوّت 48 عضواً من 55 عضواً، بينما امتنع 7 أعضاء عن التصويت، وذلك وفقاً للمادة 122 من النظام الداخلي للبرلمان[131]، الأمر الذي حدا بوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي لإلغاء اجتماع وزاري مع الاتحاد الأوروبي، كان مقرّراً انعقاده في 23 من يونيو2014 في لوكسمبورج.

5- التنافس داخل المجموعة الأوروبية وهو ما عكسته كلمة الرئيس الألماني "يواخيم جاوك" خلال افتتاح مؤتمر ميونخ للأمن يوم 2014/1/31، حيث طالب بتحديد معالم جديدة للسياسة الخارجية والأمنية لبلاده، مؤكدًا أن "الوقت حان لإجراء تغييرات جذرية على العقلية الألمانية، على صعيد التعامل مع الملفات الخارجية والأمنية"، وأضاف "ينبغي على ألمانيا تقديم المزيد من الإسهامات الجوهرية، وينبغي أن

(129) محمد العسومي، دول التعاون والإجراءات الأوروبية، صحيفة الاتحاد الإماراتية 18إبريل 2013

(130) 8 مليارات ريال واردات الخليج من السيارات الأوروبية، الخبر منشور على الرابط التالي: http://www.al-sharq.com/news/details/218187

(131) صحيفة الوسط البحرينية، 6 فبراير 2014

تقدّمها بصورة أكثر حسمًا، إذا أرادت أن تكون نعم الشريك"، مؤكداً استعداد ألمانيا أخذ زمام المبادرة لرسم سياسة أوروبية أمنية ودفاعية مشتركة، وواقع الأمر أنّ ذلك لم يكن سوى ترجمة للصعود الألماني في القارة الأوروبية، نتيجة عدّة عوامل، منها نمو الاقتصاد الألماني الذي احتلّ المركز الأول أوروبياً، والمركز الرابع من حيث الناتج المحلي الإجمالي بعد كلّ من الولايات المتحدة والصين واليابان، فضلاً عن دور ألمانيا في الملف النووي الإيراني، بالإضافة إلى امتناع ألمانيا عن التصويت على قرار مجلس الأمن في مارس عام 2011، بشأن التدخل العسكري في ليبيا، فضلاً عن دور ألمانيا البارز بشأن أزمة الديون السيادية واليورو، حيث رأت المستشارة الألمانية أنه يجب اتخاذ خطوات طويلة الأجل والتي لن تتحقق سوى بالسياسة المالية الموحدة، لتكون على النسق ذاته مع السياسة النقدية الخاصة باليورو، بما يتطلب ضرورة تعديل المعاهدات. وكان لوجهة النظر تلك الغلبة على ما سواها من الرؤى الأوروبية الأخرى.[132] وفي الوقت ذاته يلاحظ وجود تنامٍ للسياسة الفرنسية في إفريقيا، بما يعني أنّ العلاقات بين دول الاتحاد الرئيسية ربما تكون متنافسة أقرب منها إلى التعاون، ومن ثمّ فإنه لا مجال للحديث عن سياسة خارجية موحّدة بشكل عام وتجاه دول مجلس التعاون تحديداً.

**عوامل خاصّة بدول مجلس التعاون:**

1- على الرغم من أنّ العلاقات الخليجية الأوروبية تحكمها النزعة المناطقية، بمعنى أنها علاقات بين منطقتين وتكتلين مهمّين، فإنّ اختلاف طبيعة التكتلين وهيكليهما، بما في ذلك اختلاف عملية صنع القرار، فضلاً عن التغيّرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، والتي زادت من الأهميّة النسبية لآسيا في العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية الخارجية لدول مجلس التعاون، مقارنة بالأطراف الدولية الأخرى، بما فيها الاتحاد الأوروبي يعدّ معوّقاً أمام تطوّر العلاقات الخليجية – الأوروبية، حيث إنّه كان للأزمة المالية العالمية تأثير واضح على سياسة الاتحاد الأوروبي ونجاح الشرق الأسيوي في

(132) باسم راشد مطاوع ـ ألمانيا العائدة: مظاهر وحدود الصعود الألماني في القارة الأوروبية، مجلة السياسة الدولية، مصر، عدد إبريل 2012

تقديم ذاته كبديل اقتصادي قوي لدول المجلس، فضلاً عن عجز الاتحاد الأوروبي أن يقدّم نفسه كلاعب بديل للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة[133].

2- ربما تكون لدى دول مجلس التعاون حساسية من التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي التي هي في الوقت ذاته أعضاء في حلف الناتو، وذلك تجنباً للتعامل مع دول محدّدة، يتعامل معها الناتو أو الاتحاد الأوروبي، وبخاصة أنه لاتزال هناك دولتان من دول مجلس التعاون خارج مبادرة إسطنبول للتعاون بين حلف الناتو ودول مجلس التعاون، وهما المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.[134]

3- الاختلافات في البناء التنظيمي للمؤسستين، الأمر الذي يؤدي إلى سوء تفاهم بشأن قضايا التعاون المشترك، حيث إنه ربما يرتبط الأمر بسياسات دول مجلس التعاون ذاتها، حيث لم يتطور المجلس بشكل كافٍ، بما يتيح التعامل مع الاتحاد الأوروبي، من منظور العلاقات بين المنظّمات الإقليمية، أو بمعنى آخر التعاون عبر الأقاليم، واختلاف المفاهيم بين الجانبين حول قضايا التنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية، وما يدخل في صميم الشؤون الداخلية للدول.[135]

**رابعاً: مقترحات لبناء علاقات استراتيجية مستقبلية بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي:**

1- إنّ ما يربط دول الخليج العربي بالاتحاد الأوروبي لا ينحسر في المجال الاقتصادي، حيث يلاحظ أنّ العلاقات تتعدّد، وتتنوع في مجالات أخرى عديدة، وبخاصّة أنّ دول الاتحاد الأوروبي تولي أهمية كبرى لعلاقاتها الثنائية مع دول مجلس التعاون مقارنة بعلاقة الاتحاد الخليجي كمنظّمة، من ناحية ثانية فإنّ مواطني المجلس يعتبرون تجربة الاتحاد الأوروبي مثالاً يحتذى، من حيث مفهوم التعاون والوحدة والاندماج،

(133) جيرد نونيمان، وضع مفاهيم للعلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أعمال مؤتمر "علاقات الخليج الدولية"، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورج تاون في قطر 2010

(134) د. عبد العزيز بن صقر، التعاون الخليجي- الأوروبي: ضرورة استراتيجية ومصالح مشتركة، مجلة آراء حول الخليج، العدد 90 عام 2012، مركز الخليج للأبحاث

(135) كيفية بناء شراكة قابلة للاستمرار بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، مرجع سابق

ومن ناحية ثالثة فإنّ التفاهم السياسي والاتفاق في وجهات النظر بين الجانبين يمكن أن يشكل منطلقاً مهمّاً نحو مواجهة العديد من التحديات، ومنها أمن الطاقة ومكافحة القرصنة البحرية، وأمن الممرات البحرية، والتصدّي لانتشار أسلحة الدمار الشامل ليس فقط في منطقة الخليج، وإنما في منطقة الشرق الأوسط بأكملها.[136]

2- يمكن للاتحاد الأوروبي أن يعمل على بناء علاقات شاملة مع دول مجلس التعاون من خلال تخصيص المزيد من الاهتمام بطبيعة تلك العلاقة، ومنها تكثيف تمثيله الدبلوماسي في دول مجلس التعاون، فهناك سفير واحد فقط يمثّل الاتحاد الأوروبي في المنطقة في الرياض، ويتعامل موظفو المفوضية الذين يركّزون على المنطقة مع اليمن والعراق وإيران. ومع وجود برنامج عمل مشترك يشمل العلاقات في مجال الطاقة والثقافة والتجارة، لم يقدّم أيٌّ من الطرفين مجموعة من الموظفين لتنفيذه.

3- إتاحة الفرصة لقطاعات من الشباب الخليجي لزيارة مؤسسات الاتحاد مثل المفوضية الأوروبية، ومفوضية الشئون الخارجية التابعة للاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي والحوار مع المسئولين القائمين عليها، الأمر الذي يؤدي إلى بلورة فهم مشترك للقضايا التي تهمّ الجانبين، وبما يمثّل ركيزة أساسية للتعاون المستقبلي.

4- السوابق المهمّة للاتحاد الأوروبي تجاه قضايا المنطقة، ومن ذلك إصدار إعلان البندقية عام 1980، والذى تضمّن اعترافاً بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بالإضافة إلى حقّ إسرائيل في الوجود، مع المطالبة بإنهاء احتلال إسرائيل للأراضي العربية، وإدانة بناء المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية. والجدير بالذكر أنّ الولايات المتحدة أرادت إشراك دول مجلس التعاون في لقاء أنا بولس بولاية ميريلاند عام 2007، وفي محادثات ولقاءات التسوية في مدريد وأوسلو وغيرها لإدراكها وجود ارتباط دائم بين مكّونات الأمن الإقليمي في المنطقة بشكل عام.[137]

(136) عبدالله بن أحمد آل خليفة، "آفاق التعاون بين مجلس التعاون لدول الخليج العربي والاتحاد الأوروبي في بيئة دولية متغيرة"، مؤتمر وبرنامج "رؤى القيادات الشابة حول مستقبل العلاقات الخليجية – الأوروبية". بروكسل خلال الفترة من 8 – 13 سبتمبر 2014

(137) د. خضر عبّاس عطوان، الخليج العربي والقوى الكبرى: هل يمكن إيجاد حيّز للفاعلية؟، مجلة آراء حول الخليج، العدد 61 أكتوبر 2009، مركز الخليج للأبحاث

5- إنّ دول مجلس التعاون لاتزال بحاجة إلى أن تسمع وبوضوح سياسات ومواقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضايا التي ترتبط بأمن دول مجلس التعاون، ومنها العراق وسوريا، والتحوّلات في الدول العربية منذ عام 2011 والمصالحة الأفغانية والقرن الإفريقي، فضلاً عن إيضاح طبيعة التعاون الذي يستهدفه الاتحاد الأوروبي مع دول مجلس التعاون، حيث لوحظ أنّ ذلك التعاون دائماً ما يرتبط ببرامج ذات مدى زمني قصير، لا يتناسب وحجم المصالح بين الجانبين. [138]

6- إمكانية إجراء حوار ثلاثي بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والخليج، بهدف إيجاد سياسات موحّدة إزاء التهديدات وبحث سبل التعاون المشترك.[139]

7- فكرة الدرع الصاروخي، وهل يمكن أن يكون للدول الأوروبية دور في ذلك المشروع المهم، ولا يكون حكراً على الولايات المتحدة الأمريكية؟ وربّما يتطلّب ذلك تغييراً جوهرياً في مبادئ وأسس السياسة الأمنية الأوروبية في الخارج عموماً، وتجاه منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي تحديداً.

**خامساً: ملاحظات ختامية:**

**1-** لوحظ أنّ تطور العلاقات الأوروبية - الخليجية لم يكن بسبب وجود رؤية استراتيجية من جانب الاتحاد لمنطقة الخليج العربي، وإنما لأسباب أخرى، منها تطوّر الاتحاد الأوروبي ذاته من ناحية، فبعد توسيع العضوية ربما أراد أن يكون للاتحاد شركاء جدد. والتنافس داخل منظومة الاتحاد الأوروبي من ناحية ثانية كان دافعاً لبروز بعض أدوار الدول الأوروبية في منطقة الخليج العربي. والتطورات الإقليمية من ناحية ثالثة، وبخاصّة تحوّلات المنطقة العربية بعد عام 2011 والتي حتّمت التنسيق بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون.

(138) د. عبد العزيز بن صقر، مرجع سابق
(139) نحو شراكة استراتيجية، مرجع سابق

2- إنّ الاتحاد الأوروبي لم يتمكّن حتى الآن من بلورة هوية أمنية أوروبية تجاه دول مجلس التعاون، تتمايز عن الرؤية الأمريكية، الأمر الذي يفسر تردد الاتحاد الأوروبي في اتخاذ مواقف محددة وواضحة تجاه العديد من قضايا الأمن الإقليمي الخليجي.

3- لم تتمكن الدول الأوروبية من تطوير صيغة للتعاون مع دول الخليج العربية تمزج بين المصالح والمبادئ، وبخاصّة أنّ تحوّلات عام 2011 أكّدت - وبما لا يدع مجالاً للشك- أنّ الإصلاح والتحديث هو وليد البيئة المحلية، ولن يتم فرضه من الخارج.

4- إنّ الفرصة متاحة الآن أمام الاتحاد الأوروبي لصياغة دور أوروبي محدّد، في منطقة الخليج العربي، في ظلّ وجود مخاوف لدى دول مجلس التعاون بشأن السياسة الدفاعية الجديدة للولايات المتحدة من ناحية، وتطوّر العلاقات الإيرانية-الأمريكية من ناحية ثانية، بما يمثّل تغيّراً في معادلة الأمن الإقليمي الخليجي، الأمر الذي يحتّم على دول مجلس التعاون البحث عن حلفاء جدد، وربما يكون التوجّه نحو آسيا هو الخيار المناسب لدول المجلس، الأمر الّذي يمثّل تحدياً للدور الأوروبي في منطقة الخليج العربي.

## الخاتمة والتوصيات

### أولا: خاتمة: تقييم للسياسات الغربية تجاه أمن منطقة الخليج العربي

**1**- إنّ عضوية الدول الأوروبية في كلّ من الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو لم تعط ميزة لدول مجلس التعاون، بقدر ما فرضت قيوداً عليها. وبالرغم من تمايز سياسة المنظمتين، فقد لوحظ أنه إبان الأزمات، وبخاصة الإقليمية التي تمس مصالح الدول الغربية الجوهرية، غالباً ما تتوحّد سياسة المنظمتين، ومن ذلك الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 فقد لوحظ أنّ سياسة المنظمتين خلال الأزمات تكاد تكون متماثلة.

**2**- في ظلّ الترابط بين ملفات الأمن الإقليمي بشكل كبير، فإن سياسة الفصل بين القضايا التي لا تزال تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية على نحو خاصّ، ربما لن يحالفها الصواب، فبالرغم من أنّ هناك إجماعاً على التصدي لظاهرة الإرهاب، إلّا أنّ هناك أسباباً عديدة لتلك الظاهرة، منها صعف الدولة الوطنية ذاتها، ومن ثمّ إتاحة الفرصة أمام الجماعات دون الدول للنموّ والتمدّد.

**3**- على الرغم من أهمية التحالف الدولي الراهن لمواجهة ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، فإنه يتعيّن استثمار ذلك التحالف لبلورة رؤية أمريكية أطلسية أوروبية لمواجهة تحديات الأمن الإقليمي كافة التي أضحت مترابطة بشكل كبير، وفي مقدمتها الحيلولة دون انهيار دول الجوار الإقليمي لدول مجلس التعاون، والتي لها انعكاسات بالغة الخطورة على أمن تلك الدول، وهي: اليمن والعراق وسوريا، بالنظر إلى تشابك وتداخل تلك القضايا بشكل واضح على أرض الواقع.

**4**- على الرغم من أهمية المبادرات التي أطلقتها المنظمات الدولية تجاه دول مجلس التعاون، ومنها مبادرة حلف الناتو "إسطنبول عام 2004"، وكذلك اتفاقية التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون عام 1989، والتي تضمنت التزام الطرفين بالتعاون لإتمام اتفاق التجارة الحرة، فإنّ هناك حاجة لإعادة النظر في بنود تلك المبادرات، بل وآليات عملها حتى تحقق الفائدة المرجوة منها للطرفين، بشكل متوازن من ناحية، وتتلاءم وحجم التحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون في الوقت الراهن من ناحية ثانية.

**5**- أهمية إعادة الدول والمنظمات الأمنية الغربية في رؤيتها التقليدية التي تعتبر أنّ أمن الخليج العربي هو جزء من تصوّر أشمل لمنطقة الشرق الأوسط بوجه عام، بما يعني ضرورة وجود استراتيجيات غربية فرعية لمهددات ذلك الأمن، وكيفية مواجهتها بشكل يتوازى مع الأهمية الاستراتيجية لدول مجلس التعاون وطبيعة العلاقات والمصالح الجوهرية مع الدول الغربية عموماً.

**6**- بالرغم ممّا تمثّله ظاهرة الإرهاب التي تمارسها الجماعات دون الدول ومنها داعش، الأمر الذي يحتّم مواجهتها، فإنه لدى دول مجلس التعاون مخاوف بهذا الشأن، **أولها**: أهميّة التمييز بين داعش وبين السنّة، وهذ ما أشار إليه وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة د. أنور قرقاش على صفحته الرسمية على تويتر بالقول "إنّ التحدي الأساسي الذي يجب أن ننجح فيه ضمن مواجهتنا لداعش، مكوناته ثلاثة، وهي: الأول: ألّا تكون الحملة ضد داعش حملة ضدّ السنة، فالتمييز والضمانات ضرورية للحشد والمساهمة، والثاني: ألّا يكون المستفيد من ضرب داعش قوى إقليمية تمتد بنفوذها عربياً على حساب المكوّن الشيعي، والثالث: أن ندرك بوضوح أنّ الإرهاب هو الإرهاب، ولا يوجد إرهاب "خطير" وآخر "متوسط"، فهو يهدّدنا جميعاً من اليمن إلى الصومال إلى ليبيا وشمال إفريقيا".

**ويتمثّل ثاني تلك المخاوف** في الخشية ألّا ينجح التحالف الدولي لعدّة أسباب، منها: أنه يضمّ دولاً تتباين في توجهاتها ومصالحها، كما أنّ تلك الضربات المتوقّعة ربّما لا تقدّم ضماناً بالقضاء على ذلك التنظيم، وبخاصّة أنّ الولايات المتحدة تعهدت بعدم إرسال قوات برية للعراق، على الرغم من وجود وجهات نظر أخرى، ترى أن مسألة التدخل البري الأمريكي سوف تكون حاسمةً، بمعنى آخر أنّ الحلول الأمنية ليست سوى حلولٍ "وقائية"، وهو الأمر الذي تدركه الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، فقد كان لها أكثر من 140 ألف جندي في العراق، قبل عام 2011، ولم تتمكّن تلك القوات من فرض الأمن والاستقرار في العراق، فضلاً عن أنّ ذلك التحالف يعمل في ظلّ قيادة الولايات المتحدة دون وجود قرارات أممية صدرت لهذا الغرض تحديداً، **وثالثها:** ضرورة وجود رؤية استراتيجية لما بعد انتهاء أعمال ذلك التحالف حتى لا تكون الجهود الدولية تجاه قضايا الأمن الإقليمي آنية، ومن ذلك إيجاد حلول لتلك

القضايا، ومنها المسألة السورية، وما رتبته من أزمات إنسانية، منها مقتل ما يقرب من 250 ألف شخص، فضلاً عن مأساة اللاجئين، بالإضافة إلى التداعيات الطائفية للأزمة السورية في المنطقة عموماً، ودول مجلس التعاون بشكل خاص.

**ثانياً: توصيات لصانع القرار في دول مجلس التعاون**

**1-** في ظلّ صعوبة تحقيق دول مجلس التعاون لمفهوم الأمن الذاتي في الوقت الراهن، ومع زيادة حدة المخاطر الإقليمية، فإنّ هناك حاجة لاستمرار التحالفات الدولية، إلّا أنّ تلك التحالفات لا تدوم، حيث إنّها تظلّ مرتبطة بموازين القوى الإقليمية، وكذلك المصالح الدولية، ومن ثمّ يتعيّن على دول مجلس التعاون تنويع خياراتها التحالفية الدولية، وتقدم الدول الآسيوية الصاعدة - وبخاصة الهند- خياراً مهمّاً في هذا الشأن، انطلاقاً مما حققته من معدلات تنموية، بالإضافة إلى الترابط الجيواستراتيجي بين دول المجلس والدول الآسيوية عموماً.

**2-** يتعيّن أن يكون هناك حوار خليجي - غربي بشكل صريح تحدّد من خلاله دول الخليج مخاوفها لما آلت إليه العلاقات بين الجانبين، وما الذي يتعيّن القيام به من الجانب الأمريكي، للحفاظ على تلك المصالح، فعلى الرغم من تعهد الولايات المتحدة بأمن دول المجلس - وهو ما يعكسه دوماً الخطاب الأمريكي- فإنه لوحظ في بعض الأحايين تناقضٌ بين الأقوال والأفعال.

**3-** على الرغم من الصعوبات التي تواجه تنفيذ مقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز بشأن تحول دول المجلس نحو حالة الاتحاد، فإنّ تنفيذ ذلك المقترح يعدّ خياراً استراتيجياً، يتعيّن العمل على تحقيقه، من خلال التغلب على كافة المعوقات التي تواجهه، باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق توازن القوى مع دول الجوار الإقليمي، ولعلّ إعلان اللواء أحمد يوسف الملا مستشار وزير الدفاع الكويتي في الخامس عشر من أكتوبر عام 2014 عن سعي دول مجلس التعاون لتشكيل قوة بحرية مشتركة على غرار قوات درع الجزيرة، تحت مسمّى "مجموعة الأمن البحري 81" يعدّ خطوة مهمّة ضمن تنفيذ الجانب الأهم في الاتحاد الخليجي، وهو الجانب الدفاعي.[140]

(140) الخبر منشور على الرابط التالي:
http://www.aawsat.com/home/article/202376

**4**- أهمية استمرار دول مجلس التعاون في دعم الدول العربية المحورية، ومنها مصر لتحقيق التوازن الاستراتيجي في ظل السياسات الجديدة لإيران وخروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي، فضلاً عن كون ترسيخ العلاقات الخليجية المصرية من شأنه أن يمثّل نواة مهمّة لإعادة إحياء النظام الإقليمي العربي مجدّداً، في مواجهة أي تصوّرات لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح دول الخليج ومصر، بمعنى آخر أنّ تلك التطورات التي تشي بمعدلات جديدة، ستكون حافزاً لكل من مصر ودول مجلس التعاون لإعادة صياغة علاقاتهما بما يتلاءم وتلك المستجدات، ولكن بشكل تكاملي مؤسسي، حيث إنّه لدى الجانبين مقوّمات ذلك التكامل، وبشكل متوازن.

**5**- حتمية أن يكون لدى دول مجلس التعاون تصورات استراتيجية لإعادة رأب الصدع في دول الجوار الإقليمي، وبخاصة اليمن والعراق للحيلولة دون نجاح نظرية "شد الأطراف لإضعاف منطقة الوسط"،[141] التي تسعى لتنفيذها أطراف إقليمية، بهدف وضع أمن الخليج بين شقّي رحى، من خلال السيطرة على الممرات الاستراتيجية المهمّة، لتصدير النفط الخليجي للدول الغربية.

6- ضرورة اتفاق دول مجلس التعاون على مصادر تهديد الأمن القومي ، حيث إنّ ذلك سيكون محدّداً مهمّاً لمواجهة تلك التحديات بآليات جماعية، سواء من خلال منظومة مجلس التعاون أو آليات جديدة، يتم استحداثها لهذا الغرض.

---

(141) صاحب هذه النظرية دافيد بن جوريون أول رئيس حكومة اسرائيلية (العام 1949) ومضمونها التغلغل في الدول المحيطة بالعالم العربي، وقد تمت صياغة هذه النظرية من أجل الإجابة عن سؤال مصيري يواجه الدولة الناشئة في حينه إذ يقول بن غوريون "كيف يمكن تحقيق الأمن لشعب قليل العدد يعيش في دولة صغيرة المساحة محدودة الموارد محاطة بكثرة عددية معادية؟" ويضيف: "نحن لا نملك القدرة على الدخول في مواجهة جبهوية مع كل الدول العربية، لكننا نملك الخيارات الأخرى لإضعاف هذه الدول واستنزاف طاقتها وقدرتها، من خلال علاقتها مع دول الجوار أو الجماعات والأقليات العرقية والطائفية التي تعيش على التخوم". نقلاً عن إحسان مرتضى، الوجود الإسرائيلي في أفريقيا وتداعياته، مجلة الجيش، بيروت، عدد يوليو2012،على الرابط التالي:
http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?32030

## المؤلف في سطور

د. أشرف محمّد عبد الحميد كشك، مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، والموجّه الأكاديمي بكلية الدفاع بحلف الناتو بروما منذ عام2009 وحتى عام 2014،كما ألقى عدّة محاضرات بالكليّة ذاتها خلال تلك الفترة، متخصّص في قضايا الأمن الإقليمي الخليجي، فضلاً عن مجال إدارة الأزمات، شارك في عشرات المؤتمرات ذات الصلة بأمن الخليج العربي، ومن بينها جامعة كامبردج بالمملكة المتحدة، له عدة دراسات منشورة في مراكز الدراسات العربية والأجنبية حول أمن الخليج العربي، ومنها مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ومركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،حاصل على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية - بتقدير امتياز في مايو 2009 عن موضوع "تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003: دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو"، ماجستير العلوم السياسية بتقدير امتياز حول السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل في التسعينيات،عام2004،بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية عام 1993(بتقدير عام جيد جداً مع مرتبة الشرف – قسم العلوم السياسية) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

هذا الكتاب

على الرغم من أهمية الشراكات الدفاعية الدولية لجهة الحفاظ على أمن دول المجلس من ناحية، والحفاظ على معادلة التوازن الإقليمي الخليجي التقليدية من ناحية أخرى، فإنّ ثمّة تغيّراً شهدته البيئتان الإقليمية والعالمية، وبخاصة بعد عام 2011. ومن ذلك تغيّر استراتيجيّات بعض الدول الكبرى تجاه أمن منطقة الخليج العربي؛ الأمر الذي يطرح تساؤلات خمسة، أولها: ما هي أهمية التحالفات الدفاعية الدولية لدول مجلس التعاون؟ وثانيها: ما هي المستجدات التي طرأت على واقع هذه التحالفات، وثالثها: ما مدى تأثير البيئة الإقليمية والدولية على العلاقات الخليجية-الغربية؟، ورابعها: هل تعدّد تلك الشراكات كان ميزة استراتيجية لدول المجلس أم عبئاً عليها؟ وخامسها: ما هي الخيارات العملية لدول مجلس التعاون في ظل تغيّر تلك الشراكات؟

الإجابة عن تلك التساؤلات هي محور هذا المؤلَّف الذي يتناول علاقات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو والاتحاد الأوروبي، في محاولة لتحليل واقع تلك العلاقات واستشراف آفاقها المستقبلية، وبخاصة بعد التحوّلات التي شهدها العالم العربي عام 2011، والتي لاتزال آثارها آخذة في التصاعد، وسوف تترك تغيّرات عميقة، ليس فقط على أمن الخليج، وإنّما على النظام الإقليمي برمته.